وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية

تخصّص: ادارة النزاعات الدولية

مذكّرة تخرّج ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة

دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي (2015-2011)

إعداد الطّالبة:

أمينة شهات

إشراف الأستاذ:

د. علي ربيج

أ.شابي عبير..... رئيسا

د. ربيج علي..... مشرفا ومقررا

أ.زيام عبد النور..... مصححا ومناقشا

السّنة الجامعيّة: 2016-2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية

تخصّص: ادارة النزاعات الدولية

مذكّرة تخرّج ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة

دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي (2015-2011)

إعداد الطّالبة:

أمينة شهات

إشراف الأستاذ:

د. علي ربيج

أ.شابي عبير..... رئيسا

د. ربيج علي..... مشرفا ومقررا

أ.زيام عبد النور..... مصححا ومناقشا

السّنة الجامعيّة: 2016-2017

شكر وعرفان

بعد الحمد الله عزّ وجلّ على فضله وامتنانه وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع

يطيب لي أن أتقدّم بأسمى عبارات الشّكر والعرفان والتّقدير إلى الدّكتور

«**علي ربيج**» على قبوله الإشراف على هذا العمل، كما لم يبخل عليّ بنصائحه القيّمة والمفيدة،

كلّ الشّكر إلى كلّ أسرة المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّيّاسيّة، على رأسهم الاستاذ: **لقمان مغراوي**، والأستاذ: **عبد النور زيام**.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على ما تكبدوه من عناء في قراءة مذكرتي واغنائها بمقترحاتهم القيمة.

شكرا لكلّ من قدّم لي الدّعم من قريب أو من بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل

الشكر موصول الى كل الأصدقاء بالمدرسة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

امي حبا وحناناً...

أبي عزا ومجدً ...

الى اخوتي، (وسام، هناء، ياسين)...

الى طلبة قسم النّزاعات الدوّلية، أخص بالذكر، منى، إكرام، إيمان، مريم وريم ولامية.

ملخص

اعتبرت المؤسسة العسكرية منذ تشكل العصر الحديث عماد وقوام أي دولة حديثة، ما جعلها تلعب دورا محوريا ساهم في الحفاظ والدفاع عن أركان الدولة، ومقوماتها، وقد أصبح دورها مؤثرا في مجمل أنشطة الأداء الحكومي وفعالياته وليس في المجالات الدفاعية الأمنية فقط، وتتجلى هذه الصورة بشكل واضح في المنطقة العربية حيث نجد هذا الدور حاضرا بقوة، وأضحت المؤسسة العسكرية تحتل موقعا مركزيا متعدد الأقطاب جعلها تنخرط في كل جوانب الحياة السياسية والمدنية، ويتجلى أبرز مثال لذلك في الدولة المصرية، التي كانت محل دراستنا ،اذ حاولنا توضيح طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية ودورها في التحولات السياسية الأخيرة، انطلاقا من تأسيس الجيش المصري الحديث الى طبيعة وتطور النظام السياسي المصري الذي يشرع ويمنح أهلية لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتصدر المشهد السياسي والمدني المصري، مما جعل أطراف عديدة تتراوح بين الطبقة السياسية والمجتمع المدني المصري يرفض بشكل مستمر هذا الدور والتموقع السياسي للمؤسسة العسكرية، مما دفع بالشعب المصري الى القيام بحراك شعبي بتاريخ 25 يناير 2011 مطالبا بإسقاط النظام القائم ووضع حد لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية العربية، الأمر الذي أدى بدوره الى تدخل المؤسسة العسكرية في ادارة شؤون البلاد مرة أخرى، وتوجيه الحياة السياسية المصرية، وبرز هذا بشكل واضح في أعقاب بما اصبحت تعرف بثورة يونيو 2013.

Résumé

L'institution militaire est considérée de notre temps contemporain comme le pilier essentiel de tout état, c'est pour ça qu'elle joue un rôle important dans la préservation et la défense de l'État et ses valeurs. Le rôle de cette institution est très influent dans les différentes activités gouvernementales et pas seulement celles de la défense, et ça apparaît clairement dans la région arabe. Cette institution occupe un poids central et multipolaire en rejoignant la vie politique et civile, notamment en Égypte, le sujet de notre étude. On a essayé de montrer la nature de la

relation entre l'instigation militaire et les autorités politiques et son rôle dans les derniers changements politiques depuis la fondation de l'armée égyptienne moderne passant par la nature et le développement du système politique égyptien qui légitime l'intervention militaire dans la vie politique ce qui a causé le rejet populaire aboutissant plus tard au soulèvement populaire de 25 janvier 2011 revendiquant la chute du régime et mettant fin à l'intervention militaire dans la vie politique. Une revendication qui a menée de son tour à une nouvelle intervention militaire incarcérée par les événements connus sous le nom de "la révolution de Juin 2013

مقدمة

تعتبر مقاربات البحث في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية وبيان الأدوار للمؤسسات العسكرية في الدول العربية من أكثر المقاربات في دراسة وتحليل اليات بناء وسير الأنظمة السياسية في البلدان العربية. اذ حاولت نظريات العلاقة بين الجيش والسياسة بدءا من "**هنتجتون**" ومرورا "**بفينز**" وصولا الى "**جانوفيتز**" تفسير العلاقات المدنية العسكرية وفهمها لوضع تصنيفات تحدد منطقا خاصا لهذه العلاقة، فيصبح في الامكان توقع نتائج أي اضطرابات في العلاقة بينهما، الا أنه لا يمكن لتلك النظريات فهم العلاقة بين الجوش العربية والسياسية، فقد أفرزت الحالات التي أنتجتها الثورات العربية ردات فعل متباينة لم تتوقعها النظريات المذكورة لأنها تعاملت مع مختلف جيوش العالم بالعقلية الغربية نفسها.

تأثرت الجيوش العربية في تشكيلها وتنظيمها بتاريخ المجتمع وتركيبته، وبطبيعة النظام السياسي للدولة التي ينتمي اليها، وبالتالي يمكن عد كل جيش حالة خاصة أنتجت ردات فعل خاصة عند الاضطرابات السياسية، اضافة الى أنه كلما كان للجيش سوابق تاريخية في الممارسة السياسية زادت امكانية تدخله في الحياة السياسية، وكلما كانت هناك أوضاع سياسية متأزمة توافرت فرص أكبر لبروز دور سياسي للمؤسسة العسكرية، وكلما كانت هناك عملية تحول ديمقراطي في ظل غياب طبقة سياسية فعلية ملتزمة بضوابط الممارسات السياسية، كانت هناك احتمالات أكبر لتدخل المؤسسة العسكرية.

وتجربة تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية لا يمكن أن تفهم الا في اطار تفسير شامل يجمع بين العناصر المكونة لحالة الاستعداد لدى المؤسسة العسكرية، في مقابل حالة الضعف والانقسام الذي تعانيه الطبقة السياسية والأوضاع السياسية الكبرى التي شهدتها الدولة المصرية.

الاشكالية:

واستنادا لما تقدم نطرح الاشكالية التالية:

ما طبيعة دور المؤسسة العسكرية في المنتظم السياسي المصري؟ وما هي تجليات هذا الدور منذ أحداث 2011؟

التساؤلات الفرعية:

وينبثق عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري؟
- ✓ ما هي دوافع وأهداف تدخل المؤسسة العسكرية في ادارة شؤون البلاد بعد تنحي حسني مبارك؟
- ✓ ما هو الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في التحولات السياسية بعد الاحداث التي عرفتها مصر في 2011؟

الفرضيات:

تتطلب معالجة هذه الاشكالية وذلك عبر الاجابة عن التساؤلات الفرعية المرتبطة بها، صياغة مجموعة من الفرضيات التي بمكن توظيفها لبحث هذا الموضوع، والتي تتمثل في:

- ✓ كلما كانت هناك هشاشة في السلطة السياسية، ووجود فراغ سياسي، تعزز دور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية.
- ✓ تعد تركيبة النظام السياسي المصري وانخراط قادة المؤسسة العسكرية في الحياة العملية السياسية والادارية من الأمور التي سهلت تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.
- ✓ كلما سيطرت المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية زادت صعوبة تحقيق التحول الديمقراطي.

منهجية البحث:

يعتبر المنهج طريق الوصول للدراسة العلمية الصحيحة واحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها، ونظرا لطبيعة موضوع البحث واستجابة لمقتضيات تحليل الظواهر السياسية المعقدة والمركبة وسعيا الى الالمام بحيثيات الظاهرة محل الدراسة، وأمام صعوبة التحليل وفق منهج واحد، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج وصولا للإطاحة بمختلف جوانب الصراع.

- ✓ **المقاربة التاريخية:** وهي دراسة الاحداث الماضية بالرجوع الى الماضي ودراسة كرونولوجية الأحداث، وتحليلها باستحضار كل المعلومات والبيانات الازمة.
- ✓ **المنهج المقارن:** لإظهار الفرق بين علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية في كل حقبة تاريخية، واظهار تغير السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية وتطوره من مرحلة الى أخرى، اضافة الى أن التحليل المقارن يساعد على معرفة أنظمة الحكم السائدة وتقييم الخبرات المؤسسات، والتنبؤ بالأحداث والاتجاهات وتحديد أنظمة الحكم الأكثر كفاءة.
- ✓ **المنهج الوصفي:** يعبر هذا المنهج على مستوى بحثي ضروري مرتبط بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الاجتماعية والسياسية ووصفها وتشخيصها، حيث تم استعمال المنهج الوصفي لوصف المؤسسة العسكرية واستعراض مكوناتها وخصائصها.
- ✓ **منهج دراسة حالة:** يتجه هذا المنهج الى جمع البيانات العلمية لأية وحدة كانت فردا، أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، أو مجتمعا محليا أو عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، بحيث تتضح ملامح استخدامه في دراسة حالة مصر التي شهدت سقوط حسني نبارك، وصراع المؤسسة العسكرية والأطراف المدنية على الحكم وتولي شؤون البلاد.

مبررات اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيار موضوع دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي وتمثلت في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ التعرف على أهم انعكاسات تدخل الجيش المصري على الحياة السياسية.
- ✓ تركيز معظم الدراسات والبحوث على دور المجتمع المدني ومختلف الفواعل المشاركة في صنع القرار، دون تخصيص ذلك القدر الكافي لدراسة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والتعمق فيها، بالشكل الذي يسمح بالتعرف على مختلف أسباب ونتائج تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. بالإضافة الى الاستفادة من دروس وتجارب هذا التدخل للمؤسسة العسكرية المصرية، بغية تجنبه في المستقبل في دور أخرى عربية.

الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ انطلاقا من مجال تخصصي واهتماماتي العلمية، اضافة الى اعتبار هذا الموضوع هو من مواضيع الساعة في مختلف الدول التي شهدت احتجاجات ومظاهرات واسعة، ونظرا لتأثير المؤسسة العسكرية على هذه الاحتجاجات.
- ✓ محاولة فهم ما طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة في مصر.
- ✓ معرفة ما مدى تأثر النظام السياسي المصري بطبيعة تركيبته.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ما يلي:

- ✓ التعرف على طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية المصرية والسلطة السياسية.
- ✓ الكشف عن الأسباب و الدوافع الكامنة وراء تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في ادارة شؤون البلاد، وما هو دورها في الحياة السياسية.
- ✓ ابراز تجليات العلاقات المدنية العسكرية على الحياة السياسية في مصر، بعد الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية بعد تنحي حسني مبارك سنة 2011.

مجالات الدراسة:

- ✓ **المجال الزمني:** باعتبار أن مصر شهدت فترة مليئة بالتغيرات السياسية والتحول السياسي منذ تنحي مبارك عن السلطة سنة 2011، فان المجال الزمني لدراستنا ينطلق من تاريخ بداية هذه التحولات في 2011 الى غاية 2015، وذلك بهدف تقديم تقييم شامل لدور المؤسسة العسكرية في التحولات السياسية طيلة هذه الفترة.
- ✓ **المجال المكاني:** تم تخصيص هذه الدراسة لجمهورية مصر العربية، نظرا للمكانة التي يحتلها الجيش في المشهد السياسي في هذه الدولة.

مصطلحات الدراسة:

يتطلب تحليل الموضوع بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم التي يجب تعريفها وهي كالتالي:

- ✓ **الثورة:** يعني مصطلح الثورة التغيير الجذري الشامل الذي يغير بناء المجتمع بكامله في فترة زمنية محدودة، بادئا بالنظام السياسي الذي يسيطر على المجتمع عن طريق أجهزة الدولة المختلفة، مع

ملاحظة أن الثورة تغير بصورة سريعة كل ما هو مادي ومحسوس مثل تغير أجهزة الدولة والنظام السياسي، غير أنها قد تأخذ وقتا حتى تغير المعاني المتجسدة في منظومات القيم والثقافة[1].

- ✓ **الحراك:** غالبا ما يستخدم مفهوم أو مصطلح الحراك الاجتماعي في أدبيات علم الاجتماع أكثر من العلوم الأخرى ، ويشير مفهوم الحراك الاجتماعي إلى ما يتصل بتغيّر الوضع الاجتماعي أو الطبقي لشخص ما، أو فئة أو طبقة اجتماعية، بمعنى حركة الأفراد والجماعات بين مختلف المواقع الطبقية أما في إطار الطبقة الاجتماعية ذاتها، أو بانتقالها إلى طبقة اجتماعية أعلى أو تدهورها إلى طبقة أدنى. وعلى ذلك فإنّ الحراك يعني انتقال أو تغيّر في المركز أو المكانة قد يكون راسياً أو أفقياً، لذلك فإن الحراك السياسي أكثر تعقيداً من مفهوم الحراك الاجتماعي كما هو مبين في أدبيات علم الاجتماع ، إذ لا يمكن فصل الحراك الاجتماعي عن الحراك السياسي ففي هذه الحالة فإن الحراك الاجتماعي له مضمون سياسي، إذ يحدد علماء علم الاجتماع أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي هي: الحراك المهني، الحراك المكاني، الحراك الاقتصادي الحراك الفكري. والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف الانتقال أو التحرك من موقف سياسي إلى آخر, ومن رؤية سياسية إلى رؤية أخرى , ومن تحالف معين إلى تحالف آخر, يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع بهدف النضال من اجلها، بصرف النظر إن كان ذلك الانتقال أو التحول يرضي السلطة أو يخالفها[2].
- ✓ **الانقلاب:** عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات داخل الدولة، تنتمي في معضم الأحيان الى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقبلها وتستولي على الحكم، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا. ويتخذ الانقلاب عدة أشكال في بعض الحالات بتدخل الجيش ليفرض الحكومة التي يريد دون

---

[1] علي ليلة، **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا: القضايا والرواد**، الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص312.

1 فضل الربيعي، **"حراك سلمي أم ثورة سلمية... مقاربة في ضوء سوسيولوجية الثورة"**، التجمع الديمقراطي الجنوبي http://tajaden.org/news/3063.html، في 2017/05/22، 20:15.

أن يشترك مباشرة في الحكم، وفي حالات أخرى وهي الأكثر رواجا، يتدخل الجيش بقوة ويستلم الحكم متذرعا، بعجز المدنيين وسوء استغلال اللعبة الديمقراطية[1].

- ✓ **التحول السياسي:كسلوك:** يعني التحول السياسي انتقال من موقع اجتماعي او سياسي أو ايديولوجي الى اخر، كالانتقال من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، وتغيير الولاء للشخص أو للحزب ....كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكل الاحتمالات[2]. كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي الى وضع ديمقراطي ، حيث ورد تعريف في معجم العبارات السياسية الحديثة على انه : رغبة نحو التحول التدريجي الى الديمقراطية، وهو حسب صامويل هنتنجتن تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية الى نظم اخرى ديمقراطية.

كأسلوب: تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة التى يتم على أساسها احداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال احداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية[3].

التأصيل النظري:

لا يكون البحث علميا الا بربط الاطار النظري والمقاربات المنهجية لظبط طرح الموضوع ودراسته، وتحديد الرؤى الشخصية حوله، وذلك بالاعتماد على النظريات التارية:

[1] عبد الوهاب الكيالي واخرون، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول، لبنان،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص372.
2 محمد عابد الجابري، **"اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"**، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص197
[3] ثناء فؤاد عبد الله، **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص44.

- ✓ **نظرية الدور:** تفترض هذه النظرية أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع المعايير المرابطة بأدوارهم، فنظرية الدور تستخدم لدراسة طبيعة الادوار التي تظطلع بها مؤسسات الدولة، والاثار التي قد تترتب عن هذه الادوار، لهذا اعتمدنا على هذه النظرية لدراسة دور المؤسسة العسكرية في مصر ومدى مطابقة ادائها مع الأدوار والوظائف المنصوص عليها دستوريا،يرجع اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية،إذ كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل القيادة الإجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع ، حيث يصف بروس بيدل نظرية الدور :

"بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة مع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها "

- ✓ **النظرية الواقعية:** يجدر اعتماد هذه النظرية في دراسة الحراك العربي خاصة التدخل العسكري في مصر، بحيث تقدم نموذجا يدور حول منطلقين أساسين في تفسير العلاقات الدولية، هما: القوة والمصلحة، ولهذا فان أي تصرف من قبل أي فاعل فهو محكوم بهذين العاملين، وبالتالي فالواقعية على هذا الأساس تقدم تفسيرات موضوعية لأدوار الواعل داخل الدولة المصرية أو خارجها، بعيدة عن النظرة العاطفية أو التي تناولت الحدث كما هو بشكله الخارجي.
- ✓ **النظرية السيكولوجية لصانع القرار:** يؤدي الجانب الشخصي دورا كبيرا في صناعة القرار على الصعيد الداخلي و على الصعيد الدولي والذي قد يسهم بدرجة أو بأخرى في توقع ذلك القرار و تحليل نتائجه أكثر من أي عامل آخر. فالسمات الشخصية والإيديولوجية التي يؤمن بها صانع القرار يمكن أن تؤثر و تترك بصماتها على قرارات السياسة الخارجية، باعتبار أن سلوك الدولة يعبر عنه عبر سلوك مجموعة الأشخاص الذين يتخذون القرارات باسمها، فالدور الرسمي و

الكاريزمي الذي قد يتمتع به متخذوا القرار من الممكن أن يسهم في خلق تأثير لقراراتهم على سلوك الدولة اتجاه البيئة الدولية .

أدبيات الدراسة:

استند بحثنا الى بعض الدراسات الأكاديمية حول موضوع دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي، حيث اهتمت العديد من هذه الدراسات بالدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، وعلاقتها بالسلطة السياسية في العديد من الدول خاصة في مصر، ومن هذه الدراسات:

- ✓ **كتاب الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق:** اشتمل هذا الكتاب على مجموعة من المناقشات والبحوث في ندوة فكرية، كانت من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالأسكندرية، حيث تناول هذا الكتاب في فصوله دراسة دور المؤسسات العسكرية في الثورات العربية، حيث تم التطرق من خلاله الى دور المؤسسة العسكرية في الثورات العربية في العديد من الدول العربية، مع اختلاف هذا الدور من دولة الى أخرى، وقد تم التطرق الى دراسة الجيوش من حيث أدوارها، حيث تم تصنيفها الى الجيش الممتنع عن حماية الحاكم والنظام والذي طبق على كل من الحالة المصرية والحالة التونسية، اضافة الى الجيش المنقسم على نفيه بين النظام والشعب والذي كان في ليبيا واليمن، وأخيرا الجيش الموحد المتماسك والمدافع عن الدولة والنظام، كما هو في الحالة السورية والبحرين، اضافة الى نقطة أخرى تناولها هذا الكتاب وهي البناء الديمقراطي في مصر، حيث سعى الباحثون من خلال التطرق الى هذه النقطة الى تقديم تحليل حول اتحول الديمقراطي في مصر بعد تنحي حسني مبارك وبعد الحراك الشعبي، من خلال ابراز كل من خريطة الفاعلين السياسيين الرئيسيين، ورصد التطورات السياسية التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الانتقالية

وتأثيرها الايجابي والسلبي في التحول الديمقراطي، اضافة الى استشراف مستقبل عملية التطور السياسي والديمقراطي.

- ✓ **كتاب الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها:** اشتملت الدراسة على مجموعة من البحوث والدراسات لعدة محاور، حيث تم تخصيص قسمين من هذا الكتاب من اجل التطرق الى دور المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي المصري، وتحديات المرحلة الانتقالية، حيث صبت الدراسة حول تحليل علاقة الجيش بالسياسة في مصر، ابتداءا من 1952 كيف كان وضع الجيش في الدولة والامتيازات التي كان يتمتع بها ابتداءا من عهد جمال عبد الناصر الى غاية عهد حسني مبارك الذي أراد جعلها امبراطورية اقتصادية، والفصل الاخر تناول تحديات المرحلة الانتقالية في مصر والربيع العربي، كما تمت مقارنة مصر مع مجموعة من الدول العربية التي عرفت موجة الثورات، من حيث عدد القتلى واللاجئين والأسباب، الظروف والنتائج.
- ✓ **كتاب العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير:** للباحث هاني سليمان، تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية من خلال 4 فصول، حيث تم التطرق الى أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي، وتفسير أسباب تدخل الجيش في الدولة، اضافة الى التطرق الى جذور العلاقة بين الجيش والسياسة والمجتمع المصري، بدءا من ثورة الضباط الأحرار حتى عهد حسني مبارك، وتحديد سمات المؤسسة العسكرية في كل حقبة تاريخية، اضافة الى دراسة السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية خلال الحراك الشعبي 25 يناير 2011 وما بعده، وكذا طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ابن فترة حكم محمد مرسي وابراز الدور السياسي للجيش في 3 يونيو 2013، ووضع سيناريوهات لمستقبل العلاقات المدنية العسكرية في ظل وصول قائد الجيش الى سدة الرئاسة.

- ✓ **رسالة ماجستير بعنوان الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية:**

للباحث محمد سمير الجبور، تناولت الدراسة تاريخ نشأة المؤسسة العسكرية المصرية واليات تطورها في كل حقبة تاريخية، واختصاصات الجيش ودوره في الحياة السياسية، كما تم التطرق في هذه الدراسة الى القرارات السياسية ومدى تأثير المؤسسة العسكرية في هذه القرارات، اضافة الى التطرق الى الحراك الشعبي في 25 يناير 2011 ومعرفة الدوافع و الأسباب، وكل من المواقف الأمريكية والاسرائيلية من هذا الحراك، اضافة الى دور المؤسسة العسكرية المصرية في ادارة الحراك الشعبي، كما تناولت الدراسة موقف المؤسسة العسكرية من المعاهدات الدولية والاقليمية، وكذا العلاقة التي كانت بينها وبين السلطة السياسية في ظل الحكم المدني وبعد الاطاحة وبعد الاطاحة به كذلك.

صعوبات الدراسة:

ان ندرة المراجع المهتمة بدراسة دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحول السياسي تعد من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها أثناء قيامنا بهذه الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بدور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية المصرية، وهذا ما جعلنا نعتمد بشكل كبير على المقالات وروابط الانترنت، بالإضافة الى ندرة المعلومات حول هذا القطاع باعتباره قطاع يتحلى بالسرية، لذا واجهتنا صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة والدقيقة حول دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ومخططاتها بهذا الشأن.

تقسيم الدراسة:

للإلمام بالموضوع ودراسته دراسة أكاديمية، ولمراعاة التوازن والترابط المنطقي –كما ومضمونا– بين ثنايا الخطة، تم تقسيمه الى مقدمة و3 فصول وخاتمة، حيث احتوت فصولها على التوالي:

- ✓ **الفصل الأول:** تطرقنا الى دراسة نشأة وتطور المؤسسة العسكرية المصرية، بدءا بدراسة تطور الجيش المصري الحديث وبالتركيز على جذور العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية ابتداءا من ثورة الضباط الأحرار لسنة 1952، وأهم النتائج والانجازات لهذه الثورة، وكذا دراسة طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في عهد كل من جمال عبد الناصر، انور السادات وصولا الى حسني مبارك، والسمات المحددة لها في كل حقبة تاريخية.
- ✓ **الفصل الثاني:** تناولنا دراسة دور المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي المصري في 25 يناير 2011، حيث يعرض هذا الفصل الاوضاع السائدة قبل 25 يناير 2011 والدوافع الكامنة وراء هذا الحراك، اضافة الى المواقف الدولية ازاءه، ثم انتقلنا الى موقف المؤسسة العسكرية من الحراك بتحليل أدائها في هذا الحراك، وكيفية ادارة المرحلة الانتقالية، كما تم التطرق الى تأثير الادارة العسكرية خلال المرحلة الانتقالية على الاستقرار السياسي في مصر.
- ✓ **الفصل الثالث:** ناقشنا في هذا الفصل دور المؤسسة العسكرية في ظل الصراع بين الدولة المدنية والعسكرية، حيث استعرضنا دور المؤسسة العسكرية ابان فترة حكم محمد مرسي، ومكانة الجيش في ظل الحكم المدني، اضافة الى محاولة المؤسسة العسكرية الاطاحة بمشروع بناء الدولة المدنية، والدور السياسي الذي لعبه الجيش منذ 3 يونيو 2013، وكذا المواقف الدولية بعد الانقلاب العسكري على محمد مرسي، لننتقل بعد ذلك الى التعرف على وضعية الجيش وصلاحياته في التعديل الدستوري 2014، والبحث في علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسة الرئاسة، وأخيرا دراسة السياسة الخارجية المصرية وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية بعد تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية.

الفصل الأول

نشأة وتطور المؤسسة العسكرية المصرية

- تمهيد
- نشأة وتطور الجيش المصري الحديث.
- المؤسسة العسكرية المصرية بعد ثورة الضباط الاحرار الى غاية الحراك الشعبي 2011.
- خلاصة

تمهيد

ان تحديث العسكرية وانشاء جيوش نظامية تخضع للتعليم والتدريب امر وجد في مصر، حيث كان الهدف هو دعم طموحات علي باشا وحروبه التوسعية، وقد كان للجيش دورا في التغيير الاجتماعي، وخصوصا بشان علاقة السلطة بأبناء البلاد، لكن الجيش لم يكن قاطرة التحديث فحسب، اذ ان افكار الوطن والحرية والمساواة والدستور تبناها عدد من الضباط الذين راوا ان مهمة الجيش لا تتوقف عند الحرفة العسكرية بل تتعداها الى دور وطني، وكانت ثورة عرابي اول تعبير عن ذلك، وكانت هناك ثورة الضباط الاحرار التي برزت بشكل كبير

ومن خلال هذا الفصل الموسوم ب "نشأة وتطور المؤسسة العسكرية المصرية" سنتطرق الى مبحثين، سنتناول في المبحث الاول "نشأة وتطور الجيش المصري الحديث"، بدا من عهد محمد علي باشا، حيث ان الجيش المصري مر منذ نشأته بشكل نظامي في عهد الوالي محمد علي باشا بعدة مراحل تفاوتت بين التقدم والتراجع في تطور ذلك الجيش، اضافة الى ثورة يوليو 1952 التي تعتبر من الثورات التي غيرت تاريخ مصر الحديث، اما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان "المؤسسة العسكرية المصرية بعد ثورة الضباط الاحرار الى غاية 2011" أين كنت بداية الحراك الشعبي المصري، سنتناول فيه تطور المؤسسة العسكرية في كل حقبة تاريخية، وطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في عهد كل من جمال عبد الناصر، محمد انور السادات، وحسني مبارك، بإبراز اهم التحولات الحاصلة في المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمؤسسة السياسية في كل عهد.

المبحث الأول: نشأة وتطور الجيش المصري الحديث

اخذ محمد علي باشا يؤسس الجيش المصري النظامي منذ سنة 1820، وكان الجيش قبل ذلك العهد مكون من مجموعة من العناصر تحرض على التمرد والفوضى يطلق عليهم لفظة باشبوزق اي الجنود غير النظاميين، ومثل هذا الجيش لم يكن جديرا بالاعتماد عليه في رفع هيبة مصر والدفاع عن كيانها وتوسيع حدودها، لذلك كان محمد علي باشا دائما يفكر في انشاء جيش نظامي جديد.

المطلب الاول: تاريخ نشأة الجيش المصري الحديث

يعود تأسيس الجيش المصري الى عهد محمد علي باشا 1805 1840، حين قام الجيش المصري بدور كبير في بناء مصر الحديثة[1]، حيث ان الضباط في تلك الفترة كانوا من ابناء الطبقة الارستقراطية كان معضمهم ينتمون الى مهاجرين "اجانب، البان شراكسه، اتراك"، وفي عهد الخديوي* اسماعيل بدا الضباط المصريون هم من يشكلون الاغلبية، وفي عام اعتمد محمد علي باشا* في تشكيل و بناء الجيش المصري الحديث على الضابط الفرنسي سيف، فتم تأسيس المدرسة العسكرية الاولى في مدينة اسوان، وقبل ذلك التاريخ لم تعرف مصر جيشا نظاميا حديثا، وكذلك لم يكن الجيش يعتمد في التكوين على العناصر غير مصرية، ولكن محمد علي باشا قرر ابعاد الاتراك والالبان، والاعتماد على المصريين العسكريين وزيادة ثقته بهم، وبالتالي اخذت العناصر المصرية تحل محل العناصر الاجنبية في الجيش المصري [2]

***الخديوي إسماعيل)** خامس حكام مصر من الأسرة العلوية وذلك من 18 يناير 1863 إلى أن خلعه عن العرش السلطان العثماني تحت ضغط كل من إنجلترا وفرنسا في 26 يونيو .1879 في فترة حكمه عمل على تطوير الملامح العمرانية والاقتصادية والإدارية في مصر بشكل كبير ليستحق لقب المؤسس الثاني لمصر الحديثة بعد إنجازات جده محمد علي باشا الكبير.

[1] – هاني سلامة، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص35.

[2] يوسف محمد عبدان، **تنظيم الضباط الاحرار في مصر وقيام ثورة 23 يويو 1952**، جامعة كركوك،

***محمد علي باشا المسعود بن إبراهيم آغا القوللي)** باشاالملقب **بالعزيز** أو **عزيز مصر**، هو ومؤسس الأسرة العلوية وحاكم مصر ما بين عامي 1805 إلى1848 ، ويشيع وصفه بأنه "مؤسس مصر الحديثة" وهي مقولة كان هو نفسه أول من روج لها واستمرت بعده بشكل منظم وملفت.[1][2] استطاع أن يعتلي عرش مصر عام 1805 بعد أن بايعه أعيان البلاد ليكون واليًا عليها، بعد أن ثار الشعب على سلفهخورشيد باشا،

بدأ محمد على ببناء المدرسة الحربية التي تقوم بإعداد الجنود والضباط على الطراز الحديث عام 1820 ، وقام بإنشاء العديد من الترسانات لتمويل الجيش بأحدث المعدات كالبنادق والمدافع والبارود، والقائد الفرنسي الذي استعان به محمد علي كان مقيما بمصر، لتأسيس هذا الجيش الذى صار من اقوى جيوش العالم في فترة وجيزة، فغزا بلدان كثيرة، فوجه محمد علي حملاته إلى جزيرة رودس وإلى بلاد الحجاز لمواجهة الثورة الوهابية بقيادة ابن محمد علي(طوسون)، وقام بإرسال حملات إلى اليونان لمواجهة الثورات اليونانية ولكنه فشل بسبب تدخل كلا من إنجلترا وفرنسا وروسيا لنجدة اليونانيين، فاضطر الاسطول المصري للانسحاب وترك الاسطول التركي وحيدا في(نفارين)عام 1827.[1]

وتجدر الاشارة الى الطبيعة الاجتماعية للجيش المصري، الذي كان يحتوي على العديد من العناصر الشعبية المتعلمة، حيث تشير الاحصائيات الى ان 63% من خريجي المدارس الحكومية في فترة 1865 1875 قد التحقوا بالجيش، حيث انه تم تعيين 19% منهم في الوظائف المدنية، لذلك استطاعت حركة الجيش ان تنجذب اليها القوى الشعبية من مثقفين، وفلاحين واصحاب الحرف، هذا ما جعل القنصل الفرنسي العام لمصر يقول ان القوى المحركة للثورة المصرية هي اكثر واقوى طبقات المجتمع، بالإضافة الى ان الفلاحين سرعان ما اكتشفوا مزاياهم العسكرية، وادركوا بان الخدمة في الجيش هي التي ستساعدهم في الحفاظ على اراضيهم والدفاع عنها، حيث انه كان ارتباطهم الشديد بها سببا في كره الخدمة العسكرية، واصبح الفلاحون يرون انتمائهم للمؤسسة العسكرية بالأمر الذي يتفاخرون به.[2]

وفي ثلاثينات القرن التاسع عشر شهد الجيش المصري النظامي اتساعا كبيرا، وكان يتكون سنة(1833– 1863)من 36 فوجا من المشاة، يصل عدد كل فوج الى ثلاثة الاف جندي، فضلا

ومكّنه ذكاؤه واستغلاله للظروف المحيطة به من أن يستمر في حكم مصر لكل تلك الفترة، ليكسر بذلك العادة العثمانية التي كانت لا تترك واليًا على مصر لأكثر من عامين.

[1] – منتديات بوابة العرب، http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=504676، في:2017/03/12، 14:35.

[2] – محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2014

عن14 فوج من الحرس يبلغ عددها الاجمالي 50 الف و15 فوجا من الخيالة، و5 افواج من المدفعية عددها الف جندي، وكانت توجد في الجيش وحدات غير نظامية بلغ عددها حوالي2000 الف جندي.[1]

ولكن انقلبت الامور راسا على عقب بعد تولي الخديوي اسماعيل الحكم سنة 1963، بحيث انه قام بتفضيل الضباط الأمريكان على غيرهم، وفي كثير من الدراسات نجد من يقول ان الامر ذلك يعود لكون الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت كانت بعيدة عن المطامع الاستعمارية، حيث ان الجيش المصري كان يضم 54 ضابطا امريكيا يخدمون فيه.[2]

كان وصول المصريين الى مناصب عليا في الجيش والى مراكز القيادة بعد ان اصبحت الاغلبية العامة لهم بين الضباط، والاتفاق على عدة نقاط والتشارك في عدة افكار داخل الجيش وخارجه، دافعا لاتخاذ مواقف وطنية اكثر جرأة وصلابة ضد الخديوي توفيق، الذي بدا حكمه بعد عزل والده باتخاذ خطوات وصفت بالمرجعية وهذا ادى الى حدوث احتكاك بين الطرفين، مما نتج عنه تخفيض عدد افراد الجيش من طرف الخديوي ليصل الى 18 جندي فقط.، وفي سنة 1981 قامت اول حركة يقوم بها الجيش في ميدان السياسة في العصر الحديث، وهي ما سميت بحركة عرابي*، وكان واضحا من خلال المطالب التي جاءت بها الحركة مدى اهتمام احمد عرابي بالقضايا الوطنية والتحررية.[3]

وبعد الاحتلال البريطاني لمصر في ايلول 188 اصدر الخديوي توفيق بأمر من قوات الاحتلال يوم 19 ايلول مرسوما، تم بمقتضاه حل الجيش المصري، ودخل المصريون مرحلة جديدة لم تعد لهم فيها القيادة ، حيث اعيد تشكيل الجيش المصري الجديد وفقا لمتطلبات السياسة البريطانية، ثم قامت بريطانيا بإعادة تنظيم الجيش واشراكه في محاربة ما عرف بثورة المهدي في السودان، وقد هزم الجيش المصري

[1] محمد عبدان، **مرجع سابق**، ص 88 .

[2] الجبور، **مرجع سابق**، ص16.

[3] محمد عبدان، **مرجع سابق**، ص 23.

* ثورة عرابي هي الثورة التي قادها احمد عرابي في فترة 1879-1882، ضد الخديوي توفيق و الاوروبيون.

الى جانب القوات البريطانية في ايلول 188، ثم هزم مرة اخرى في كانون الثاني 1885، وخلال الفترة 189 1898 شارك الجيش المصري القوات البريطانية في غزو السودان، وخلال الحرب العالمية الاولى شارك الجيش المصري في الدفاع عن مدينة الاسماعيلية من الجيش العثماني في شباط 1915.[1]

المطلب الثاني: بروز ثورة الضباط الاحرار واسبابها

تعتبر ثورة الضباط الاحرار من الثورات التي غيرت تاريخ مصر الحديث، وحولت نظام الحكم من نظام التوريث الملكي الى النظام الجمهوري، وحكم الشعب على يد ضباط الجيش، واهم ما في الامر هو انتقال سلطة الجيش من يد الملك الى استقلاله كسلطة بذاته تابعة للوطن، تحرص على ما فيه امن و مصلحة الشعب لا الحاكم[2].

ويؤكد الرئيس المصري انور السادات وهو احد اعضاء التنظيم، ان النشأة الاولى لتنظيم الضباط الاحرار تعود الى سنة 1939، وان الهدف الاساسي للتنظيم كان يتمثل في مقاومة التواجد البريطاني في مصر.[3]

ويرى الباحثون أن اللبنة الأولى والأساسية للتنظيم بدأت فعلا عام 1939 وتطورت بشكل لافت للنظر خلال 1948، إذ شهدت هذه الحقبة من الزمن تغيرات وأحداث سياسية وعسكرية ساعدت على تطور التنظيم وخاصة ما عرف بحادث4 فبراير 1942، إذ حاصرت الدبابات البريطانية قصر الملك "فاروق "وأجبرته على تشكيل وزارة وفدية، ترأسها "مصطفى النحاس "في1950- 1952 وكان له الأثر السلبي على مشاعر الضباط الذين شعروا بالإهانة واعتبروه إصابة لكرامتهم واعتداء على شرفهم

[1] **مرجع نفسه**،ص 24

[2]- منتدى موضوع، صالح وليد، **ثورة الضباط الاحرار**، http://mawdoo3.com/، في 2017/03/04، 20:15.

[3] -El sadat anwar, **in seartch of identity second impression**, new york ,1981, p33.

العسكري، ثم جاءت الانشقاقات المتعددة في صفوف الوفد لتضيف إلى ضعفه وتخصم من رصيد زعيمه النحاس باشا[1]

وحقيقة بعد حرب 1948 و ضياع فلسطين ظهر تنظيم الضباط الاحرار في الجيش المصري بزعامة اللواء محمد نجيب وقيادة جمال عبد الناصر، وسمي الانقلاب الذي قام به التنظيم في 23 يوليو 1952 بالانقلاب المسلح الابيض لعدم اراقة الدماء فيه، حيث ان هذا الانقلاب نجح في السيطرة على الاوضاع، و على مختلف المرافق في البلاد، حيث قام الضباط بالاستلاء على الاذاعة المصرية وتم اذاعة البيان الاول للثورة بصوت انور السادات، وفي 26 يوليو 1952 تم اجبار الملك على التنازل عن العرش لولي عهده الامير احمد فؤاد و مغادرة البلاد، وشكل مجلس وصاية على العرش، ولكن ادارة الاوضاع كانت في يد مجلس قيادة الثورة المشكل من 13 ظابط برئاسة محمد نجيب، ثم الغيت الملكية و اعلنت الجمهورية في 18 يونيو 1953.[2]

وقد تضمن بيان ثورة يوليو ما يلي:

« من اللواء أركان الحرب محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة إلى الشعب المصري اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم. وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين.

وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها.

[1]– محمد سمير الجبور، **مرجع سابق**، ص18.

[2]– عالم المعرفة، **ثورة 23 يوليو–اسبابها واسرارها**، https://scarhelper.com/index.php، في 2017/03/04، 20:41.

وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب.أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب.

وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال. وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس. وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسؤولاً عنهم والله ولي التوفيق.[1]

❖ اسباب ثورة 23 يوليو1952:

ان تدني الاوضاع في المجتمع المصري، وفي جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كان سببا في قيام ثورة 23 يوليو، يمكن حصر هذه الاسباب فيمايلي:

- الاوضاع الاقتصادية في مصر قبيل اندلاع الثورة سيئة جدا، بحيث اصبح الوضع لا يطاق فقد انتشرت البطالة والجوع والفقر وزادت الواردات وقلت الصادرات، وكذلك ارتفعت نسبة الديون لدول اجنبية مما ادى الى عجز كبير في ميزانية الحكومة المصرية، بالإضافة الى ذلك عانت مصر من قلة المواد الخام ونقص كبير في الأغذية والمواد الأساسية.
- ان الاوضاع الاقتصادية السيئة انعكست بطبيعة الحال على الاوضاع الاجتماعية وقد زادت الفوارق الطبقية وقلت العدالة الاجتماعية، بحيث انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين، طبقة

[1]– انور عبد الملك، **المجتمع المصري و الجيش1952–1973**، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، ط2، 2005، ص65.

الإقطاع والأغنياء وتشكل قلة قليلة، وطبقة الفقراء التي تشكل معظم الشعب، كذلك زادت الهجرة من القرى إلى المدن لتفتيش عن لقمة العيش.

- خسارة الجيش المصري امام اسرائيل في حرب 1948، فقد اثرت هذه الخسارة على الراي العام في مصر مما عجل في اندلاع الثورة.
- قيام المخابرات البريطانية بالتعاون مع الملك بتنفيذ مؤامرة حريق القاهرة ردا على التظاهرات التي قامت بها شرائح المجتمع العسكرية والمدنية تنديدا بمذبحة الإسكندرية.
- ضعف وعجز الأحزاب البرجوازية في مصر عن القيام بدور ينقذ البلاد من المآسي التي يتعرض لها، ومسيرها بصورة عامة في ركاب الملك ونظامه السياسي، ولم تكن تلك الأحزاب تعبر عن إرادة الشعب.[1]
- ضعف النظام الحاكم وتخبطه سياسيا واجتماعيا وعجزه عن إيجاد آليات جديدة للعمل تساعد الملك في أن يخرج من الدائرة الضيقة التي وضع نفسه فيها، وبالتالي النظام الذي يترأسه، وخصوصا بعد فضيحة الأسلحة الفاسدة.

المطلب الثالث: نتائج وانجازات ثورة الضباط الاحرار

بطبيعة الحال كانت مجموعة من الأهداف العريضة التي كان لابد من تحقيقها، في ظل وجود التيارات المختلفة داخل الجيش، والتي منعت من وضع برنامج كامل متكامل، إلا أن البرنامج الذي وضعه الضباط الأحرار اشتمل على العديد من النقاط كان أهمها:

- إقامة عدالة اجتماعية.

[1] – شذرات، **تنظيم الضباط الاحرار في مصر وحركة يوليو1952**، http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8793، في 2017،20:25/04/05.

- اقامة حياة ديمقراطية سليمة.
- إقامة جيش وطني قوي.
- القضاء على الإقطاع.
- القضاء على الاستعمار و اعوانه.
- القضاء على الاحتكار وسيطرة أرس المال على الحكم.

وفي تلك الاوقات كان السؤال الرئيسي على الساحة السياسية المصرية هو من يجب ان يتولى حكم مصر: الضباط الذين قادوا الانقلاب او البرلمان؟, او يمكن القول من يجب ان يتولاها: المسلحون او المنتخبون؟، وبالتالي نحن هنا امام مشكلة الشرعية ومن يملكها، هذا السؤال نشا عنه انقسام بين القوات المسلحة و الشعب المصري، حيث ان الضباط الذين كانوا يمثلون الاغلبية في مجلس قيادة الثورة ارادوا جمهورية مصرية تسيطر عليها القوات المسلحة، وبحلول نهاية 1954 كانوا قد تمكنوا من اقامة الحكم العسكري وفرض انفسهم ووجهة نظرهم.[1]

وتجدر الاشارة الى ان التوترات كانت قائمة ولم تختفي يوما بين الرئاسة التي يتراسها بشكل رئيسي ضباط من الجيش، وبين القيادة العليا للقوات المسلحة، ويرى مجدي حمادى ان ثورة يوليو اخذت اتجاهين متناقضين من الناحية السياسية، من جهة سيطرة العسكريين على الاجهزة المدنية، وحضورهم بشكل كبير في الحكومة، ومن جهة اخرى ابعاد الجيش عن السياسة الذي اعتبر من اهداف القيادة الجديدة في مصر بعد استقرار الامر،[2] ويفسر هذا بان الهدف الاول من عملية تغلغل الضباط في الاجهزة المدنية، هو

[1]– العلاقات المدنية العسكرية في تاريخ مصر الحديث، في: **تقرير المؤتمر"حكم القطاع الامني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"**، سوسرا، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء، ص9-10.

[2]– هاني سلامة، **مرجع سابق**، ص 37،38.

التأكيد على ابعاد الجيش عن السياسة وخاصة ابعاد بعض الشخصيات المؤثرة داخل الجيش، ومن ناحية اخرى كذلك تم اشراك الضباط في الاجهزة المدنية نظرا لتفوقهم من الناحية الادارية وانظباطهم واعتبر اختصارا للطريق و عدم تكبد عناء تكوين كادرات خارج الجيش.

ويرى ناجي الغطريفي ان ما قدمه مجدي حمادى بالأمر المنطقي، حيث انه رأى الهدف من تعيين اعضاء التنظيم في الوظائف المدنية من طرف مجلس قيادة الثورة هو ترضية لطموحاتهم وضمان عدم منازعتهم سلطة من تولوا الحكم، اضافة الى تامين النظام تحسبا لتحركهم من اجل اسقاطه او زعزعة اركانه.

واهم ما توصلت اليه الثورة نذكره على النحو التالي:

الانجازات السياسية: تمثلت هذه الانجازات في :

- استرداد الكرامة والاستقلال والحرية المفقودة على أيدي المستعمر المعتدي.
- السيطرة على الحكم في مصر وسقوط الحكم الملكي.
- إجبار الملك على التنازل عن العرش ثم الرحيل من مصر الى ايطاليا.
- إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية.
- توقيع اتفاقية الجلاء* بعد أكثر من سبعين عاما من الاحتلال.
- بناء حركة قومية عربية للعمل على تحرير فلسطين.[1]

[1] **ثورة 23 يوليو 1952**، http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/januaryfour.html، في: 2017/03/13، 19:30.

*اتفاقية الجلاء وقعت سنة 1954 وبموجبها تم إلغاء اتفاقية 1936 وجلاء القوات البريطانية جلاء تاما، خلال عشرين شهرا، والسماح لبريطانيا بالاحتفاظ ببعض الخبراء في قاعدتها في منطقة قناة السويس، ومنحها التسهيلات في حالة تعرض مصر أو الدول المرتبطة مع بريطانيا في ميثاق الضمان الجماعي .

- تأميم قناة السويس*، وتدشين السد العالي.
- إلغاء الدستور 1923 وحل الأحزاب السياسية وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، حيث عين محمد نجيب رئيسا للجمهورية حتى 1954 وبعد ذلك جمال عبد الناصر حتى وفاته سنة 1970 .
- وضع دستور 1956 محل دستور 1923 وحصول المرأة لأول مره على حق الانتخاب وإقامة برلمان تحت اسم مجلس الأمة.
- تقسيم مصر إلى 350 دائرة انتخابية وفتح باب الترشيح لمجلس الأمة .
- تطبيق الاشتراكية العربية حيث صدرت قوانين يوليو الاشتراكية سنه 1961 وأسس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، والتي تمثلت به كافة الفئات السياسية في مصر : عمال ، فلاحين جيش ، مثقفين . والرأسمالية الوطنية، وبقي هذا الحزب حتى سنة 1972 ،حيث حله السادات وسمح بتعدد الأحزاب .[1]

الانجازات الاقتصادية والاجتماعية:

- تعتبر الثورة العصر الذهبي للطبقة العاملة المطحونة الذين عانوا اشد المعاناة من الظلم وفقدان مبدأ العدالة الاجتماعية.
- أسفرت الثورة عن توجهها الاجتماعي وحسها الشعبي مبكرا عندما أصدرت قانون الملكية يوم 9 سبتمبر 1952.

*تعد قناة السويس حلقة الوصل الرئيسية بين بلدان العالم كله، فهي همزة الوصل بين الشرق والغرب، وهي أهم مجرى ملاحي في العالم؛ حيث تتحكم في 40% من حركة السفن والحاويات في العالم بالإضافة إلى أنها تربط بين دول جنوب شرق آسيا وأوروبا والأمريكيتين.
وتعد القناة طريق بحري يمتاز بتوافر محطات لتموين الوقود ولا يمكن اخفاء الفائدة التي تترتب على ذلك للبواخر التي تتحرك عليه

[1] سليمان ابو خضر، **الضباط الاحرار ثورة يوليو 1952**، https://sites.google.com/site/tarekharab/ahrar، في 2017/03/14، 00:33.

- قضت على الإقطاع وأنزلت الملكيات الزراعية من عرشها.
- مصرت وأممت التجارة والصناعة التي استأثر بها الأجانب.
- إلغاء الطبقات بين الشعب المصري، وأصبح الفقراء قضاة وأساتذة جامعة وسفراء ووزراء وأطباء ومحامين، وتغيرت البنية الاجتماعية للمجتمع المصري.
- قضت على معاملة العمال كسلع تباع وتشترى ويخضع ثمنها للمضاربة في سوق العمل.
- حررت الفلاح بإصدار قانون الإصلاح الزراعي.
- قضت على السيطرة الرأسمالية في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي[1]

[1] ثورة يوليو 1952، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية المصرية بعد ثورة الضباط الاحرار الى غاية 2011

سنتطرق من خلال هذا المبحث الموسوم ب "المؤسسة العسكرية المصرية بعد ثورة الضباط الحرار الى غاية 2011" الى ثلاث مطالب، في المطلب الاول سنتناول وضع المؤسسة العسكرية بعد ثورة الضباط الاحرار في عهد جمال عبد الناصر، وفي المطلب الثاني سنبرز اهم التغيرات التي طرأت على المؤسسة العسكرية في عهد انور السادات، اما المطلب الثالث سنتطرق الى اهم ما ميز المؤسسة العسكرية في عهد حسني مبارك.

المطلب الاول: في عهد جمال عبد الناصر (1954-1970)

بعد سيطرة الجيش على مقاليد الحكم في البلاد، بدا مجلس قيادة الثورة في رسم ملامح الحياة الدستورية والسياسية للبلاد، والملاحظ ان البيان الاول للمجلس والذي وقعه الرئيس الراحل انور السادات جاء في ان الجيش اصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور، وهو بذلك تلميح بان الجيش سيحترم دستور 1923، وذلك بإشارة الى عدم السعي لقلب نظام الحكم او اعلان الجمهورية او تعطيل الحياة السياسية او حل الاحزاب.[1]

ولكن سرعان ما تبدلت الاحوال وتغير المسار، فاقدم الجيش على عدة خطوات احدثت ثورة شاملة في طبيعة وشكل الحكم في مصر، من اهم هذه الخطوات:

- 10 ديسمبر 1952 اعلان سقوط دستور 1923.
- 13 يناير 1953 تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد.
- 16 يناير 1953 حل الاحزاب السياسية ومصادرة اموالها.

[1] محمد سمير الجبور، **مرجع سابق**، ص25.

- 10 فبراير 1953 اصدار اعلان دستوري لإدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية.
- 18 يونيو 1953 الغاء الملكية واعلان الجمهورية.

ان هذه الخطوات ركزت قدرا كبيرا من السلطات في يد القوات المسلحة، من خلال منح رئيس مجلس قيادة الثورة ممارسة اعمال السيادة والرقابة على مجلس الوزراء الذي كان مسؤولا امام مجلس قيادة الثورة، الامر الذي يدل لميل مجلس قيادة الثورة للاستئثار بالقرار السياسي ولنيته لرسم الخريطة السياسية المستقبلية لمصر من دون استشارة أي طرف من الاطراف الفاعلة في المجتمع المصري واشراكهم في ادارة شؤون البلاد.[1]

ويرى معظم الباحثون ان النظام السياسي المصري يستند الى طبيعة النخبة الحاكمة، و هذا راجع لعدة ظروف عاشها النظام المصري واغلبها متعلقة بحركة 23 يوليو 1952، وبالخصوص ان هذه الحركة كانت عسكرية في كل تفاصيلها من ادارة وقوات وعناصر وحتى شخصيات، حيث انه كان لهذا التنظيم تأثير كبير على نظام الحكم بعد 1952، وان جميع القرارات المتخذة خلال تلك الفترة كانت انعكاسا لتفكير الرئيس جمال عبد الناصر.[2]

وما ميز الفترة (1956-1970) وهي فترة تولي جمال عبد الناصر الحكم، هو كثرة الاحداث و القرارات السياسية، والتي لم يقتصر تأثيرها على مصر فقط بل تعداه الى التأثير بشكل كبير على منطقة الشرق الاوسط سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعسكريا، من اهم هذه القرارات:

- قرار تأميم السويس1956.
- قرار الوحدة المصرية-السورية 1958.

[1]- محمد سمير الجبور، **مرجع سابق**، ص 25.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 67.

- قرارات يوليو الاشتراكية 1961.

- قرار سحب قوات الطوارئ الدولية 1967

وقد ظهر اتجاه التمركز في شخصية جمال عبد الناصر عند اصداره قرار تأميم قناة السويس سنة 1956، حيث اعتبر هذا القرار بمثابة رد الصفعة لأمريكا، و ان هذا القرار صدر بعد ان تم رفض تمويل مشروع السد العالي من طرف البنك الدولي، وبالتالي فقد اعتبر قرارا شجاعا يثار لرفض تمويل السد العالي، ولكن معظم الشعب المصري كان يرى ان تأميم قناة السويس هو احد من حقوقه وكان يجب ان يصدر بقرار هو جزء من خطة منهجية في برنامج الثورة، ويصدر باسم الثورة بدلا من ان يصدر باسم شخص محدد.[1]

وفي بعض الاحيان نجد من يقول انه لم يغفر لجمال عبد الناصر اخفائه حقيقة الوضع العسكري الذي كان سائدا في المنطقة نتيجة العدوان، وازداد تذمر المصريين من هذا لأنه تم اخفاء الامر عن الجماهير العربية وعن الشعب المصري، بعد تصورهم انهم انتصروا مائة بالمائة، وانه تم التخلص من الاحتلال نهائيا، اضافة الى عدم درايتهم بشيء عن وضع مضايق تيران او شرم الشيخ، او الموافقة السرية من عبد الناصر بالسماح للسفن الاسرائيلية بالمرور عبر المياه المصرية.[2]

اما في ما يخص الوحدة المصرية– السورية1958، فقد كان لجمال عبد الناصر دورا بارزا فيها، حيث كان الاستفتاء الشعبي على وحدة البلدين من اهم الشروط التي وضعها لإتمامها، اضافة الى توقف تدخل الجيش بالسياسة بشكل كامل، و اعلنت الوحدة في 22 فبراير 1958، بتوقيع ميثاق الجمهورية

[1]– صافيناز كاظم، **الخديعة الناصرية**، القاهرة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2009، ط1، ص14.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 15.

المتحدة من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر و نظيره السوري شكري القوتلي، بالإضافة الى توحيد البرلمان للبلدين.[1]

والشيء الذي يميز المؤسسة العسكرية المصرية هو تدخلها في جميع مجالات الحياة المصرية، و خاصة الاقتصاد، ففي سنة 1957 اصدر جمال عبد الناصر قرارات مختلفة في ما يخص المشاريع التجارية، والتي تخص البنوك البريطانية و الفرنسية وتأميمها و تمصيرها، و كان هذا القرار بمثابة انتقام ثوري ضد العدوان الثلاثي على مصر، اضافة الى هذا انه تم تأميم كل من بنك مصر و البنك الاهلي من قبل جمال عبد الناصر، حيث كانت معظم ارباح الاستثمارات الاجنبية ترحل الى الخارج، دون اعادة استثمارها في مصر

اضافة الى هذا فان مصر قد قدمت العديد من اشكال الدعم لحركات التحرر الوطني في الجزائر، وكان ذلك عن الطريق السماح لهم بفتح مكاتب وتأسيس لجان على اراضيها، وكان من اهمها تأسيس مكتب المغرب العربي سنة 1947، وكانت الجزائر حاضرة في هذا المكتب من خلال حركة الانتصار من اجل الحريات الديمقراطية التي تحولت الى فدرالية جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، وقد ساهمت القيادة المصرية في تقديم الدعم المادي والمعنوي للجزائريين اثناء الثورة، ويمكن القول ان رغبة جمال عبد الناصر في قيادة الدولة العربية من الخليج الى المحيط الاطلسي كان من اسباب هذه المساعدة، وكان يحضى بسمعة كبيرة لدى الجماهير العربية، وكانت لديه كذلك الرغبة في ان يصبح وصيا على الثورة

الجزائرية، باعتبار القضية الجزائرية انها قضية كل العرب، ومن بين الاسباب كذلك اعتبار الجزائر كجبهة ثورية تشكل خط دفاعي امامي بالنسبة للثورة المصرية.[2]

[1] محمد عبد الكريم محافظة، **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية**،الاردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2008، ط1، ص79.

[2] المنتدى العربي للدفاع والتسليح، **دور مصر في الثورة الجزائرية 1954 1962**، http://defense-arab.com/ ، في: 2017/03/18، 15:30

وتعتبر الثورة الجزائرية كسند قوي لمصر، والامة العربية في نضالها للاستعمار بكل اشكاله، اضافة الى ذلك فان بعض الباحثين يرون ان عدم استقلال الدول العربية التي مازالت مستعمرة لن يضمن للثورة المصرية لا الاستقرار الداخلي ولا الخارجي لتحقيق مختلف اهدافها رغم استقلالها، فان عدم استقلال الدول العربية وبالأخص الجزائر، لن يسمح لمصر او للقيادة المصرية برفع شعار الوحدة العربية، كل هذه النقاط هي ضمن الاسباب التي جعلت القيادة المصرية تقدم الدعم للجزائريين.[1]

وكانت الحكومة المصرية ممن لبوا نداء المجاهدين الجزائريين بخصوص السلاح، الا انه كانت هناك اصوات داخل المغرب العربي طالبت بالمال لا السلاح، لكن جمال عبد الناصر تأكد ان الجزائريين الذين طالبوا بالسلاح هم الصادقين، لأنه على دراية تامة بان المشكلة الاساسية اثناء الثورة هي السلاح وليس المال، وعندما استقبل الرئيس جمال عبد الناصر احمد بن بلة، وعلم منه ان هناك 5000 من المظليين المدربين عسكريا ينتظرون السلاح، قام جمال عبد الناصر بتجنيد 5000 شرطي مصري من بورسعيد الى الاسماعيلية، و توجيهها بذخيرتها للمجاهدين، كما اشار بن بلة الى ان ما يقارب 400 قطعة من البنادق الايطالية ارسلت الى الثوار من مصر عن طريق ليبيا، كما يضيف احمد بن بلة: " **لقد حملنا شحنة من السلاح في مركب "فخر البحار" الذي كان يستخدم كمركب للسياحة انذاك كانت المهمة تقوم على نقل السلاح من مصر الى ليبيا ثم يتم نقله بعد ذلك عبر الصحراء الى الجزائر عن طريق الجمال، او السيارات** " ، فقد اعتبرت العملية، عملية تهريب طويلة، حيث انه في ذلك الوقت كان البريطانيين هم من يسيرون الامور في ليبيا رغم استقلالها. [2]

[1] اسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954 1962** ، الجزائر، دار هومة للنشر، 2009، ص74.

[2] المنتدى العربي للدفاع والتسليح، **مرجع سابق**.

المطلب الثاني: انور السادات وتخفيف الطابع العسكري للسياسة المصرية (1970-1981)

عقب وفاة الزعيم جمال عبد الناصر، تحديدًا يوم 28 سبتمبر 1972 تقلد محمد أنور السادات منصب رئاسة جمهورية مصر العربية، باعتباره النائب الأول للرئيس الراحل، ليصنف كثالث رئيس يأتي من قلب المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة، لترسخ تلك الخطوة فكرة احتكار أبناء القوات المسلحة لمنصب رئاسة الجمهورية.[1]

قام الرئيس انور السادات بإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية واقامة اطار جديد للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، بعدما كانت السلطة السياسية في عهد جمال عبد الناصر مغيبة عن رقابة المؤسسة العسكرية، و قام كدلك بإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية.[2]

اذ انه منذ 1952 الى 1962 كانت المؤسسة العسكرية متغلغلة في الحياة السياسية، وكان لها دور كبير في ادارة العملية السياسية، وما ميز فترة حكم انور السادات هو اخذ الوزارات و مختلف المناصب الحساسة في الدولة الطابع المدني، كما قام بإبعاد العسكريين من ادارة الوظائف المدنية، خلافا ما كان عليه الحال في عهد جمال عبد الناصر، حيث تم التخفيض بقيمة 20 بالمائة مما كان عليه الوضع في عهد جمال عبد الناصر.[3]

ورأى محمد أنور السادات، أن الدور الرئيسي للجيش هو الدفاع عن مصر وحدودها، وأنه ليس له أي دور سياسي، في حين أضاف مهمة جديدة للجيش عام 1976، وهي حماية الدستور والدفاع عنه.[4]

---

[1]- البديل، علي المنزلاوي،**10 محطات رئيسية توثق علاقة الجيش بالسياسة**، http://elbadil.com/، في 2017/03/8، 14:43.

[2] الجبور، **مرجع سابق**، ص65.

[3]- هاني سليمان **مرجع سابق**، ص 183.

[4] الفجر، http://www.elfagr.org/2365723، في: 2017/02/28، 13:10.

كما اظهر الضباط استيائهم بسبب انخفاض لمدادات الاسلحة و الغاء العلاوات الاستثنائية التي كانوا يحصلون عليها في عهد جمال عبد الناصر، وبسبب رحيل الخبراء السوفيات، واصبح الجيش يواجه مشاكل كبيرة في ما يتعلق بالصبانة، وابدى الضباط مخاوفهم من ان تتوقف قدرة الجيش فقط على القيام بدور دفاعي، وقد عكست عدة تقارير وتحقيقات هدا الاستياء بين القوات المسلحة.[1]

في 25 فبراير1986 حدثت "انتفاضة الأمن المركزي*" شكلت اول انقلاب لجنود الأمن المركزي على قياداتهم، وقتها تظاهر آلاف من جنود الأمن المركزي واعتصموا في معسكر بالجيزة اعتراضًا على أحوالهم المعيشية ورواتبهم الضئيلة، وعاقبهم الجيش بمحاصرتهم وإعلان حظر التجول في البلاد لمدة أسبوع، ثم أعلن عن إقالة وزير الداخلية آنذاك، اللواء أحمد رشدي.[2]

وفي بعض الاحيان كانت نتائج القرارات التي يتخذها انور السادات تحتم تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون الداخلية، فنتيجية بعض هذه القرارات قد تكون في شكل مظاهرات ، مثلما حدث سنة1977، عند خروج مظاهرات حاشدة احتجاجا على القرارات الاقتصادية التي اتخذها، منها رفع الدعم عن مجموعة من السلع الاساسية والتي سميت "بانتفاضة الخبز"، في تلك الفترة تدخل الجيش واجبر انور السادات بالتراجع عن تلك القرارات، وتم إعلان أن ما يحدث في البلاد مؤامرة "شيوعية" تهدف لقلب نظام الحكم، وتحرك الجيش من ثكناته العسكرية للقضاء على "المؤامرة" وحدثت اكبر حملة اعتقالات لليسار المصري آنذاك[3]

---

[1] الشرق الاوسط، هبة القدسي، **السادات كان يريد ان يتذكره التاريخ بانه الرجل الدي حسن حياة مصر**، http://aawsat.com/home/declassified/9902 ، في:2017/03/8، 20:45.

[2] علي المنزلاوي، **مرجع سابق**.

[3] الجبور، **مرجع سابق**، ص 69.

***انتفاضة الأمن المركزي** هي أحداث وقعت في 25 فبراير 1986م تظاهر عشرات الآلاف من مجندي الأمن المركزي في معسكر الجيزة بطريق الإسكندرية الصحراوي احتجاجًا علي سوء أوضاعهم وتسرب شائعات عن وجود قرار سري بمد سنوات الخدمة من ثلاث إلي خمس سنوات، استمرت

و في كثير من الدراسات والشهادات تقول انه كانت هناك لحظات توتر بين السياسة والجيش في تلك الفترة 1977، لم يوافق قادة الجيش على التدخل واستعادة النظام في انحاء البلاد، ومن ثم انقاذ السادات من ازمة سياسية خطيرة، الا بعد ان وافق الرئيس على الغاء تدابير التقشف الاقتصادي.[1]

وما صرحت به جيهان السادات زوجة انور السادات بخصوص هذه القضية، هو انه كان باستطاعة وزير الدفاع محمد عبد الغني الجمسي التدخل و السيطرة على الوضع، الا انه رفض النزول لقمع المتظاهرين، الا بتوقيع رسمي حيث ان الكل تنصل، وفي النهاية وقع له، وعلى انه ليس هو المسؤول، وعندها طلب انور السادات تدخل الجيش و الاستعانة به من اجل حل الازمة.[2]

و في عهد انور السادات تم ابرام معاهدة السلام مع اسرائيل، "كامب ديفيد*"، سنة 1977، وكان هناك توقع كبير بان من شان المعاهدة ان تؤدي الى تقليص الانفاق العسكري في البلاد، فقد تمكن المشير عبد الحليم ابو غزالة من اقناع السياسيين بالمحافظة على الميزانية العسكرية بمستواها العالي، وخلال هذه الفترة اصبح الانفاق العسكري موضوع للنقاشات الحادة، الا انه خلال الفترة ما بين 1975 و 1981 حدث تراجع في الانفاق، وكان هناك تقليص بحيث انه كان مضرا بالمؤسسة العسكرية، ومن هنا واجه الجيش مشكلة تغيير بعض عناصر عقيدته العسكرية من اجل الحفاظ على استمرار دور بارز له في اطار العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومن بين الحلول التي تم وضعها بخصوص هذا الموضوع، هو ادماج المؤسسة العسكرية في اطار الوظائف التنموية للدولة.[3]

حالة الانفلات الأمني لمدة أسبوع ، وبعد انتهاء هذه الأحداث واستتباب الأمن تم رفع حظر التجوال، وعزل العديد من القيادات الأمنية واتخذت ، العديد من القرارات لتحسين أحوال الجنود والحد من أعدادهم ونقل معسكراتهم خارج الكتلة السكنية،و أتخذت قرارات بتحديد نوعية الجنود المختارين.

[1] -Steven cook, ruling but not governing, the military and political development in egypt, algeria and turkey ,baltimor: johns hopkins university press, 2007, p73.

[2] احمد منصور، **جيهان السادات شاهدة على عصر السادات**، لبنان، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم،2002، ص298.

[3] نزيه الايوبي، **تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط**، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2010،ط1، ص 537،538.

والشيء الجدير بالذكر بعد معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني هو التحولات الكبيرة التي شهدها الجيش في ادواره ووظائفه، وحتى في عقيدته القتالية، من ثم بدا الجيش المصري يبحث عن وظيفة اخرى غير الحرب انطلاقا من مقولة "***حرب اكتوبر هي اخر الحروب***"، ثم زادت مساحات التقرب من الولايات المتحدة الامريكية وهذا وفقا للمقولة " ***99% من اوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الامريكية***"، حتى صارت مصر ثاني اكبر دولة تحصل على معونات من الولايات المتحدة الامريكية(1،3 مليار دولار سنويا)، وبالتالي لا يمكن فهم تغير وضائف الجيش بعيدا عن علاقته بالولايات المتحدة الامريكية، وما هو لافت للنظر، التغير في مقولات العقيدة القتالية للجيش الذي صاحب الوظائف الجديدة للجيش، خاصة في ما يتعلق بإسرائيل، حيث تحولت مفردات "العدو" و"الكيان الصهيوني" في الخطاب السياسي الرسمي الى "دولة اسرائيل" و "جيراننا على الحدود الشرقية" ، واصبح الحفاظ على معاهدة السلام بالشيء المقدس لدى القيادات السياسية والعسكرية في مصر في تعاملاتها مع الخارج، حتى لو تسبب ذلك في فقدان جزء من الاراضي، وحتى عجزها عن فرض سيطرتها على سيناء بسبب الملحق المني في المعاهدة.[1]

وبخصوص المعونة فهناك عدة باحثين يسلطون الضوء على هذا الموضوع، ويريدون ازالة الغموض عن عدة نقاط بخصوص هذا الموضوع، اذ انهم يرون كيف لمؤسسة عسكرية ان تحصل علو معونة قدرها 1,3 مليار دولار سنويا من الدولة الراعية لإسرائيل، اضافة الى انها تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية كمصدر للسلاح، وتم التأكد من ان كل من المعاهدة والمعونة مرتبطان ببعض، والمعاهدة تنص على ملحق امني معين بخصوص سيناء، وبالتالي اذا طرا أي تغيير فسوف تتغير المؤونة تلقائيا، مع

ا***اتفاقية كامب ديفيد** عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في 17 سبتمبر 1978 بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن بعد 12 يوما من المفاوضات في منتجع كامب ديفيد الرئاسي. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية .

[1] المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر**، دراسة تحليلية، اسطنبول، 2015،ص6.

العلم ان المؤونة التي مقدارها 1,3 مليار سنويا يتم التصديق عليها من الكونجرس الامريكي سنويا، ويتم مناقشة ما اذا سيتم انقاصها او زيادتها، كما يناقش مدى جدواها كل سنة.[1]

وفي السادس من أكتوبر 1981، تم اغتيال الرئيس السادات خلال عرض عسكري وكان مبارك جالسا إلى جوار الرئيس السادات خلال العرض العسكري حين تعرضت المنصة الرئيسية للهجوم الذي قتل فيه السادات، بينما نجا الرئيس مبارك.

المطلب الثالث: حسني مبارك وعسكرة السلطة(1981-2011)

امتدت فترة حكم محمد حسني مبارك لمصر على مدى ثلاثة عقود، مما يجعلها الأطول منذ 1952 العام الذي أطيح فيه بالنظام الملكي، حيث لا تزال العلاقة بين مبارك والجيش طوال ثلاثة عقود من حكمه لمصر موضع اشتباك يحتاج إلى كثير من التوضيحات، فالجنرال العسكري الذي تسلم السلطة فجأة في دولة عربية محورية بعد اغتيال أنور السادات عام 1981، لم يخرج في هذا عن نسق انتقال السلطة في مصر منذ قامت ثورة يوليو 1952 من عسكري إلى آخر.[2]

هناك علاقة قوية بالطبع بين دور المؤسسة العسكرية السياسي ونشاطها الاقتصادي، بدأ الأمر منذ عهد عبد الناصر، والذي دفع بالكثير من القيادات العسكرية للمناصب المدنية، واستمر ذلك لاحقاً، وفي عهد السادات، أنشئت الأجهزة الاقتصادية للقوات المسلحة مثل جهاز الخدمة الوطنية، وكان ذلك عقب اتفاقية كامب ديفيد، والتي كانت تعني خفض الإنفاق العسكري، وبالتالي كان هناك توجه لتوفير احتياجات القوات المسلحة ذاتياً عبر مشاريعها، وتطور النشاط الاقتصادي لتلك الأجهزة في عهد حسني

[1] **مرجع نفسه**، ص7.

[2] الجزيرة، نبيل الغولي، **مصر... من دولة الشرطة الى دولة الجيش**، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/6/مصر-من-دولة-الشرطة-إلى-دولة-الجيش، في: 2017/03/12، 19:30.

مبارك، وخاصة في عهد وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة، كما توسع مبارك في تعيين العسكريين المتقاعدين في المناصب المدنية في أنحاء الدولة، وعقب الثورة سعت المؤسسة العسكرية لتأمين وضعها ومؤسساتها الاقتصادية بعيداً عن تقلبات السياسة، فسعت لتقنين وحماية المشاريع التابعة لها، بخلق إطار قانوني ودستوري، مثلما كان مقترحاً في «وثيقة السلمي» (وثيقة «المبادئ الأساسية للدستور») في 2011.[1] الملاحظ أن التطور والتغير في طبيعة وحجم الأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة ارتبط بالظرف السياسي وطبيعة السلطة وتوجهاتها.

وفي كثير من الاحيان نجد ما يبرر وجود النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية هو ضبط الاسواق بالسلع المنخفضة الاسعار، وتنفيذ مشاريع يحجم عنها القطاع الخاص، وبالتالي نجد عدة تفسيرات بخصوص الدور الاجتماعي لاقتصاد المؤسسة العسكرية، وأمام حجم الاستهلاك الكبير في مصر، اذ ان ما تقدمه المؤسسة العسكرية لا يبدو مؤثراً، رغم المبالغة فيه دعائياً، فتوزيع السلع الرمضانية، وفتح مخابز وبعض منافذ السلع، لا يبدو لها تأثير يذكر، كما أن تمويل تلك الأنشطة والسلع لا يبدو معلوم المصدر، ما إذا كان من جهات مدنية في الدولة ودور المؤسسة العسكرية فيها قاصرا على التوزيع، أم لا، كما أن هذا الدور نفسه له دلالة قوية على فشل أجهزة الدولة المختصة في القيام بدورها الأصيل، فكل ما تقوم به القوات المسلحة من أنشطة خدمية مدنية ذات طابع اجتماعي هو دور هيئات مدنية تابعة للدولة أيضاً، والاضطرار لقيام المؤسسة العسكرية به يعني فشل تلك الجهات[2].

اضافة الى هذا فان حسني مبارك قد قام بمنح معظم اراضي مصر للجيش، من خلال مرسوم رئاسي سنة 1997، حيث انه تم منحهم حق ادارة كافة الاراضي الغير الزراعية التي لم تخضع للتطوير، وهي تبلغ حوالي 87% من مساحة مصر، وفي معظم الاحيان تبقى هذه الاراضي خاوية دون ممارسة

[1] السفير، زياد صايغ، **نشاط العسكر غير مؤثر في الاقتصاد**، http://assafir.com/Windows/PrintArticle.a، في: 2017/03/13، 12:10.

[2] **مرجع نفسه**.

اي نشاط فيها ، وموضوع عليها لافتات "منطقة عسكرية" او "ممنوع التصوير" ، الى ان تقوم بتعميرها، ببناء فنادق او مساكن للضباط والجيش، وفي غالب الاحيان تدشن عليها مراكز تجارية تتسم بالترف.[1]

ويمكن اختصار دور المؤسسة العسكرية في عهد جمال عبد الناصر في مرحلتين، الاولى تتعلق بوجود المشير ابو غزالة على راس المؤسسة العسكرية، حيث انه سعى الى توسيع دور الجيش ونفوذه في السياسة والحياة المدنية، اضافة الى تنمية الاقتصاد العسكري، وذلك من خلال تحقيق الكتفاء الذاتي اقتصاديا للقوات المسلحة، اما المرحلة الثانية فبدات منذ تعيين حسين طنطاوي سنة 1991 وزيرا للدفاع، هذه المرحلة شهدت اقصاء القوات المسلحة من المشاركة المباشرة في السياسة، ولكن تم تغلغل كبار ضباط الجيش في الجهاز الاداري للدولة، وحتما بذلك سيتم التغلغل في الاقتصاد السياسي للبلاد، فبدا السعي الى تامين مصادر دخل رئيسية للقوات المسلحة، وكان ذلك من خلال اختراق المؤسسة العسكرية جهاز الخدمة المدنية، كما تمت السيطرة على بعض الخدمات و الاشغال العامة والبرامج المتعلقة بالأراضي والسيطرة الحصرية على المشروعات الاقتصادية المملوكة للمؤسسة العسكرية.[2]

[1] المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مرجع سابق**، ص 9.

[2] هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص43-44.

خلاصة الفصل الأول

انطلاقا مما سبق ذكره يتضح لنا ان التاريخ السياسي لمصر المعاصرة ما هو الا انعكاس لتاريخ المؤسسة العسكرية وتحولاتها، بما يعني ان وضع الجيش في كل مرحلة كان حاسما في رسم معالم الحياة السياسية في مصر.

حيث انه كانت للثورة المصرية الفضل في تغيير اوضاع مصر الداخلية، حيث حررت الشعب المصري من الملكية الفاسدة، وساعدته على اقتحام معارك البناء الاقتصادي والحضاري وكان من ابرز مكاسبها استعادة قناة السويس الى الشعب المصري .

وكانت التغيرات التي تطرا على المؤسسة العسكرية هي التي تحدد طبيعة علاقتها بالسلطة السياسية في كل مرحلة، حيث وصفت الفترة الممتدة بين عامي 1952 و1967 وهي فترة حكم جمال عبد الناصر، بالمجتمع العسكري، بسبب سيطرة النخبة من الضباط وتأثير هذه السيطرة في المجتمع المصري، اما في عهد انور السادات فقد اراد هذا الاخير تقليص الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، من خلال تعيين وزراء مدنيين في مجلس الوزراء المصري، الا انه تعزز دور الجيش من جديد بصفته لاعبا اساسيا، عندما اضطر انور السادات الى الاعتماد على القوات المسلحة 1977 لإخماد اعمال الشغب بسبب انتفاضة الخبز، وتدنت مكانة انور السادات بعد معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، وكذلك بخصوص المعونة المقدمة من طرف الولايات المتحدة الامريكية، وفي عهد حسني مبارك تم منح مزايا مادية جديدة للجيش ولا سيما الضباط، وتوسيع الخدمات والامتيازات التي يحصلون عليها، وبرز التوسع في الدور الجديد للجيش في مجال الاقتصاد، حيث كان اساس سياسة حسني مبارك مع القوات المسلحة شغلها بالمشروعات الاقتصادية، وارباحها الباهظة، واستقلال القادة العسكريين بالشأن الداخلي للجيش .

الفصل الثانـي

دور المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي المصري

25 يناير 2011

- تمهيد.
- حراك 25 يناير 2011 – الأوضاع السائدة والمواقف الدولية–.
- موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي 25 يناير 2011.
- الخلاصة.

تمهيد

منذ سنوات لم تشهد مصر مظاهرات احتجاجية واسعة وكبيرة على سياسات داخلية الا في 25 يناير 2011، وضمت المظاهرات معظم شرائح المجتمع وفئاته لا سيما الفئة الشبابية، وأراد الشعب المصري من هذه التظاهرات تحولا ديمقراطيا وتغييرا للأوضاع السائدة، حيث كان التفرد بالسلطة والاستبداد أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية، حيث أصبح مسيطرا على السلطتين التنفيذية والقضائية مع ممارسة ضغوطات واسعة على السلطة التشريعية ، ولم يكن أمام الشعب المصري الا المطالبة بتغيير هذا الوضع المتردي من أجل القضاء على الاستبداد ، قد سعى أغلب الشعب المصري الى النهوض ومواجهة النظام من خلال الاحتجاجات والمظاهرات في 25 يناير 2011، حيث تعد هذه المظاهرات احدى أهم نتائج الظروف القاسية التي عانى منها الشعب المصري خلال العقود الطويلة الماضية، والجدير بالذكر أن الحراك لم يكتمل بسقوط حسني مبارك فقط وانما الشعب كان يطالب ببناء دولة ديمقراطية، اذ نجد أنه لولا الطابع الشعبي الذي امتاز به الحراك لما تحققت مجموعة من مطالب الشعب ولما تحصل على مساندة المؤسسة العسكرية التي تولت ادارة شؤون البلاد، بغية ملأ الفراغ السياسي بعد تنحي حسني مبارك.

سنتطرق في هذا الفصل الموسوم بدور المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي المصري 25 يناير 2011، الى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول الحراك الشعبي 25 يناير 2011 الأوضاع السائدة والمواقف الدولية، سنتطرق الى الاوضاع التي ادت الى قيام هذا الحراك والمواقف الدولية ازاءه، أما المبحث الثاني سنتناول موقف المؤسسة العسكرية من هذا الحراك الشعبي، وادائه حيال تلك المظاهرات في 25 يناير، اضافة الى كيفية ادارة المؤسسة العسكرية لشؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية ، وانعكاسات هذه الادارة على الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: الحراك الشعبي المصري 25 يناير 2011– الأوضاع السائدة والمواقف الدولية–

ان الأوضاع المختلفة التي كانت سائدة في المجتمع المصري كانت هي المحرك الرئيسي لقيام الحراك، الأمر الذي أدى بالشعب المصري الى المطالبة بالإصلاح والتغيير، وكانت هذه الاحتجاجات نتيجة لعدة عوامل وأسباب مختلفة، وقد شاركت جماهير غفيرة من الشعب المصري بمختلف شرائحه في مظاهرات حاشدة بتاريخ 25 يناير 2011 المتزامنة مع عيد الشرطة* منددة بمطالبها، وتمثلت أهم المطالب في الحرية–العدالة–الكرامة، وتعددت المواقف بخصوص هذا الحراك من دولة الى اخرى.[1]

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية في مصر قبل 25يناير 2011.

كانت البيئة المحيطة داعمة لقيام الحراك الشعبي في مصر، ومن المتعارف عليه ان أحداث 25 يناير 2011 لم تأتي من عدم و انما هي وليدة تراكمات كان قد عاشها الشعب المصري، ونظرا للأوضاع التي لم يستطع أن يتحملها أكثر، وصلت الى نقطة الانفجار في 25 يناير، بمعنى المطالبة بالتغيير كانت من أجل تحسين الأوضاع السائدة و التي لم يكن مرغوب بها من طرف الشعب المصري، والتي كانت سببا في قيام الحركات الاحتجاجية، حيث كانت هذه الظروف بمختلف أنواعها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية من دوافع قيام هذا الحراك، ونستعرض هذه الأوضاع على النحو التالي:

*عيد الشرطة هو يوم إجازة رسمية في جمهورية مصر العربية وتوافق يوم 25 من شهر يناير من كل عام، وهو يعد تخليدًا لذكري موقعة الإسماعيلية 1952 التي راح ضحيتها خمسون شهيدا وثمانون جريحًا من رجال الشرطة المصرية علي يد الاحتلال الإنجليزي في 25 يناير عام 1952 بعد أن رفض رجال الشرطة بتسليم سلاحهم وإخلاء مبني المحافظة للاحتلال الإنجليزي. إقرار هذه الإجازة الرسمية لأول مرة بقرار من الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك باعتبار هذا اليوم إجازة رسمية للحكومة والقطاع العام المصري تقديرًا لجهود رجال الشرطة المصرية في حفظ الأمن والأمان واستقرار الوطن واعترافًا بتضحياتهم في سبيل ذلك وتم الإقرار به في فبراير 2009

أولا: الظلم الاجتماعي

ان التمييز الطبقي في المجتمع المصري من الأمور المنتشرة بكثرة، حيث أنه توجد طبقة من الاغنياء والتجار يتمتعون بحوالي 40% من ثروات مصر، وطبقة أخرى من الفقراء الذين يعيشون الفقر بشدة، وربما يمكن القول انعدام ادنى متطلبات الحياة لتلك الطبقة من عمل، صحة، رعاية...، وبالتالي أصبح المجتمع المصري ينقسم الى فئتين (اغنياء وفقراء)، هذا الأمر تسبب في ظهور عدة مشاكل أخرى، من غلاء المعيشة، صعوبة المواصلات، انتشار الأمية[1]، حيث أن نسبة الأمية في مصر بلغت 39,4% طبقا لتقرير التنمية العالمي سنة 2008/2007، ويعد عدم تقديم الرعاية الصحية لتلك الفئات الفقيرة من الأسباب المهمة كذلك، فان نسبة السرطان في مصر كانت تتزايد، اضافة الى مرضى السكر، وارتفاع نسبة المدخنين من الشباب.[2]

القمع الذي يتلقاه الشعب من الاجهزة الامنية كان يعتبر من اسباب المطالبة بإسقاط النظام، فان الاجهزة الامنية كانت تستعرض قوتها بشدة في جميع الاماكن وجميع الاوقات، وفي بعض الاحيان تجد القوات الامنية متواجدة بعد اداء صلاة الجمعة، ويذهب خبراء النفس الى اطلاق اسم "نظرية الاطفاء" على هذا الاسلوب ، لأنه في بعض الاحيان تكون الخطبة حول نقد النظام وسياساته، وتلك الخطبة تلقى على المصلين، وبالتالي سوف ينتابهم ذلك الشعور بالعضب، وتعتبر تلك الخطبة كتعبئة للجماهير، وتلك القوات الامنية تكون متواجدة بالخارج، يعني ان المصلين سوف يقابلون تلك القوات فور خروجهم والانتهاء من الصلاة، ويرون تلك القوات بالأسلحة، التي تبعث

[1] ياسر محمد علي لوز، **دور المؤسسة العسكرية في ثورة 25 يناير 2011**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2013، ص76.
[2] **مرجع نفسه**، ص76.

الخوف في نفوس الجماهير، وبالتالي سوف لن يتولد لديهم أي نزعة للاحتجاج، بمعنى ان القوات الامنية تطفئ تلك النزعة قبل نشأتها.[1]

ثانيا: التراجع الاقتصادي

ان معظم الشباب الذين كانوا يقودون تلك الاحتجاجات هم من الفئات المتوسطة والفقيرة، وهذا راجع الى التميز الطبقي الذي كان سائدا في المجتمع المصري، فان تلك الطبقات الغنية من تجار ورجال الأعمال كانوا يكونون ثروات كبيرة عن طريق مختلف النشاطات الاقتصادية، الأمر الذي زاد غضب الشعب المصري، وخاصة أنهم كانوا يعانون ظروف اقتصادية خانقة، ولكن تلك الظروف لم تتضرر منها تلك الطبقة من الاغنياء، بل كانوا يعيشون في رخاء، وتبين الاحصائيات ان 46% من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر، وبالرغم من نسبة الفقر المرتفعة فقد تم زيادة الضرائب على اسعار السلع، وتم بيع كل من الاراضي و بعض الشركات الحكومية للمستثمرين الاجانب بمبالغ منخفضة. اضافة الى تصدير الكميات الهائلة من الغاز لإسرائيل وبأسعار متدنية، رغم ان مصر لم يكن لديها فائض في الغاز الطبيعي في تلك الفترة، حيث باعته بثلاث دولارات للمتر المكعب الواحد، وهو من المفروض ان لا يقل عن 12 دولارا، وقد لقي هذا

[1] احمد فهمي، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، مركز البحوث والدراسات، ط1، 2012، ص38.
كانت أول مظاهرة في احتجاجات 25 يناير 2011، والتي تزامنت مع الاحتفال بيوم الشرطة في مصر، تندد بوحشية الشرطة والصلاحيات القمعية التي يمنحها قانون الطوارئ لوزارة الداخلية المصرية وجهاز مباحث أمن الدولة، فضلا عن قوات الأمن المركزي البالغ عددها نحو 325 الف فرد,
وان أعمال القمع والعنف من قبل الشرطة أظهرت وجه النظام الحقيقي لدى الجماهير، ما أدى الى دفعها للتظاهر واقناع فئات جديدة بضرورة اسقاط النظام، وقد أصبحت الجماهير على قناعة تامة أن هذا التعامل الأمني هو امتداد لسنوات من السياسة الامنية المتبعة من عهد مبارك، والتي اعتمدت على طرق مختلفة منها حالة الطوارئ والقمع المباشر.

النوع من العقود معارضة من طرف خبراء البترول، وتجدر الاشارة الى ان 37% من الطاقة الكهربائية في اسرائيل تعتمد على الغاز المصري. [1]

وان ارتفاع معدلات الفقر كان سببه الرئيسي هو تدني الاوضاع الاقتصادية، والملاحظ ان نسبة الفقر بين الشباب وصلت الى 75% من العدد الكلي للفقراء، بمعنى ان الشباب الذي كان يحرك الاحتجاجات كان هو المتضرر الاكبر، وبالتالي اصبح الفقر في تلك الفترة ظاهرة شبابية، وارتفعت كذلك نسبة البطالة حيث بلغت في 2009 9,4% ، بينما كانت في 2008 8,4%.[2] ويعود سبب تدني النشاطات الاقتصادية كذلك الى تراجع سعر العملة وتراكم الديون الخارجية، هذا الامر مس حتى الاجور، اذ انها تدنت على ما كانت عليه، الامر الذي زاد من غضب الشعب المصري، ودفع بهم الى المطالبة بالتغيير من اجل معيشة افضل.[3] ظهور اقتصاد ريعي يرتكز على عائدات قناة السويس والنفط والغاز، وعلى المساعدات الخارجية والمداخيل المرسلة الى الداخل من الهجرة المصرية الى الجزيرة العربية وأروبا وأمريكا الشمالية، وعلى النشاطات الاحتكارية الريعية الناتجة من الخصخصة لأرباب النظام وطبقة رجال الأعمال.[4]

[1] الجبور، **مرجع سابق**، ص ص83،84.

[2] اية نصار واخرون،**الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات و التحديات**، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط1، 2012،ص34,

[3] علي لوز، **مرجع سابق**، ص75.

[4] زياد حافظ، **ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل**، في: رياح التغيير في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011، ص20.

الشكل رقم1: السكان والقوة العاملة والبطالة

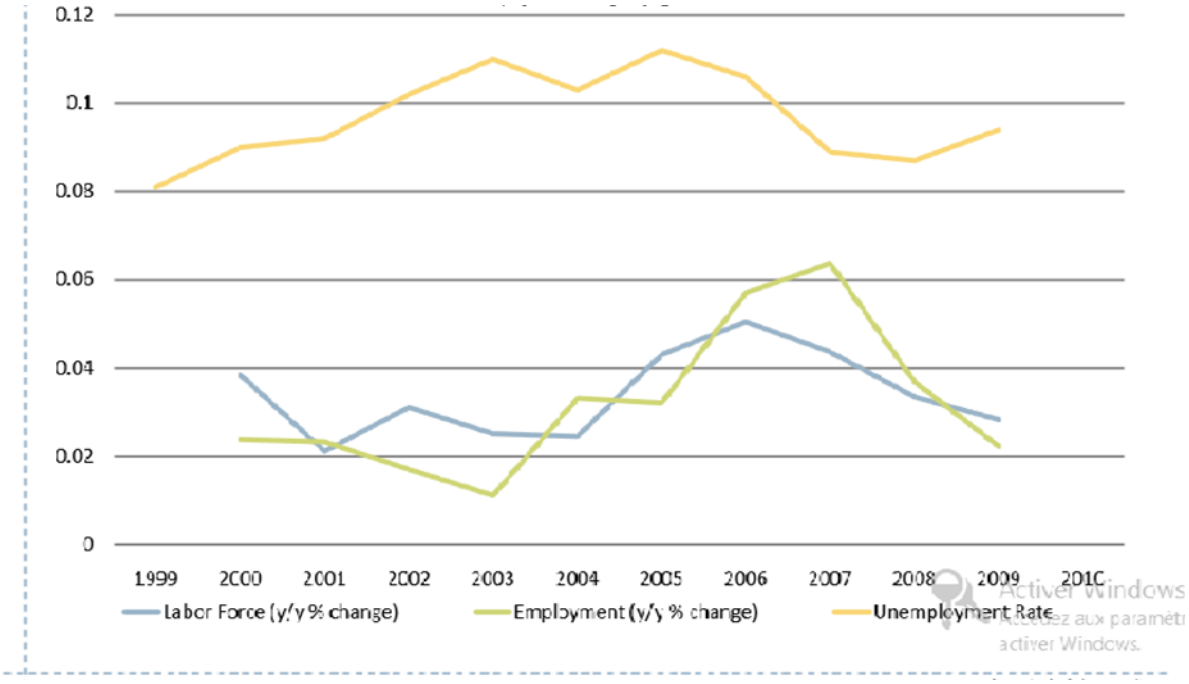

•المصدر: الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2010.

يوضح لنا هذا الشكل درجة ارتفاع وانخفاض كل من معدل البطالة والقوى العاملة وعدد السكان، ويبين أنه رغم ارتفاع معدلات النمو إلا أن عدم كفاية التعليم والجمود الهيكلي في سوق العمل أديا إلى تباطؤ نمو التشغيل مما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية.

ثالثا: التردي السياسي

وصفت انتخابات مجلس الشعب المصري في 2010 بالتزوير، وكان هذا قبل شهرين من بداية الاحتجاجات والمظاهرات، حيث ان الحزب الوطني الحاكم حصل على 95% من مقاعد

المجلس، بمعنى ان المجلس كان خاليا من المعارضة، ورأى الشعب المصري أن تلك النتائج لا تتطابق فعلا مع اصواتهم، كما تم منع مشاركة الاخوان المسلمين في الانتخابات بشكل قانوني[1].

السيطرة على مؤسسات الدولة ومختلف وسائل الاعلام، اذ أن الاعلام تخلى عن وظيفة معينة ألا وهي نقل الرأي العام، وأصبح يتقد بما ينصه عليه النظام، بمعنى أصبح يتماشى مع نظام حسني مبارك، وأصبح الاعلام مسيسا كما أنه أصبح أداة يمتلكها النظام ويسيطر عليها، الأمر الذي أدى الى عدم الثقة بالإعلام من طرف المواطنين[2].

الاختناق السياسي الداخلي الذي كان عبر تعديلات في الدستور، وكذا السيطرة على وسائل الاعلام كان سببا أساسيا، هذه الأمور ساهمت وبنسبة كبيرة في تعطيل الحياة السياسية، فالحياة السياسية في مصر أصبحت في قبضة الرئيس وعائلته وكبار رجال الأعمال الذين كانت لهم الحرية في الاستحواذ على ثروات البلاد ونهبها[3].

الاستبداد السياسي ومنع وتحريم العمل السياسي بين الطلاب والعمال والموظفين والمواطنين كافة، فهذا العمل السياسي أصبح ممنوعا في مختلف الأماكن تحت لافتات عديدة، فقد منع ممارسة أي نشاط سياسي داخل الجامعات تحت لافتة منع العمل الحزبي، أما في المصانع والشركات فمنع العمل السياسي تحت لافتة عدم تعطيل العمل، أما بخصوص منعه في كل من الشوارع والمنتديات فكان تحت لافتة حماية الأمن العام، هذا الأدر يدل على الرغبة الكاملة في نزع السياسة من المجتمع، واحتكار الحزب الحاكم العمل السياسي[4]، والأمر الذي جعل هذه الفئات لا

---

[1] منتديات حراس العقيدة، **أسباب الثورة المصرية 25 يناير (ثورة الغضب)**، http://www.hurras.org/vb/showthread.php?t=32424، في: 2017/03/31، 23:00.

[2] علي لوز، **مرجع سابق**، ص74.

[3] زياد حافظ، **مرجع سابق**، ص19.

[4] عبد القادر ياسين، **25 يناير مباحث وشهادات**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص85.

تستطيع التحرك بخصوص هذا الموضوع هو أن هذا المنع للممارسات السياسية في معظم الأماكن أخذ الطابع القانوني، بمعنى أنه هناك قوانين تمنع هذه الأعمال ويعاقب من يخالفها.

المطلب الثاني: الدوافع الكامنة وراء الحراك الشعبي المصري.

لا تعتبر الأوضاع الداخلية في مصر وحدها من ساهمت في قيام هذا الحراك، بل هناك عدة ظواهر ساهمت وبشكل كبير في تأجيج مظاهرات 25 يناير 2011، منها ما هي داخلية و منها ما هي خارجية، نستعرضها على النحو التالي:

أولا: الدوافع الداخلية

ان سيطرة الحزب الوطني الحاكم على ثلاثة ارباع المقاعد في مجلس الشعب، ادى الى انتشار الفساد بين المسؤولين، و التي تمثلت في اختلاس الأموال والتغطية على مخالفات قوانين البناء مقابل تلقي رشاوي كبيرة، وحتى انه في بعض الحالات يكون السماح بالبناء في الأراضي الزراعية[1].

اضافة الى قانون الطوارئ الذي تعود بداية العمل به الى عام 1967، وتم ايقافه من طرف انور السادات عام 1980، ولكن اعيد العمل به بعد وفاته واستمر العمل به في عهد حسني مبارك، وبقي العمل به باسم محاربة الارهاب، ولكن هو في الحقيقة كان ممارسة العنف على المواطنين و الاساءة اليهم من طرف امن الدولة[2]، وقد عززت حالة الطوارئ من السلطة المطلقة للرئيس، وينص هذا القانون على مراقبة وتفتيش الاشخاص في أي مكان وأي زمان ومن دون أي سابق انذار أو اذن قضائي، وحتى مراقبة المطبوعات وحضرها، ومنع التجمعات وحظرها كذلك،

[1] بهجت قرني و اخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص18.
[2] الجبور، **مرجع سابق**، ص90.

وكان يتم احالة اغلب المدنيين الى محاكم امن الدولة والمحاكم العسكرية المتشددة، حيث ان مناصب القضاة كان يتولاها الضباط، وكان هناك تعسف في الاجراءات فيما يخص محاكمة هؤلاء المساجين، وكان ذلك بعدم السماح بالطعون القضائية وعمليات الاستئناف وقد تعهد حسني مبارك خلال حملته الانتخابية في 2005 بانهاء حالة الطوارئ، في البداية ربطت حالة الطوارئ بقانون مكافحة الارهاب، الا أنه تم تمديدها لمدة عامين، وتم تجديد حالة الطوارئ في ماي 2010، بإصدار مرسوم رئاسي لكن مع قصر تطبيق قانون الطوارئ على الارهاب و الاتجار في المخدرات[1].

وان زيادة الفساد السياسي في مصر قد زاد خلال فترة حسني مبارك، الامر الذي ادى الى سجن عدة شخصيات سياسية وناشطين شباب دون محاكمة، اضافة الى انشاء مراكز احتجاز خفية غير قانونية، وهذا القانون مكن الضباط من الاعتداء على أي فرد أرادوا أو اعتقاله دون أي سبب، وهذا ما زاد من غضب الشعب المصري وزيادة الرغبة في التغيير[2].

تعد قضية التوريث من الأسباب التي ساهمت في قيام هذه الثورة، فقد كان التحضير لتوريث منصب رئاسة الجمهورية أمر محسوم وبإحكام، ولم يبقى منه سوى التعيين، حيث أن الانتخابات التي كانت ستجرى كانت ستكون شكلية فقط لا غير، ولقي هذا المشروع رفضا كبيرا من طرف الشعب المصري وخاصة النخبة المثقفة والمهتمة بالشأن العام. اضافة الى هذا فقد بدأ النظام المصري يتزعزع حين تم تفويض الكثير من صلاحيات الرئيس الى أمانة السياسات بالحزب الوطني التي يقف على قمتها ابن الرئيس، وقد ازدادت الامور اشتباكا وتعقيدا، بعد ذلك التعديل الدستوري الذي طرأ على دستور 1971، كان التعديل في سنة 2005 بتعديل المادة 76، ووضع

[1] بهجت قرني واخرون، **مرجع سابق**، ص18.

[2] الجبور، **مرجع سابق**، ص ص90،91.

شروط صعبة للترشح، وهذا من اجل ان لا يتمكن احد من الترشح ومنافسة ابن الرئيس في منصب رئاسة الجمهورية، وكذلك كان هناك تعديل في 2007 بخصوص الاشراف القضائي على الانتخابات، فقد تم الغائه بغية التحكم في الانتخابات التشريعية من طرف النظام[1].

ثانيا: الدواع الخارجية

واعتبرت الثورة التونسية* كذلك من الأسباب التي أدت الى هذا الحراك، حيث اقتاد الشعب المصري بالثورة التونسية التي قامت يوم 18 ديسمبر 2010، واعتبرها محفزا له، نظرا لما وصل اليه الشعب التونسي بعد تلك الثورة الشعبية التي قام بها، بخصوص اسقاط النظام الدكتاتوري، حيث أن الرسالة التي وصلت الى الشعب المصري هو أنه بإمكانه عن طريق الاحتجاجات والخروج الى الشارع أن يقضي على النظام القائم، ومنه تكون الإمكانية في التغيير[2].

عرفت السياسة الخارجية في عهد الرئيس حسني مبارك اتجاه العالم العربي تدهورا كبيرا و نقصا واضحا في المجال السياسي بخصوص مواجهة الأزمات، وخاصة في السنوات الأخيرة، ونخص بالذكر الغزو الامريكي للعراق سنة 2003، حيث كان موقف مصر اتجاهه سلبيا، ولم يكن لديها أي دور ايجابي اتجاه احتلال دولة عربية مجاورة، وما ترتب عليه من ظهور فتنة طائفية بين السنة والشيعة، واعدام الرئيس صدام حسين يوم عيد الأضحى 30 ديسمبر 2006، وقد لقيت مصر مطالبة من الأطراف العراقية وخاصة أهل السنة بتدخل مصر و الظهور، وبالتالي كان

[1] المركز الديمقراطي العربي، **أسباب قيام ثورات الربيع العربي**، http://democraticac.de/، في:2017/03/29، 15:46.

* لاشك أن هناك بعض الاختلافات بين الحالة المصرية والحالة التونسية فيما يتعلق بالعنف ومسار الانتقال، ففي تونس لم يقف الجيش ضد الجماهير الغاضبة، وأعلن منذ البداية عدم تدخله في مسار الثورة، وانتهى الامر بخلع الرئيس وبدأ مرحلة انتقالية قادتها نخب مدنية من الأحزاب المختلفة.

[2] أخبار مصر، **25 يناير...علامة فارقة في تاريخ مصر**، http://www.egynews.net/15-يناير-علامة-فارقة-في-تاريخ-مصر، في: 2017/04/01، 20:43.

الشعب المصري غير راضي بالدور المصري اتجاه العراق، وصخب الشعب كذلك من السياسة الخارجية المصرية و الشعور بخيبة أمل اتجاهها[1].

ان مختلف الحملات المنددة بالديمقراطية وحقوق الانسان التي كانت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، كان لها تأثير كبير على الشعب المصري، وكانت مشجعة في الرغبة على التغيير السياسي، وكان النظام متخوفا من هذا التأثير، حيث سعى جاهدا الى مقامة مفعول هذه الحملات و بشتى الطرق[2].

المطلب الثالث: المواقف الدولية ازاء الحراك الشعبي المصري.

أولا: الموقف الأمريكي

من المتعارف عليه أن الولايات المتحدة الأمريكية من الأطراف المحالفة لنظام حسني مبارك، والمساندة له، نظرا لما بين الطرفين من مصالح، الا أن مواقفها السياسية اتجاه حسني مبارك فور وقوع الحراك في 25 يناير 2011 كانت غير واضحة نوعا ما.

رأت وزيرة الخارجية الأمريكية وعلى لسان " فليب كراولي*" أن ما حدث في تونس لا يمكن أن يحدث في مصر، وكان هذا قبل 3 أيام من انطلاق المظاهرات في مصر في 25 يناير، والملاحظ في الأمر هو رغم اعتبار الولايات المتحدة الأميركة حليفة لنظام مبارك، الا أنها اتخذت

[1] علي لوز، **مرجع سابق**، ص77.

[2] جميل مطر، **الثورة المصرية: الخلفيات والبداية**، في: رياح التغيير في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2011، ص40.

فكلا الطرفين (الإدارة الأمريكية والمجلس العسكري) كان لديه القناعة بأن وجود نظام حكم ديمقراطي منتخب يمكن أن يؤثر سلبًا فيهما؛ فواشنطن ترى أن وجود نظام حكم ديمقراطي منتخب في مصر يمكن أن يُحدث قطيعة لخصوصية العلاقات مع القاهرة. أما المجلس العسكري فكان يعتقد أن قواعد الديمقراطية يمكن أن تفرض على المؤسسة العسكرية قيودًا، وتقلص الامتيازات الممنوحة لها، خاصةً أن الفترة التالية للثورة شهدت تناميًا في الأصوات المطالبة بالكشف عن ميزانية المؤسسة العسكرية، وإخضاعها للرقابة والمناقشة من قبل المدنيين.

موقفا محافظا، ولكن الاستمرار في الاحتجاجات والمظاهرات دفع باراك اوباما بتهنئة الشعب المصري بعد تنحي مبارك في 11 فبراير 2011، وكان الموقف الذي اتخذه في البداية بناءا على اعتقاده بأن الأمور داخل مصر يجب أن تترك للشعب والجيش المصري، وفي كثير من الاحيان نجد من يفسر بعض العبارات المستخدمة من طرف السياسة الخارجية الامريكية على انها تخلت عن نظام حسني مبارك، بعض هذه العبارات: "الانتقال المنظم للسلطة"، " لا بد أن يتم الانتقال وبطريقة ناجعة "، وما هو لافت للنظر موقف وزيرة الخارجية " هيلاري كلنتون*" في السادس من فبراير، والذي أبدت فيه اشراك جماعة الاخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية والمعارضة، للخروج من الازمة السياسية التي تمر بها مصر [1].

*هلاري كلينتون: هيلاري كلينتون (26 أكتوبر 1947) (اسمها الحقيقي هيلاري ديان رودهام كلينتون) وهي سياسية أمريكية، حيث تولت منصب وزير الخارجية الأمريكي السابع والستين، وذلك في عهد الرئيس باراك أوباما في الفترة منذ عام 2009 وحتى عام 2013. ويُذكر أن هيلاري كلينتون هي زوجة بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الثاني والأربعين، كما كانت هي السيدة الأولى للولايات المتحدة خلال فترة حكمه التي استمرت منذ عام 1993 وحتى عام 2001. وقد عملت كلينتون في مجلس الشيوخ الأمريكي بمدينة نيويورك في الفترة من عام 2001 وحتى عام 2009. كما أنها مرشحة الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016، والتي خسرتها لصالح دونالد ترامب.

*عمر سليمان: عمر محمود سليمان عسكري وسياسي مصري من مواليد محافظة قنا (2 يوليو 1936 – 19 يوليو 2012)، نائب رئيس جمهورية مصر العربية من 29 يناير 2011 حتى 11 فبراير 2011،كان يرأس جهاز المخابرات العامة المصرية منذ 22 يناير 1993 حتى تعيينه نائبًا للرئيس.

*جون كيري: جون كيري (بالإنجليزية: John Kerry) (من مواليد 11 ديسمبر 1943) هو دبلوماسي وسياسي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الـ68 في الفترة الممتدة من عام 2013 وحتى 2017. ينتمي للحزب الديمقراطي وخدم سابقا في مجلس الشيوخ، حيث ترأس لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية. وكان كيري المرشح الديمقراطي لمنصب رئيس الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، حيث خسر بصعوبة أمام المرشح الجمهوري جورج دبليو بوش بفارق بسيط.

*في لقاء مع قناة ايه بي سي الأمريكية قال حسني مبارك أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، وقال أنه مستاء جدًا لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتتلون فيما بينهم وفى حوار لرئيس الوزاراء الجديد أحمد شفيق للصحفيين قال أنه لا يريد لدول بنت 200 عام –يقصد الولايات المتحدة الأمريكية– التدخل في شئون مصر الدولة العريقة وقال هذه الاحتجاجات تبث صورة سيئة للمصريين خارج البلاد كما قام بالإجابة على بعض أسئلة الصحفيين وعندما سألته راندا أبو العزم مراسلة قناة العربية عن سبب تحرش بعض المتظاهريين من المؤيدين لمبارك بالصحفيين وأخذ الكاميرات منهم رفض الإجابة وقال هذا لن يحدث مرة أخرى (هذا الحديث بثه التلفزيون المصري الرسمي).

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، **ثورة 25 يناير المصرية**، www.mesc.com.jo/Studies/Studies_Ia_20.htm، في: 2017/03/29، 20:15.

والأمر الذي اشارت اليه الولايات المتحدة الأمريكية أو يمكن القول الأمر الذي هددت به هو اعادة النظر في موضوع المعونات التي تقدمها لمصر، والتي سبق وأن أشرنا اليها، وربما كان هذا التهديد بسبب تعيين عمر سليمان* نائبا للرئيس، بحيث أن هذا الأمر لم يرق لأمريكا، وقالت بأن هذا التغيير في المناصب غير كاف، ويجب أن يكون هناك تغيير سياسي، كما أن جون كيري* رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي قد قال بأنه على حسني مبارك التخلي عن رئاسة الجمهورية لمصلحة النظام السياسي الجديد. وقد اعتبر تطور العلاقة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجماعة الاخوان المسلمين بالأمر الصعب، نظرا لكون تنظيم جماعة الاخوان المسلمين تنظيما لا يمكنه التعايش مع أفكار

المصالح الأمريكية[1].

بدأ الموقف الأمريكي يظهر بصورة واضحة عندما أعلن اوباما تأييده لعملية انتقال السلطة، اضافة الى أن جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ رأى أنه على مبارك التنازل عن الحكم والسماح بنظام حكم سياسي جديد بغية استقرار الأوضاع في مصر، وهذا النظام السياسي الجديد كان مجسدا في محمد البرادعي، والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها رغبة كبيرة في أن يصبح محمد البرادعي رئيسا لمصر، بالرغم من أن حسني مبارك كان يتمتع بعلاقات طيبة معها وكان حليفا كذلك طوال الثلاثين عاما التي تولى فيها الحكم[2].

[1] **الموقف الأمريكي اتجاه مصر منذ ثورة 25 يناير حتى 3 يوليو**، الوطن، http://www.elwatannews.com/news/details/763309، في: 2017/04/01، 20:30.

[2] أحمد بهاء الدين شعبان، **25 يناير أبحاث وشهادات، بيروت**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013، ص ص256،257.

ثانيا: الموقف الاسرائيلي

يعتبر الحراك الشعبي المصري في 25 يناير بمثابة الأمر المفاجئ لإسرائيل، حيث أثار هذا الحراك عدة نقاشات، أهمها حول أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية، لأن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية " أفيف كوخافي* " كان قد أكد ان الأوضاع في مصر مستقرة، حتى بعد انطلاق الاحتجاجات و المظاهرات، اضافة الى أنه اكد على عدم وجود أي خطر يهدد نظام مبارك، وقد أشار كذلك الى أن جماعة الإخوان المسلمين ليست بمقدرتهم الوصول الى الحكم، اضافة الى أن بعض الاستخبارات الاسرائيلية الرفيعة أكدت أن الوضع في مصر مختلف عما هو عليه في كل من تونس ولبنان، وأن النظام المصري نظام مستقر[1].

وقد أدلى القيادي في حزب العمل " بينامين بن اليعازر* " "Benyamine Ben-Eliezer " بعدة تصريحات بخصوص اتفاقية السلام، حيث يرى ان النظام الذي يحكم مصر يجب عليه احترام هذه الاتفاقية، مهما كان هذا النظام، ويعتبرها من مصلحة اسرائيل، الا في حالة وصول نظام مدعوم من جماعة الاخوان المسلمين، حيث أنه منذ اوائل شباط بدأت اسرائيل نحوى الاستعداد لأحداث تغيير في السلطة في مصر، وطلب نتنياهو* من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومن زعماء دول أخرى في الغرب رهن تأييد السلطة الجديدة في مصر، بشرط الاحترام الكامل لاتفاق

---

*. **أفيف كوخافي:** عام 2007 تم تعيينه رئيسا لشعبة العمليات في هيئة الأركان العامة، وهو المنصب الذي شغله حتى يناير 2010. وفي 22 نوفمبر 2010، تمت ترقيته إلى لواء وعين رئيسا للاستخبارات العسكرية،في أبريل 2014 تقرر تعيين كوخافي سيتم تعيين كقائد لقوات المنطقة الشمالية ثم تولى قيادة المنطقة باكملها في 2 نوفمبر 2014.

* **بينامين بن اليعازر:** (مواليد 12 فبراير 1936 في البصرة – 28 أغسطس 2016)، هو سياسي وجنرال إسرائيلي. كان عضو الكنيست الإسرائيلي خلال الفترة (1984 – 2014). وشغل منصب وزير الصناعة والتجارة والأيدي العاملة في الحكومة الإسرائيلية، كان قائداً لوحدة شكيد العسكرية إبان حرب 1967. شغل مناصب وزير الدفاع وزير الاتصالات وكذلك وزير البنى الأساسية.

* **نتنياهو:** (21 أكتوبر 1949 –)رئيس وزراء إسرائيل من 31 مارس 2009، وكان قد تولى قبل ذلك رئاسة الوزراء في الفترة من 1996 إلى 1999. هو رئيس حزب الليكود الإسرائيلي وكان سفير إسرائيل في الأمم المتحدة بسنوات ال80. بعد أن انهى تعليمه المدرسي في أكتوبر 1967 عاد إلى إسرائيل لينضم في صفوف الجيش وخدم في القوات الخاصة للجيش الإسرائيلي

[1] **الموقف الاسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012، ص21.

السلام مع اسرائيل وعدم المساس به مطلقا. اضافة الى هذا فان اسرائيل ترى انه من فائدة الغرب الحفاظ على استقرار النظام في مصر لما لهم من مصالح في هذا الأمر، حيث أن اسرائيل بعثت برسالة الى الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية لتخبرهم بهذا الأمر، وترى انه من الضروري الوقوف ومساندة مبارك، لأنه لو استمرت الثورة في مصر فذلك سيؤدي حتما الى حدوث اللااستقرار في دول الشرق الأوسط[1].

اضافة الى ان معظم التحليلات وردود الأفعال الاسرائيلية ازاء الحراك المصري كانت تشير وتأكد على أن هذا الحراك له انعكاسات كثيرة على الشرق الأوسط، وأنه يمكن أن تكون هناك أنظمة عربية أخرى تسلك نفس مسار الشعب المصري بخصوص التغيير. واعتبر الموقف الاسرائيلي مساندا في البداية لنظام حسني مبارك، ولكن سرعان ما ابدت اسرائيل مخاوفها من التغيرات التي يمكن ان تحصل، وبما أن الشعب المصري أقام هذا الحراك بغية التغيير الى الديمقراطية فان ذلك سوف يؤدي حتما الى تغيير النظام، وبالتالي يمكن أن يحدث تغيير في العلاقات المصرية–الاسرائيلية، هذا الأمر الذي أثار خوف اسرائيل حيال هذا الحراك. بالإضافة الى أن اسرائيل قد رأت أن تمكن سفينتين حربيتين ايرانيتين بعبور قناة السويس نحو البحر المتوسط في طريقهما الى سورية بالأمر الذي يعمل على تعزيز نفوذ ايران في الشرق الأوسط، وخصوصا أنه لم يكن هناك هذا النوع من العمليات منذ اندلاع الثورة الايرانية الاسلامية سنة 1979[2].

[1] **مرجع نفسه**، ص ص25،26.

[2] **ثورة 25 يناير المصرية في قراءة اسرائيل**، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، http://www.madarcenter.org/، في: 2017/04/02، 22:02.

ثالثا: مواقف بعض الدول العربية.

يمكن القول أن حسني مبارك خلال فترة حكمه استطاع نوعا ما أن يعيد اصلاح بعض العلاقات العربية المصرية التي تزعزعت عقب توقيع مصر اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني سنة 1979، ففي بداية ظهور الحراك في مصر تعددت واختلفت المواقف الدولية العربية بين مؤيدة ومعارضة، وكانت لكل دولة أسبابها، فان **السعودية** كانت تدعم حسني مبارك ورافضة محاولة البيت الأبيض في تغيير النظام المصري، وهدد أنه سيدعم مصر اذا أوقفت الولايات المتحدة الامريكية برنامج المساعدات العسكرية البالغة 13 مليار دولار سنويا، وكان هناك تخوف كبير من طرف السعودية بخصوص انتشار عدوى الاحتجاجات لأراضيها، نظرا لإعجاب الشباب السعوديين بشجاعة شباب ميدان التحرير.

أما بخصوص **الموقف الجزائري** لم يكن بالموقف البارز حيث اكتفى وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بعبارات دبلوماسية مقتضبة بالقول " **ان الجزائر تحترم ارادة الشعوب، وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها**"، وفيما يخص **موقف جامعة الدول العربية** كانت متأخرة نوعا ما، ومن الواضح أنها كانت مرحبة بقرار حسني مبارك بخصوص عدم الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، أما **الموقف الليبي** فكان واضحا منذ البداية وكان معمر القذافي داعما لحسني مبارك، وكان دائما يعبر عن قلقه وغضبه بخصوص ما يجري في مصر، وكان يوجه أشد الانتقادات لقناة الجزيرة القطرية والشيخ يوسف القرضاوي، باعتباره محرضا للشعب المصري على المطالبة بتنحي مبارك، وتساءل القذافي " لماذا لا يحرض القرضاوي على القواعد الأمريكية في الخليج"، حيث أنه

وجه اتهامات عديدة لمن وصفهم بعملاء جهاز الاستخبارات الاسرائيلية "الموساد*" بأنهم وراء ما يجري في مصر [1].

[1] أحمد بهاء الدين شعبان، **مرجع سابق**، ص ص213-235.

***الموساد:** وكالة استخبارات إسرائيلية، تأسست في 13 ديسمبر 1949م. يكلف جهاز الموساد للاستخبارات والمهام الخاصة من قبل دولة إسرائيل بجمع المعلومات، بالدراسة الاستخباراتية، وبتنفيذ العمليات السرية خارج حدود إسرائيل. يعمل الموساد بصفته مؤسسة رسمية بتوجيهات من قادةالدولة، وفقا للمقتضيات الاستخباراتية والعملية المتغيرة، مع مراعاة الكتمان والسرية في أداء عمله. وتندرج بين المجالات المتنوعة التي يعمل فيها الموساد إقامة علاقات سرية كعقد معاهدتي السلام مع مصر والأردن وفي قضايا الأسرى والمفقودين بالإضافة إلى مجال التقنيات والأبحاث.

المبحث الثاني: موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي 25 يناير 2011.

لقد أصبحت دول العالم الثالث تتسم بسمة معينة ألا وهي تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، حيث نجد "غيورغي ميرسكي*" يقول: "**ولم يعد نادرا في العديد من دول القارات الثلاث انتقال السلطة الى العسكريين مع ابتعادهم عنها فيما بعد وعودتهم من جديد في الغالب**" ، هذا الأمر وجد في عديد من الدول العربية منها مصر، بحيث أنه هذا التدخل يعود لعدة أسباب ويأخذ عدة صور.

المطلب الأول: أداء المؤسسة العسكرية حيال الحراك الشعبي المصري.

قبل اجراء أي تحليل بخصوص احتواء المؤسسة العسكرية لتلك الاحتجاجات أو الاستجابة لها، نحتاج ان نبني اطارا نظريا تحليليا بخصوص العوامل و الأسباب المحددة لرد فعل هذه المؤسسة اتجاه هذا الحراك، اذ لدينا مجموعة من العوامل يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- ✓ **التماسك الداخلي للقوات المسلحة:** يعد التماسك الداخلي للقوات المسلحة من المحددات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أو تنبؤ أداء الجيش حيال التظاهرات أو حيال الشعب، فان الجيش عندما يكون متماسكا فانه يتصرف بشكل موحد، سواءا كان داعما للنظام أو للشعب، الا أنه أحيانا تكون هناك انشقاقات داخل الجيش تؤثر في تماسكه، لذا نجد" تيرينس لي" يقترح بحث "**ما اذا كان الجيش يضم مجموعات أو زمرا تمتلك أهدافا وتؤمن بمعتقدات تختلف والعقيدة العسكرية السائدة**"[1].

* **غيورغي ميرسكي:** مستشرف روسي توفي عن عمر يناهز 90 عاما هو مستشرف ومحلل سياسي معروف وكبير الباحثين في معهد "بريماكوف" للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية .

[1] زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، ترجمة: عبد الرحمان عياش ،بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والعلم، ط1، ص ص52،53.

- ✓ **الجنود المحترفون في مقابل المجندين الزاميا:** ان استجابة الجيش للمتظاهرين تختلف حسب تركيبة هذا الجيش ما اذا كان جيشا يتكون من جنود متطوعين أو مجندين الزاميا أو يكون الاثنين، ان صنف المتطوعين هم من اختاروا الحياة العسكرية وتبني روح الجيش، أما الصنف الاخر نجده دائما مجبر على كل عمل داخل الجيش[1]، لذلك نجد موقف المجندين يختلف عن موقف المتطوعين، فإننا نجد المجندين في غالب الاحيان يقفون مع الشعب، عكس المتطوعين الذين يقومون بفعل ما يملونه عليهم قادتهم، وبالتالي نرى ان النظام عادة ما يعتمد على المتطوعين أكثر من المجندين في قمع المتظاهرين، خوفا من وقوف المجندين الى جانب المتظاهرين. اذ نجد هناك عدة دول حدثت بها حركات احتجاجية وثورات نجحت لأن هذه الدول تقوم بتجنيد مواطنيها اجباريا مثل: **جورجيا 2003، اوكرانيا 2005، لبنان 2005، تونس 2011، وهناك العكس كذلك مثل: بورما 2007، ايران 2009، البحرين 2011**، وفي بعض الأحيان تكون هناك حالات استثنائية، نجد المجندون يقفون ضد الشعب مثل: **الصين 1979، وقوات الامن المركزي في مصر 2011.**
- ✓ **رؤية قادة الجيش لشرعية النظام:** ان أهم مفهوم في هذا السياق هو مفهوم الشرعية، والتي تكمن في مدى رضى الشعب على النظام القائم، ويمكن القول أن الشرعية تعتمد على 4 عناصر أساسية ألا وهي: مستوى الثقة بين الشعب، موقفهم اتجاه السلطة الحاكمة، ايمانهم بفعاليات المؤسسات السياسية، ومدى رغبتهم في التعاون معها، وبالتالي نجد أن الجيوش تفضل مساندة النظام الذي يتمتع بالشرعية وقبول كبير من طرف الشعب[2]. ونستنتج أن موقف الشعب من النخبة الحاكمة هو من أهم العوامل التي تعتمدها القيادة العسكرية بخصوص ردة فعلها مع المتظاهرين.

1Samuel huntingtonK the third wave democratization in the late twentieth century, usa. university of oklahoma. Press.1991, p129.

[2] زولتان باراني، **مرجع سابق** ،ص ص59-61.

- ✓ **معاملة النظام للجيش:** ان تعامل الدولة مع الجيش هو من يحدد تعامل الجيش مع الدولة، فاذا كانت القوات المسلحة تلقى معاملة جيدة من طرف الدولة من اهتمام بالوضع المادي والترقية والتحفيز، فإنها ستظل موالية لذلك النظام أثناء محاولة اسقاطه من طرف الشعب، واذا لم تكون هناك معاملة جيدة من طرف الدولة فان المعاملة ستكون بالمثل من طرف القوات المسلحة.
- ✓ **حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات:** ان حجم المظاهرات يعتبر محددا لكيفية التعامل مع المتظاهرين، فأحيانا تقوم الشرطة والأجهزة الأمنية بفض المظاهرات في حال ما اذا كانت صغيرة، ولكن عندما يكبر حجم المظاهرات فان النظام يأمر بتدخل الجيش من أجل سحق تلك المظاهرات، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن حجم المظاهرات هو من يلزم على القوات المسلحة اطلاق النار وقمع المتظاهرين، وانما طبيعة المظاهرات وتكوينها هو من يحدد ذلك، أي حسب الفئات المشاركة في تلك المظاهرات، وكذلك من حيث الانتماءات العرقية والدينية[1].

من الأمور التي تجدر الاشارة اليها هو انه في غالب الأحيان هذه التظاهرات و الاحتجاجات لا تنجح لعدم دعمها من طرف الجيش، وبالتالي فان موقف الجيش اتجاه هذا النوع من الاحتجاجات أو يمكن القول رد فعل الجيش اتجاه الحراك يحدد وبدرجة كبيرة ما اذا كان هذا الحراك سينجح أم لا، كما لا يمكننا القول بأن تصرف الجيش حيال الحراك هومن يحكم النتيجة، بل يعتبر المؤشر الأهم الى ما سيؤول اليه هذا الحراك .

يصنف الجيش المصري في أداءه حيال الحراك الشعبي في 25 يناير 2011 في خانة الجيش الممتنع عن حماية الحاكم والنظام ، لأن الجيش علم من ذلك الحراك الشعبي الذي زاد بسرعة فائقة في أقل من أسبوع والمطالبة بإسقاط النظام وخلع الرئيس، بأنه حتما ستمس مكانته بصورة أو

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق**، ص ص62-69.

بأخرى.[1] اذ نقلت مختلف وسائل الاعلام مشاهد توضح نزول قوات الجيش للشارع المصري ومساندتها للشعب المصري، بكتابة شعارات مختلفة على ناقلة جنود مدرعة بخصوص اسقاط نظام حسني مبارك.

كان موقف الجيش المصري غير واضح في البداية، اذ أنه كان يدرس الأمور قبل ابداء موقفه وكان يتحرك ببطئ، وعند نزول قوات الجيش لم يكن هناك اطلاق للنار على المتظاهرين، ولم يتم منعهم من المرور واحتلال ميدان التحرير بالقاهرة، بعد أن انهارت قوات الأمن المركزي في 27 يناير 2011 وكانت كل الأوضاع تشير الى أن حسني مبارك قد بدأ بفقدان السيطرة[2]. في الثامن والعشرين من يناير قام الرئيس حسني مبارك بعرض منصب نائب الرئيس على المشير طنطاوي* وتشكيل حكومة جديدة لكنه رفض، حيث نشب عن هذا العرض عدة تساؤلات منها ما سبب هذا العرض على طنطاوي في هذا الوقت بالذات؟ من الواضح أن حسني مبارك بدأت مخاوفه بالظهور بخصوص موقف الجيش، وأحس أنه لن يكون بجانبه، ومن هنا صدرت الأوامر بتدخل القوات المسلحة[3]. وفي الفاتح من فبراير 2011 بدأ الميدان ينقص من المواطنين نوعا ما، وذلك نتيجة للخطاب الذي أجراه حسني مبارك، حيث شعر هؤلاء المواطنون بأنه يمكن اعطاء فرصة أخرى لمبارك، وتضمن خطاب الرئيس ما يلي:" **انني لم أكن أنوي الترشح لفترة رئاسة جديدة...انني لم**

---

[1] أمين محمد حطيط، **المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي**، في: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص ص 228،229.

[2] باراني، **مرجع سابق**، ص235.

* **المشير محمد حسين طنطاوي** (31 أكتوبر 1935) القائد العام السابق للقوات المسلحة المصرية ورجل دولة. عمل كوزير للدفاع والإنتاج الحربي. تخرج من الكلية الحربية سنة 1956، ثم كلية القيادة والأركان. شارك في حرب 1967 وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر 1973. وبعد الحرب حصل على نوط الشجاعة العسكري ثم عمل في عام 1975 ملحقا عسكريا لمصر في باكستان ثم في أفغانستان. تدرج في المناصب حتي اصبح وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة في عام 1991 وحصل علي رتبة المشير في 1993.تولي رئاسة مصر بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في 11 فبراير 2011 وظل حتي قيام الرئيس المنتخب بإدلاء اليمين وتسلم منصبه في 1 يوليو 2012 . أحيل للتقاعد بقرار رئاسي من الرئيس السابق محمد مرسي في 12 أغسطس 2012، ومنح قلادة النيل وعين مستشارًا لرئيس الجمهورية.

[3] علي لوز، **مرجع سابق**، ص84.

أكن يوما طالب سلطة او جاه...ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحملت فيها المسؤولية...وما قدمته للوطن حربا وسلاما. كما انني رجل من أبناء قوتنا المسلحة...نعيش معا أياما مؤلمة... واكثر ما يوجع قلوبنا... هو الخوف الذي انتاب الاغلبية الكاسحة من المصريين...انزعاج وقلق وهواجس حول ما سيأتي بعد الغد...لهم ولذويهم وعائلاتهم...ومستقبل ومصير بلده"[1]، وفي الثاني من فبراير تم الهجوم على المتظاهرين من طرف رجال الأمن بما عرف بموقعة الجمل*، منه تأكد قادة الجيش أن مبارك قد فشل في التعامل مع المتظاهرين وتم استخدام العصا والجزرة، لأن حسني مبارك كان كل مرة يلقي اعلانا مخالفا لغيره، مرة أنه سيتنحى ولن يمنح الرئاسة لابنه، ومرة اخرى تجده يعزز من قوات الأمن ومواجهة المتظاهرين وزيادة ممارسة العنف من اجل فض تلك التظاهرات واعتقال المتظاهرين، ومن هنا أبدا الجيش موقفه بعدم الدفاع عن نظام مبارك.[2] التظاهرات بقيت مستمرة ولم يعزف الشعب عن مطالبه وبمختلف فئاته، من هنا ادرك الجيش أن الشعب فعلا يريد اسقاط النظام ويريد التغيير، الأمر الذي جعل الجيش يحدد موقفه بوضوح. وفي العاشر من فبراير تأكدت المؤسسة العسكرية أن الرئيس حسني مبارك فقد شرعيته، فأظهرت موقفها بشكل واضح وهو التخلي عنه، فقد عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ترأسه وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة المشير طنطاوي، دون رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة[3].

---

[1] **مرجع نفسه**، ص87.

***موقعة الجمل:** هي هجوم بالجمال والبغال والخيول يشبه معارك العصور الوسطى في يوم 2 فبراير 2011 للانقضاض على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة أثناء مظاهرات 25 يناير وذلك لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون. وكان من بين المهاجمين مجرمون خطرون تم إخراجهم من السجون للتخريب ولمهاجمة المتظاهرين، ويطلق عليهم اسم البلطجية.

[2] باراني، **مرجع سابق**، ص 236.

[3] علي لوز، **مرجع سابق**، ص90.

ويرى العديد من الساسة المصريين أن الجيش كان شريك في الحراك، ولولاه لما تحقق الهدف الرئيسي من هذا الحراك ألا وهو ازاحة مبارك، وأن اشتراكه في هذه العملية جوهري، من خلال عدم ايذائه للشعب المصري، بالرغم من أن وظيفته الأساسية اثناء هذا النوع من الاحتجاجات و التظاهرات هو قمع الشعب، الا أنه كان مخالف للعادة، و أظهر استقلاله عن رئاسة الجمهورية في البيان رقم 1 يوم 10 فبراير الذي تضمنما يلي: "**انطلاقا من مسؤولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة..انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير 2011 المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه. وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم**[1]". ، وكان حكم مبارك لا يزال قائما، ولكن الامر الذي كان يود الجيش المصري الوصول اليه وابلاغه للشعب المصري هو أنه هناك ادارة سياسية داخل الدولة تستقل عن حسني مبارك وتتخذ قرارات بمعزل عنه[2].

ولكن السؤال الذي يتبادر بالأذهان هو أن المؤسسة العسكرية كانت مساندة لنظام مبارك لمدة تزيد عن 20 سنة، فما الذي حركها بهذه الطريقة اتجاه نظام مبارك وازاحته، و القضاء على نظام في مدة لا تزيد عن 18 يوما؟ من هنا نستنتج أنه لولا الشعب والتظاهرات التي قام بها لما تحرك الجيش المصري، وأن هذا الأخير لو لم يساند الشعب المصري لما تم الوصول الى هذه النتيجة،

---

[1] **البيان رقم1: المجلس الاعلى للقوات المسلحة في انعقاد دائم لحماية الشعب** ،الأهرام، http://gate.ahram.org.eg/News/38770.aspx، في: 2017/05/07، 01:50.

[2] طارق البشري، **ثورة 25 يناير و الصراع حول السلطة**، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2014، ص72.

*"ان الجيش بخصوص تصرفه نحو الحراك، لا يمكننا القول أنه احتضن الحراك الشعبي وحماه، بل نقول أنه تصرف بواقعية فالتزم الحياد، لأنه لم يكن بمقدوره ان يفعل اكثر انطلاقا من عقائدية الجسم المقاتل التي تجعله اقرب الى الشعب، وتبعية القيادة للرئيس التي تجعلها أكثر حرصا على النظام ورئيسه، وحجم التحديات في الشارع التي تجعل كلفة التدخل العسكري باهظة لا يستطيع الجيش تحملها".

ومن هنا يمكن القول أنه بدأ بروز دور الجيش في عملية التحول و الانتقال، وبالتالي يمكن استنتاج أنه كانت هناك علاقة تكاملية بين الشعب والجيش في تلك الفترة.

من الواضح كذلك أنه هناك أمور دفعت بالجيش المصري الى اتخاذ مثل هذا الموقف، منها تيقنه التام بأن الشعب فعلا يرفض الحالة السياسية التي كان فيها، ومستمر في المظاهرات الى حين التغيير واقتناع القيادة العسكرية بان دعم حسني مبارك وموالات النظام سوف يؤدي حتما الى تأزم الأمور، اضافة الى ثقة القيادة العسكرية بنفسها وقدرتها عل التحكم في الأمور خلال المرحلة الانتقالية، واعادة انتاجها بشكل ديمقراطي عبر انتخابات ودستور جديد يضمن الى حد بعيد موقع الجيش في الدولة.[1] وقد أصدر حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس جمهورية مصر العربية في 11 فبراير 2011، وهذا استجابة لمطالب الشعب المصري، وقد تم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة مقاليد الحكم في البلاد، وتم اخبار الشعب بذلك وكذلك تم نشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.[2]

المطلب الثاني: ادارة المجلس الاعلى للقوات المسلحة المرحلة الانتقالية.

عودة المؤسسة العسكرية الى تولي مقاليد الحكم في البلاد، والبروز في الساحة السياسية، كان سيكون من الأمور الصعبة لولا أن الشعب المصري قد أبدى رضاه ورغبته في ذلك، فبعد تنحي حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 ، تولى المجلس الاعلى للقوات المسلحة* ادارة شؤون البلاد بقيادة المشير حسين طنطاوي[3].

[1] محمد حطيط، **مرجع سابق**، ص 230.

[2] محمد شريف بسيوني، محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، مصر، دار الشروق، ط1، 2012، ص443.

[3] سيف عبد الفتاح، **المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري**، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2014، ص37.

في كثير من الأحيان نجد الشعب يقوم بمظاهرات واحتجاجات بخصوص اسقاط النظام، ويكون هناك تخطيط مسبق بخصوص هذه التظاهرات، ولكن في غالب الاحيان نجد هذا التخطيط يقتصر على تنظيم التظاهرات ولا يتعداها الى ما دون ذلك، ولا يكون هناك تخطيط للمرحلة التي تلي سقوط النظام، في هذه الحالة يبقى غموض ونوع من الضبابية في طريقة أو كيفية ادارة هذه المرحلة، ألا وهي المرحلة الانتقالية*، وبالتالي دائما يكون هناك نوع من الجدل بخصوص هذا الموضوع، ومن يتولى ادارة هذه المرحلة.[1] وتجدر الاشارة الى أن ادارة المرحلة الانتقالية لا تكون عشوائية، وانما يجدر أن يكون هناك تخطيط محكم بخصوص اليات التغيير و التبصر في السيناريوهات المحتملة، حيث أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وضع برنامج محدد لتحقيق مجموعة من الأهداف، ولعل أهمها تمثلت في: استعادة الامن والاستقرار المجتمعي من الناحية الاقتصادية و المجتمعية، ومن ناحية ايقاف التعديات، ويتجسد ذلك في الآية الكريمة لقوله تعالى: (الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ*) بعد ذلك يأتي جدول زمني للانتقال السياسي وتسليم السلطة للمدنيين[2].

تمثل دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية في تولي الحكم استجابة لمطالب الشعب بغية اخماد الأوضاع، والهدف الأساسي للمجلس العسكري خلال هذه المرحلة هو

***المجلس الأعلى للقوات المسلحة:** يتكون المجلس الاعلى للقوات المسلحة من 20 عضوا من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والانتاج الحربي، وهو المكلف بقيادة غرفة العمليات الرئيسة المسلحة في حالة الحرب.

* **المرحلة الانتقالية:** الفترة الانتقالية هي فترة زمنية يتم تحديد وقتها وطولها حسب الحاجة عند الانتقال من نظام إلى أخر بشكل غير ديمقراطي أي بعيداً عن الانتخابات ، وهذا يحدث عند وفاة رئيس أو سقوط نظام بثورة مدنية.وتتميز فترة الانتقال هذه بالتركيز على وضع دستور جديد وإصلاح قانوني ومؤسساتي للدولة والتجهيز لانتخابات ديمقراطية ، وبعدها تتوقف هذه الفترة وندخل في مرحلة البناء الجديدة.

*نجد الشيخ والعالم الكبير متولي الشعراوي يقول: ان الثائر الحق هو الذي يثور ليهدم الفساد ثم يهدأ ليبني الأمجاد... نرى أنه الطريق الذي يجب ان تسلكه كل امة قامت بإسقاط نظام فاسد، فالنتيجة لا تظهر الا بعد التغيير للأفضل.

[1] **مرجع نفسه**، ص41.

*سورة قريش ، الآية 04.

[2] **مرجع نفسه**، ص44.

ادارتها من أجل عدم تفاقم الأوضاع ، وتسليم هذه الادارة فيما بعد الى المدنيين، ومن ثم تكون مهمة التغيير وتحقيق مطالب الشعب بشكل كلي من طرف الحكومة المدنية.[1](هذا ما هو متبين)

في حين نجد يزيد صايغ يرى أن موقف المؤسسة العسكرية هذا يعود الى حرص الجيش على ان يحمي نفسه، ومن جهة أخرى رغبة القادة العسكريين في الحفاظ على مصالحهم كنخبة[2]. وأصبح المجلس الاعلى للقوات المسلحة هو الجهة المسؤولة عن ادارة شؤون البلاد، ويمثل كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، وأصبح في متناوله اصدار الاعلانات الدستورية والتشريعية والقرارات التنفيذية، و الاشراف على كل من اعادة هيكلة النظام السياسي، انطلاقا من السلطة التشريعية وانتخاب أعضائها، وتشكيل مجلس الوزراء[3]، حيث أنه قرر في 13 يناير 2011 تعطيل العمل بأحكام دستور 1971، وحل كل من مجلس الشعب والشورى، وانشاء لجنة بخصوص تعديل بعض مواد الدستور المعطل برئاسة المستشار طارق البشري[4]، وكان المجلس العسكري في كل مرة يقوم بإدلاء تصريحات و بيانات ومراسيم وبيانات دستورية من أجل أن يكون هناك تواصل مستمر مع الشعب، وكانت معظمها تتضمن أمورا تخص ادارة المرحلة الانتقالية سياسيا، بحكم ان المجلس قد اصبح حاكما سياسيا خلال هذه المرحلة[5].

كانت مهمة تولي المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية تستوجب عليه احداث التغيير الذي كان يطمح اليه الشعب المصري، وركز هذا التغيير على اسقاط نظام حسني مبارك لا على حسني

---

[1] باكينام الشرقاوي، **المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا**، في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، تحرير، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص499.

[2] هاني سليمان، مرجع سايق، ص 54.

[3] مصطفى علوي، **الجيش بين الثورة والسياسة**، منتدى الديمقراطية ، http://democracy.ahram.org.eg/News/541/الجيش-بين-الثورة-والسياسة--حالة-مصر.aspx، في:2017/04/30، 16:00.

[4] حسنين توفيق ابراهيم، **الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية**، في:الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير، عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني، ص 341.

[5] باكينام الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص508.

مبارك فقط، ولكن المجلس العسكري وجد نفسه جزءا من هذا النظام الذي يريد الشعب تفكيكه، وأولى هذا الاخير هذه المهمة للمجلس العسكري في حد ذاته، وبالتالي لو قرر احداث تغيير يخص المؤسسة العسكرية فانه سيؤثر ذلك في مصلحته بشكل كبير، ومن الملاحظ أن المجلس العسكري لم يضع خطط سياسية بديلة محكمة لمستقبل مصر[1]، اضافة الى أن المؤسسة العسكرية سعت الى ملأ الفراغ السياسي في تلك الفترة ولكنها لم تكن لديها الخبرة السياسية الكافية لأداء هذا الدور[2]، كان المجلس العسكري يسعى الى تحقيق مطالب الشعب المصري بما يخدم مصالحه، فقد قام بتحقيق بعض المطالب منها: حل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، اعتقال بعض السياسيين السابقين في النظام السابق واخضاعهم للمحاكمة منهم حسني مبارك، جمال وعلاء مبارك، وحبيب العادلي*، الا أنه لم يلغي قانون الطوارئ، وظل على نظام المحاكمة السابق الا وهو محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية، ولم يحل جهاز الامن بل تحالف معه، ففي نظر الجيش أن سقوط حسني مبارك هو فقط ما سعى اليه الشعب من خلال التظاهرات.

ونتيجة للانتقادات التي وجهت للمجلس العسكري أثناء تلك المرحلة، كانت عودة لاستعمال العنف والقوة بعدما كانت قد امتنعت عنها أيام التظاهرات، وكان ذلك خلال ما يقارب شهر بعد تنحي حسني مبارك، وقد حدثت مواجهات عنيفة مع الجيش والشعب خلال ما عرف بحوادث ماسبيرو* في 9 أكتوبر 2011، وحوادث شارع محمد محمود* في 19 نوفمبر، وحوادث مجلس الوزراء* في 16 ديسمبر[3]، اذ أنه لم تمضي فترة طويلة على تولي المجلس الاعلى للقوات

[1] هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص56.

[2] مصطفى علوي، **الجيش بين الثورة والسياسة**، منتدى الديمقراطية ، http://democracy.ahram.org.eg/News/541/الجيش-بين-الثورة-والسياسة--حالة-مصر. aspx، في:2017/04/30، 16:00.

* **حبيب العادلي:** وزير الداخلية في مصر من 1997 الى غاية 2011، تولى المنصب خلفا للواء حسن الألفي اثر مذبحة الأقصر في 1997، وتمت اقالته في 31 يناير 2011، بعد احداث 25 يناير، تم حبسه 15 يوما على ذمة التحقيق في قضايا فصاد بدءا من 18

المسلحة شؤون البلاد وادارة المرحلة الانتقالية، حتى بدأت العلاقات تتوتر مع عدة اطراف منها أحزاب سياسية، تجمعات شبانية...، وكان هذا نتيجة لفشل المجلس العسكري في الادارة، ووضع سياسات جديدة بما يخدم مصالحه بشكل بارز، اضافة الى ذلك فقد ظهرت عدم رغبة القادة العسكريين في احداث تغيير سياسي جذري، وانما ما لوحظ هو البقاء والاستمرار في نظام حسني مبارك بصورة مغايرة لا غير[1].

فبراير 2011، كما حكم عليه 12 سنة، واقيمت أولى محاكماته في 3 أغسطس 2011 في الساعة التاسعة والنصف صباحا في اكاديمية الشرطة بالقاهرة.

[3] هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص58.

* **أحداث ماسبيرو** أو مذبحة ماسبيرو كما أسمتها بعض الأوساط الصحفية، وتعرف أيضًا باسم أحداث الأحد الدامي أو الأحد الأسود عبارة عن تظاهرة انطلقت من شبرا باتجاه مبنى الإذاعة والتلفزيون المعروف باسم « ماسبيرو » ضمن فعاليات يوم الغضب القبطي، ردًا على قيام سكان من قرية المريناب بمحافظة أسوان بهدم كنيسة قالوا أنها غير مرخصة، وتصريحات لمحافظ أسوان اعتبرت مسيئة بحق الأقباط. وتحولت إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزي، وأفضت إلى مقتل بين 24 إلى 35 شخصًا أغلبهم من الأقباط.

* **أحداث محمد محمود** هي أحداث تعد الموجة الثانية لثورة 25 يناير ,حدث فيها حرب شوارع واشتباكات دموية ما بين المتظاهرين والقوات الحكومية المختلفة قامت فيها قوات الشرطة وقوات فض الشغب بتصفية الثوار جسدياً (وليس مجرد تفريقهم)[ووصفها النديم (مركز تأهيل ضحايا العنف والتعذيب) بانها كانت حرب إبادة جماعية للمتظاهرين باستخدام القوة المفرطة وتصويب الشرطة الأسلحة على الوجه مباشرة[قاصدًا إحداث عاهات مستديمة بالمتظاهرين واستهداف المستشفيات الميدانية وأكدت تقارير رسمية إن الجيش قام بجرائم حرب في هذه الأحداث ,وقعت هذه الأحداث في الشوارع المحيطة بميدان التحرير وخاصة في شارع محمد محمود بدءاً من يوم السبت 19 نوفمبر 2011 حتي الجمعة 25 نوفمبر 2011. قامت فيها الشرطة باستخدام الهراوات وصواعق كهربائية[ورصاص مطاطي وخرطوش[ورصاص حي وقنابل مسيلة للدموع أقوى من الغاز القديم وذلك مقابل استخدام المتظاهرين الحجارة والألعاب النارية مثل الشمروخ وأحيانا المولوتوف[. على الرغم من نفي المجلس العسكري[ووزير الصحة السابق وزير الداخلية السابق منصور عيسوي استخدام أي نوع من أنواع العنف في مواجهه المتظاهريين السلميين.

* **أحداث مجلس الوزراء:** بعد محاولة فض اعتصام ميدان التحرير بالقوة يوم 19 نوفمبر 2011، والتي أدت إلي وفاة أكثر من أربعين متظاهر وتسببت في اندلاع مظاهرات عارمة في ميدان التحرير وميادين أخرى في مصر علي مدي أسبوع، استمر اعتصام بعض المتظاهرين أولاً في ميدان التحرير ثم انتقل إلي أمام مقر مجلس الوزراء المصري احتجاجًا علي تعيين الدكتور كمال الجنزوري رئيسًا لمجلس الوزراء. حدثت اشتباكات حدثت بداية من يوم الجمعة 16 ديسمبر 2011 بين قوات عسكرية مصرية من جهة وبين المعتصمين أمام مبني مجلس الوزراء المصري من جهة أخرى.

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 341،342.

*الأمر الذي تجدر الاشارة اليه بعد اطلاعنا على مصطلح لمرحلة الانتقالية ، يمكننا القول ان المصطلح غير منطبق على الحالة المصرية، لان الهدف الاساسي من المرحلة الانتقالية هو الانتقال من الدكتاتورية ال الديمقراطية وبشكل ديمقراطي سليم، وبالتالي لا يمكن اعتبار ان المصطلح منطبق 100% مع الحالة المصرية، ويمكن اعتبار فترة تولي المجلس العسكري ادارة شؤون البلاد أنها مرحلة ارتباك، كما يمكن اعتبارها مرحلة اعادة بناء موقع المؤسسة العسكرية.

ومن أجل محافظة المجلس على مكانته وتوسيع صلاحياته تحسبا لأي تغيرات قد تكون في المرحلة المقبلة، تم وضع وثيقة بما عرفت بوثيقة السلمي في 1 نوفمبر 2011، قد صاغها علي السلمي، وهي وثيقة تخص المبادئ الأساسية للدستور، حيث تضمنت هذه الوثيقة منح صلاحيات عديدة للجيش خاصة بما يتعلق بميزانية الجيش، فقد نصت المادة 9 من الوثيقة على: **المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص ما دون غيره بالنظر الى كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم ادراجها رقما واحدا ضمن الميزانية العامة للدولة كما يختص المجلس دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل اصداره** ، وكان الرفض لهذه الوثيقة هو رد مختلف القوى السياسية والشعبية، وتم القيام بمظاهرات بميدان التحرير في 18 نوفمبر 2011 للمطالبة بالغاء الوثيقة وانهاء حكم المجلس، وتحديد موعد الانتخابات، وتسليم السلطة للمدنيين في أجل لا يتجاوز 30 أفريل 2012، وكذلك المطالبة بالإفراج عن النشطاء المعتقلين وعدم محاكمتهم في المحاكم العسكرية، وتحولت شعارات المتظاهرين من "**الجيش والشعب ايد وحدة** " الى "**يسقط...يسقط حكم العسكر و الشعب يريد اسقاط المشير**".

وتحسبا لفوز محمد مرسي[1]* مرشح جماعة الاخوان المسلمين، قام المجلس العسكري بإعلان دستوري يعطيه الصلاحيات المقررة للبرلمان، وكذا ان يكون هو المسؤول على كل ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية من تعيين قادتها وفترة حكمهم، وصلاحيات أخرى تمثلت في: اشتراط موافقة

* **محمد محمد مرسي عيسى العياط وشهرته محمد مرسي** 8 أغسطس 1951تولى رئاسة حزب الحرية والعدالة بعد تأسيسه بعد أن كان عضوا في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين. ونائب سابق بمجلس الشعب المصري دورة 2000 – 2005. وهو مهندس ميكانيكي واستاذ جامعي ويحمل شهادة الدكتوراه في هندسة المواد. الرئيس الخامس لجمهورية مصر العربية والأول بعد ثورة 25 يناير ويعتبر أول رئيس مدني منتخب للبلاد. تم إعلان فوزه في 24 يونيو 2012 بنسبة 51.73 % من أصوات الناخبين المشاركين وتولى منصب رئيس الجمهورية رسميا في 30 يونيو 2012 بعد أداء اليمين الجمهوري حتى تم عزله في انقلاب 2013 في مصر والذي جاء بعد مظاهرات 30 يونيو. ولايزال معتقلا منذ تاريخ عزله .

المجلس على قرارا رئيس الجمهورية بإعلان الحرب، والموافقة على الاشتراك في مهمات حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية في الدولة في اوقات الاضطرابات، اضافة الى حق اعتقال المدنيين من طرف الشرطة العسكرية. ويذهب كثير من المحللين الى وصف هذا الاعلان بأنه **انقلاب عسكري بصفة قانونية،** كما تم تناول هذا الموضوع في اجتماع في 22 يونيو 2012 بين محمد مرسي والقوى الوطنية، ورأو بأن هذا الاعلان **يؤسس لدولة عسكرية ويسلب الرئيس المقبل صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية**[1].

المطلب الثالث: انعكاسات الادارة العسكرية على لاستقرار السياسي

يرى سيمور *مارتن ليبست Seymour Martin Lipset أن " **الاستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية** ". معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي .بينما *صامويل هانتجتون HANTINGTON SAMUEILفقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة ثانية، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات، منخفضة ، متوسطة و مرتفعة، وإلى نظامين، مدني وبريتوري . وتعني حالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة و المؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها[2].

1هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص ص 58-60.

[2] محمد الصالح بوعافية، **الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص311.

* **سيمور مارتن ليبست** (Seymour Martin Lipset) (مارس 18, 1922–ديسمبر 31, 2006) عالم اجتماع سياسي أمريكي، كما كان أستاذًا في السياسة العامة في جامعة جورج ميسن. يتمثَّل عمل ليبست الرئيسي في مجالات علم الاجتماع السياسي والتنظيم النقابي والتقسيم الطبقي الاجتماعي والرأي العام وعلم اجتماع الحياة الفكرية. كما كتَب بإسهاب عن شروط الديمقراطية من منظورٍ مقارن.

ان ادارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية في مصر امتازت بالفشل والافتقاد الى الرؤية السياسية والخبرة الكافية في المجال السياسي، حيث أنه تم تقييم دور المجلس، وتم كشف الاخطاء التي ارتكبها خلال تلك المرحلة، وبما أن المجلس العسكري كان هو الحاكم السياسي في تلك المرحلة، فانه سوف يؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية وبما ان الحياة السياسية سوف تتغير نتيجة القرارات التي يتخذها المجلس فان ذلك سينعكس على الاستقرار السياسي، و يمكن ايجاز هذه السلبيات في النقاط التالية[1]:

أولا: سوء الادارة

كان موقف الجيش المصري من الحراك هو من منحه ذلك القبول من طرف الشعب بخصوص ادارة المرحلة الانتقالية، رغم أن الجيش لا يملك الخبرة السياسية الكافية من أجل تولي شؤون البلاد بقيادة المشير حسين طنطاوي، وفي فترة مثل هذه، ولم تمر فترة طويلة على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد حتى ظهرت توترات كثيرة بين المجلس ومختلف القوى السياسية، الأمر الذي أدى الى المطالبة بإسقاط حكم العسكر وهذا نتيجة سوء الادارة.

ثانيا: التخبط وغياب الرؤية

لقد شهدت مصر خلال هذه المرحلة أزمات كثيرة، ورغم مرور وقت على حراك 25 يناير 2011 الا انه مصر لم تعرف أي تغيير ديمقراطي في ظل تولي المجلس العسكري شؤون البلاد.

---

* **صامويل فيليبس هنتنجتون**HANTINGTON SAMUEIL (18 أبريل 1927 – 24 ديسمبر 2008) (إنجليزية: Samuel Phillips Huntington) كان عالماً سياسياً أميركياً، بروفسور في جامعة هارفارد لـ 58 عاماً، ومفكر محافظ. عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، تصفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وأحد أكثر علماء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 341-343.

ثالثا: الانفراد بالقرار والسيطرة على الحكومة

تميز المجلس خلال هذه المرحلة بعدم اطلاع القوى والأحزاب السياسية على قراراته والانفراد بها دون اجراء أي تشاور أو اجتماع مع هذه القوى، وأحيانا ان كانت هناك اجتماعات فانها لا تنعكس في الغالب على قراراته، اضافة الى أن المجلس هم من كان يسيطر على الحكومة رغم وجود الحكومتين، حكومة الدكتور عصام شرف*[1] الذي كان المجلس يسيطر عليهما بشكل تام، ورغم المطالبة الشعبية بتغييرها الا أن المجلس ظل متمسكا بها، ونفس الشيء بالنسبة لحكومة الجنزوري*.

رابعا: البطء في الاستجابة للمطالب الشعبية والتحرك تحت ضغط الشارع

ان عدم سرعة المجلس لمطالب الشعب تسبب في محاولة مختلف القوى والأحزاب المدنية والشباب في اللجوء الى الضغط على المجلس، وهذا الضغط قد أتى بنتائج منها الاعلان عن جدول زمني محدد لنقل السلطة الى رئيس مدني منتخب.

خامسا: التراخي في ضبط الامن واستخدام العنف ضد المتظاهرين ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية

[1] ***عصام عبد العزيز شرف** (ولد في الجيزة بمصر سنة 1952 وأصله من مشيرف التابعة للباجور) هو أستاذ هندسة طرق مصري ورئيس وزراء جمهورية مصر العربية من 3 مارس إلى 22 نوفمبر 2011. تولى رئاسة الحكومة بعد أن كلفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل الحكومة خلفاً للفريق أحمد شفيق الذي استقال من رئاسة الوزراء في في 3 مارس 2011 كان عصام شرف يشغل منصب وزير النقل والمواصلات في حكومة الدكتور أحمد نظيف من يوليو 2004 وحتى استقالته في ديسمبر 2005

***كمال الجنزوري** (12 يناير 1933 بالمنوفية –)، رئيس وزراء مصر، كلفه المجلس العسكري الحاكم بتشكيل الحكومة في 25 نوفمبر 2011، وكان قد تولى رئاسة الوزارة قبل ذلك بالفترة من 4 يناير 1996 إلى 5 أكتوبر 1999، صاحب فكرة الخطة العشرينية التي بدأت في 1983 وانتهت عام 2003، دخلت مصر بعد ثلاث خطط خمسية مرحلة الانطلاق. لُقب بوزير الفقراء والوزير المعارض لما ظهر منه في وقت رئاسته الوزراء وعمله الذي اختص برعاية محدودي الدخل.

تلقى المجلس العسكري انتقادات كثيرة بخصوص استخدام العنف ضد المتظاهرين، بالرغم من أن بعض هذه المظاهرات كانت سلمية، اضافة الى هذا فان لمجلس كان يقوم بمحاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية، وخاصة لبعض الحركات والتجمعات الشبانية التي اتهمهم المجلس بأنهم يتأمرون على مصر ويعملون لجهات اجنبية، الامر الذي أثار غضب معظم القوى والأحزاب السياسية والمدنية وائتلافات الشباب[1].

من أهم ما تضمنته التعديلات الدستورية هي تلك التي تعلقت بالمرشح الى انتخابات رئيس الجمهورية، حيث يجب أن لا يكون حامل لجنسية أخرى، أو كان يحملها من قبل، لا هو ولا والديه، وأن لا يكون متزوج م شخص يحمل جنسية أخرى غير الجنسية المصرية، وانتقد هذا الشرط كثيرا لأنه يفوت الفرصة على كثير من المصريين الذين كانوا يودون المشاركة في الانتخابات، وبخصوص مدة الرئاسة فقد أصبحت 4 سنوات ولا يجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية الا لمرة واحدة، وهذا عكس ما كانت عليه الأوضاع القائمة، التي كانت تسمح بانتخاب الرئيس لعدة مرات، اضافة الى حالة الطوارئ التي أصبح لرئيس الجمهورية الحق بهذا الخصوص، ويجب أن تجوز مدتها 6 أشهر، وان كان يرغب في زيادتها فلا يحق له فعل ذلك قبل استفتاء الشعب وموافقته[2].

اصدار الاعلان الدستوري في 30 مارس 2011: بعد ظهور نتائج الاستفتاء والتي كانت بنعم على التعديلات الدستورية، أحس المجلس العسكري أنه سوف يدخل في مأزق، فبالنسبة لدستور 1971 تم تعطيله وحدث تعديل في بعض مواده في ان واحد، ومن الواضح ان المواد المعدلة من دستور 1971 غير كافية لإدارة المرحلة الانتقالية بحكم أنها لا تشتمل جميع القضايا والميادين، وكان هناك حل واحد ألا وهو اعادة احياء دستور 1971 الا انه أمر مستحيل باعتبار

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 343،344.

[2] **مرجع نفسه** ، ص ص 348،349.

أن مختلف القوى والأحزاب السياسية والتجمعات الشبانية كانت معارضة لهذا الدستور، لأنه تابع لنظام حسني مبارك، اضافة الى انه لم يحدث هناك تعديل بخصوص المواد المتعلقة بالرئيس، وبالتالي ان تم احيائه فسوف يتم خلق حسني مبارك اخر، ومن أجل التحكم بزمام الأمور قام المجلس بإضافة عدد من مواد الدستور المعطل الى المواد التي تم الاستفتاء عليها، ودون اجراء أي حوار أو مشاورة مع القوى والأحزاب السياسية، وجمعهما في شكل اعلان دستوري مؤقت يتكون من 63 مادة وكان ذلك في 30 مارس 2011، والمشكل هو في ان هذا الاعلان ضم مواد تم الاستفتاء عليها اما المواد الاخرى المضافة فلم يتم الاستفتاء عليها[1].

أما فيما يخص انتخابات مجلس الشعب فكانت تطبيقا للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، هذه الانتخابات لم تكن في مرحلة واحدة وانما كانت على ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى كانت في 27 نوفمبر 2011 ونتائجها صدرت بتاريخ 21 يناير 2012، أما بخصوص التحالفات والتكتلات الانتخابية التي كانت في الانتخابات فقد تأثرت وبشكل كبير وخاصة فيما يخص تشكيل الخريطة الحزبية للبلاد، وهذا راجع الى التعديلات التي كانت في القانون رقم 40 لسنة 1977 الخاص بنظام الاحزاب السياسية وما تضمنه بخصوص تخفيف للقيود المفروضة على تشكيل الأحزاب، وكانت نتيجة هذا التأثير هو توالي ظهور الأحزاب الجديدة، وأما انتخابات مجلس الشورى فهي تعتبر ترسيخا لهيمنة الاسلاميين، فإننا نجد أنه كانت مطالبات بالبغاء هذا المجلس من طرف القوى والأحزاب وتجمعات شباب الثورة، نظرا لعدم اعطائه الدور اللازم وتهميشه كذلك في الحياة السياسية والعبء الكبير الذي يمثله على ميزانية الدولة، الا أن المجلس الاعلى للقوات المسلحة لم يأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار وأبقى عليه، وكان من الضروري اجراء انتخابات مجلس الشورى بعد الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب، لأن الأعضاء المنتخبين في المجلسين هم من سينتخبون

[1] **مرجع نفسه**، ص351.

أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد، وتم اجراء الانتخابات عبر مرحلتين المرحلة الأولى كانت في 29 و30 يناير أما المرحلة الثانية فكانت في 14 و15 فبراير 2012، وتم فوز حزب الحرية والعدالة بغالبية الأصوات حيث انه تحصل على 105 مقاعد من 180 مقعد.

و ما ميز انتخابات مجلس الشورى عن انتخابات مجلس الشعب هو عدد الناخبين، فقد عرفت انتخابات مجلس الشورى انخفاضا كبيرا في نسبة المشاركة في الانتخابات نظرا لتهميش دوره في الحياة السياسية، وخاصة أنه شهد مطالبة كبيرة من طرف جهات سياسية بخصوص الغائه، وحرص كل حزب خلال هذه الانتخابات على حشد انصاره للمشاركة، وعلى اثر هذا فقد رأى بعض الباحثين أن نسبة المشاركة تعكس حقيقة مدى قابلية هذا الحزب في الشارع، والأمر المؤكد من طرف معظم الباحثين هو أن نسبة انخفاض المشاركة في انتخابات مجلس الشورى تعتبر كحجة قوية الى المطالبين بإلغائه ضمن الدستور الجديد.

أما بخصوص وثيقة المبادئ الدستورية وثيقة السلمي، فإنها كانت بمثابة المشكلة بخصوص موقع المؤسسة العسكرية في الدستور الجديد، حيث لقيت هذه الوثيقة فهناك من أيدها وهناك من رفضها لأنها تصادر على ارادة الشعب، وكان الرفض خاصة من طرف جماعة الاخوان المسلمين . وبينما القوى والأحزاب السياسية بصدد القيام بانتخابات تشريعية، طرح علي السلمي نائب رئيس الوزراء السابق لشؤون التحول الديمقراطي في نوفمبر 2011 على القوى والاحزاب السياسية وثيقتين للحوار هما: وثيقة المبادئ الاساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة، ووثيقة معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، ورفضت كلا الوثيقتين من قبل القوى والأحزاب السياسية والائتلافية الشبابية، اضافة الى جماعة الاخوان المسلمين، وقد فسر كل من هذه الاطراف سبب رفضه للوثيقتين وخاصة الاولى الى الامتيازات التي منحت للمؤسسة العسكرية في الدستور

والتي ستخلق عدم الاستقرار الداخلي وذلك لانها ستصبح فوق مؤسسات الدولة بل وفوق الدستور ذاته، الا ان الدكتور علي السلمي قام باضافة تعديلات على الوثيقة الا أن ذلك لم يغير من راي المعارضين عليها[1].

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 365-359.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج مما سبق ذكره أن الحراك الشعبي في 25 يناير 2011 كان نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واخفاق النظام في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، ما أدى بالشعب المصري الى الخروج والمطالبة بإسقاط النظام الحاكم، وكذا المطالبة بالتغيير، اضافة الى بعض العوامل الخارجية التي ساهمت في تأجيج الأزمة، وخاصة ما حدث في تونس حيث اعتبر محفزا للشعب المصري من أجل انطلاق الاحتجاجات، وقد اختلفت المواقف الدولية اتجاه هذا الحراك من مؤيدة ومعارضة، كل حسب علاقتها بالرئيس السابق حسني مبارك. ومن الواضح أن المؤسسة العسكرية حازت على القبول والتأييد الشعبي في تلك المرحلة فور تنحي مبارك من الحكم، وهذا نظرا لمكانتها في الدولة وهيمنتها على مختلف مؤسسات الدولة، الامر الذي زاد من قوتها وظهرت بمثابة الحاكم والأدرى بشؤون البلاد، وهي القادرة على ادارته بالشكل الذي يسمح للشعب المصري من تحقيق ولو جزء من مطالبه، الا ان المؤسسة العسكرية لم تكن تبحث عن مصالح الشعب بالقدر الذي كانت تبحث فيه عن مصالحها، والحفاظ على مكانتها في النظام السياسي المصري، ولكن بدأت الفجوة بين الشعب المصري والمؤسسة العسكرية بعدما ظهرت نوايا العسكريين حول الرغبة في تولي ادارة شؤون البلاد بغية الحفاظ على مكانتهم والرفع من امتيازاتهم، الامر الذي خلف اثارا سلبية على الاستقرار السياسي المصري.

الفصل الثالث

دور المؤسسة العسكرية المصرية في ظل الصراع بين الدولة المدنية والعسكرية

- تمهيد
- المؤسسة العسكرية المصرية بين الحكم المدني والحكم العسكري.
- دور المؤسسة العسكرية في ظل التعديلات الدستورية 2014.
- الخلاصة.

تمهيد

لعبت المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في الحراك الشعبي الذي شهدته مصر في 201، وتوليها ادارة شؤون البلاد، بالتحكم في جميع العمليات السياسية واشرافها على كل الخطوات لاعادة بناء النظام السياسي، هذا الأمر طرح عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في المستقبل، خاصة بعد تدخلها في 3 يوليو 2013.

سنتطرق الى هذه النقاط من خلال هذا الفصل الموسوم بدور المؤسسة العسكرية في ظل الصراع بين الدولة المدنية والعسكرية، سنتناول في مبحثين، سنتطرق في المبحث الاول الى لمؤسسة العسكرية بين الحكم المدني والحكم العسكري الذي يتناول كل من المؤسسة العسكرية في ظل الحكم المدني ودورها في الاطاحة بمشروع بناء الدولة المدنية، اضافة الى المواقف الدولية بعد الانقلاب العسكري، أما المبحث الثاني سنتطرق الى دور المؤسسة العسكرية في ظل التعديلات الدستورية 2014، الذي سنتناول فيه صلاحيات المؤسسة العسكرية في ظل تعديل دستور 2014، وعلاقة المؤسسة العسكرية بكل من مؤسسة الرئاسة والسياسة الخارجية المصرية.

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية بين الحكم المدني والحكم العسكري

ان تولي ادارة شؤون البلاد من طرف المجلس الاعلى للقوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية لم يكن بالأمر الصائب، نظرا للانتقادات التي تعرض لها المجلس والاضطرابات التي كانت خلال تلك المرحلة، ونتيجة لذلك الفشل طالب الشعب المصري بالمسارعة في انهاء مهام العسكر وتسليم السلطة للمدنيين وهذا ما فعله الجيش حقيقة، واعتبر حالة استثنائية في تاريخ مصر الحديث، الا أنه لم يلبث كثيرا حتى عاد من جديد الى الساحة السياسية لا ثبات وجوده وتحسين صورته من جديد وفق خطط استراتيجية ومساعدات خارجية.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية في ظل الحكم المدني

تميزت المرحلة الانتقالية التي أدارها المجلس العسكري بالفشل وتدني مكانته لدى الشعب المصري، بسبب أعمال العنف التي مارسها بعدما كان قد امتنع عنها أيام التظاهرات التي سبقت المرحلة الانتقالية، الأمر الذي أدى بالشعب المصري الى المطالبة بتنحي المجلس العسكري وتسليم السلطة الى رئيس مدني[1]، كان طموح الشعب المصري في انهاء المرحلة الانتقالية من احد الأسباب التي أدت به الى الاقبال على المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2012، فقد تم اجراء الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية المصرية يومي 23-2012/05/24 والتي لم يستطع أي من المترشحين 13 حسم المعركة لصالحه[2]، وكانت النتيجة كالتالي:

[1] هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص ص، 60،61.
[2] نور الدين حفيظي، **مرجع سابق**، ص150.

الجدول رقم1: النتيجة الرسمية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 2012

اجمالي عدد الناخبين لمقيدين في الجداول الانتخابية	**50.996.742**
اجمالي الناخبين الذين حضروا وصوتوا	23.672.236
نسبة الحضور	%46,42
اجمالي عدد الأصوات الصحيحة	23.260.516
اجمالي عدد الأصوات الباطلة	406.720

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012، قطر، يوليو2012، ص1.

الجدول رقم2: النتيجة الرسمية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 2012

اسم المرشح	الأصوات التي تحصل عليها	النسبة المئوية من الاصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	5764952	%24,77
أحمد محمد شفيق زكي	5505327	%23,66
حمدين صباحي	4820273	%20,72
عبد المنعم أبو الفتوح	4065239	%17,47
عمرو موسى	2588850	%11,13
بلقي المترشحين	520875	%2,25

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات الرئاسية المصرية 2012**، قطر، يوليو2012، ص2.

وكانت هناك جولة ثانية بين محمد مرسي مرشح حزب العدالة والحرية، وأحمد شفيق، وكانت نتائج الانتخابات كالاتي:

الجدول رقم3: نتيجة الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية 2012

اجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	**50.958.794**
اجمالي الناخبين الذين حضروا وصوتوا	26.420.763
نسبة الحضور	%51,85
اجمالي عدد الاصوات الصحيحة	25.577.511
اجمالي عدد الاصوات الباطلة	843.252

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات الرئاسية المصرية** 2012، قطر، يوليو2012، ص2.

الجدول رقم4: نتيجة الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية 2012

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية الصحيحة
أحمد محمد شفيق زكي	12.347.380	%48,27
محمد محمد مرسي العياط	13.230.131	%51,73

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات الرئاسية المصرية 2012**، قطر، يوليو2012، ص3.

من خلال النتائج المطروحة أمامنا يتضح أن الفرق بين نتائج المترشحين لم يكن كبيرا، حيث أن محمد مرسي فاز بنسبة 51,73% في حين ان المرشح الثاني محمد شفيق تحصل على نسبة 48,27%، من هنا نستطيع القول بانه يمكن اعتبار ظهور شفافية في الانتخابات مقارنة مع الانتخابات الاخرى، حيث أنها كانت دائما تنتهي بفوز حسني مبارك. ويمكن القول أن الأمر الذي كان ايجابيا في هذه الانتخابات هو انتهاء عصر الرئيس الذي يفوز بنسبة 99% عصر الجمهورية التسلطية، وتم اعتبار هذا العصر هو عصر الجمهورية الديمقراطية، بحكم أن الرئيس فاز بنسبة

51%، وكان أمل الشعب المصري أن تكون عملية مصالحة شاملة عل يد الرئيس الجديد، والقضاء على تلك الخلافات التي هزت الساحة السياسية[1].

كما كان أحمد شفيق رئيس الوزراء الذي عينه حسني مبارك يقدم وعودا الى الشعب المصري بأنه سوف يعيد بناء مصر ويعيد الهدوء والاستقرار لهذا البلد، اذا تم انتخابه رئيسا للجمهورية، وكان احمد شفيق يتمتع بوجود مؤيدين له واكثرهم من الأقباط، وذلك لخوف المسيحيين بان يتولى رئاسة الجمهورية رئيسا من جماعة الاخوان المسلمين، ولكن من جهة أخرى كان هناك نوع من التخوف حيال هذا المرشح كونه من النخبة القديمة ومن العسكر[2].

من أبرز التساؤلات التي برزت على الساحة السياسية المصرية بعد الانتخابات وفوز محمد مرسي، هي ما طبيعة العلاقة التي ستكون بين المؤسسة العسكرية والرئيس المدني، هل سيتفقان أم سيختلفان؟ باعتبار ان المؤسسة العسكرية معروف عليها أنها لا تحبذ أن يكون رئيس جمهورية مصر مدني، وكذلك هو من سيكون القائد الاعلى للقوات المسلحة بحكم الدستور. اذ أن المجلس العسكري قام بتسليم السلطة رسميا الى محمد مرسي في 30 يونيو 2012، هذه الفترة التي اتسمت بالتعقيد في شأن العلاقة بين المؤسسة العسكرية و الرئيس المدني محمد مرسي، نظرا للتعديلات التي اجراها المجلس العسكري بمنح نفسه صلاحيات كانت من المفروض أن تكون من اختصاص الرئيس، ولكن من الواضح ان المجلس العسكري لا ينوي أن يسلم السلطة بشكل كامل وكذلك لن يترك القرار السياسي في ايدي الاطراف المدنية، وتظهر رغبة المجلس العسكري في السيطرة على القرار الاستراتيجي للبلاد بشكل واضح من خلال اصدار تشكيل مجلس الدفاع الوطني في 14

[1] همام سرحان، **قراءة في النتائج الاولية للانتخابات الرئاسية**، منتدى ديمقراطية مباشرة، https://www.swissinfo.ch/ديمقراطية-مباشرة/صحف-مصر_قراءة-في-النتائج-الأولية-للإنتخابات-الرئاسية/32933012، في: 2017/05/04.

[2] **مصر في جولة الانتخابات... دولة العسكر أم دولة المرشد**، قنطرة https://ar.qantara.de/content/jwl-d-lntkhbt-lrysy-lmsry-msr-fy-jwl-d-lntkhbtdwl-lskr-m-dwl-lmrshd، في: 2017/05/04.

* من الملاحظ أن الرئيس محمد مرسي كان رئيسا بلا صلاحيات حقيقية، وكان في صورة ضعيفة أمام المجلس العسكري، الامر الذي ولا ربما يحتم عليه بناء التوافق العسكري.

نوفمبر 2012، على أن يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية رئيسا للمجلس، وعضوية 16 اخرين، 11 عضو من العسكريين منهم وزير الدفاع وأن قرارات المجلس تأخذ الاغلبية المطلقة، ربما كان سعيا في الوصول الى شراكة مدنية–عسكرية فيما يخص أمن البلاد والحفاظ على الاستقرار.

اضافة الى القرار الثاني الذي تضمن تقاسم السلطة بين الرئيس والمجلس العسكري، كما أنه وضع مواد أخرى تلزم رئيس الجمهورية على أداء اليمين الدستوري أمام المحكمة الدستورية العليا، وبما أن المجلس العسكري منح لنفسه صلاحيات بالاستحواذ على السلطة التشريعية، فان الرئيس لن تكون له جميع الصلاحيات في السلطة التنفيذية، حيث أن المجلس العسكري منح لنفسه كذلك صلاحيات التدخل في السلطة التنفيذية، ما يعني هذا أن المجلس العسكري يحضر لبناء دولة عسكرية، واضافة الى هذا نجد أن المجلس العسكري قد أقر سابقا أنه يسعى لبناء دولة مدنية ولكنه في التطبيق يثبت عكس ذلك، ويتجلى هذا في النص المتعلق باختصاص المجلس العسكري بكل شؤون الجيش، هذا الأمر يثبت ان المؤسسة العسكرية غير قابلة أو رافضة لفكرة السيطرة المدنية التي من المفروض أن تكون في دولة مدنية[1].

الملاحظ هو أنه كان هناك تخوف كبير من قبل جماعة الاخوان المسلمين بخصوص تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب من قبل المجلس العسكري، هل سيتقبل نتائج الانتخابات أم سيستولي على السلطة؟،حيث اعتبر تسليم السلطة الى رئيس مدني، من الأمور الاستثنائية التي يقوم بها المجلس العسكري، ففي احدى الصحائف اليومية في مصر كتب مقالا بعد فوز محمد مرسي وكان

[1] نور الدين حفيضي، **العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2016، ص ص 159،160.

* من المتبين أنه حتى وان كان رئيس جمهورية مصر مدنيا، فهذا لا يعني أن المؤسسة العسكرية سوف تتخلى عن السلطة، ولن يقتصر المجلس العسكري في الدفاع عن امتيازاته في عهد حسني مبارك، وتبين هذا بشكل واضح عند قيام القادة العسكريين باجراء تلك التعديلات التي تقلص من صلاحيات الرئيس المنتخب.

عنوانه العسكر يسلم السلطة للعسكر ، بمعنى ذلك أن المجلس العسكري لا يزال هو المسؤول عن ادارة شؤون البلاد، باعتباره يتمتع بصلاحيات كبيرة. فقد انقسم الشعب المصري الى مؤيدين ومعارضين* للرئيس محمد مرسي، وقد كان الرئيس دائما يحاول ايصال رسائل يطمئن فيها الشعب ويدعو الى التخلي عن هذه المخاوف بغية أن يحضى بشعبية الجماهير.

استعد المجلس العسكري الى أن يسلم الحكم لسلطة مدنية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وبالأخص بعد وصول الشعب المصري الى درجة معينة من عدم الرضا على الادارة العسكرية، وسأمه من استحواذ القادة العسكريين على السلطة السياسية منذ القدم، اضافة الى الضغوطات الدولية بخصوص اجراء اصلاح سياسي حقيقي، ومن الواضح جدا هو أن المجلس العسكري سارع في انهاء المرحلة الانتقالية بغية عدم منح الوقت الكافي للأحزاب والقوى السياسية من أجل تنظيم انتخابات حقيقية لتكون هناك حكومة مدنية قوية[1].

لم يلبث الرئيس محمد مرسي كثيرا حتى بدأ في اجراء التعديلات وكانت مركزة على اخراج أو ابعاد أو الانقاص من السلطات العسكرية من الحياة السياسية، وكانت البداية بإلغاء محمد مرسي للإعلان الدستوري المكمل. حيث أن الرئيس قام بإحالة المشير محمد طنطاوي ومعه رئيس الأركان الفريق سامي عنان الى التقاعد في 12 اغسطس 2012، ومراد موالفي الرئيس السابق للمخابرات العامة، وترقية اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية الى رتبة فريق أول وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع، وترقية اللواء صدقي صبحي قائد الجيش الثالث الميداني الى رتبة الفريق وتعيينه رئيسا للأركان حرب القوات المسلحة، واقالة الفريق مهاب مميش

[1] محمد سعيد الجبور، **مرجع سابق**، ص124.

من منصبه كقائد للقوات البحرية وعينه رئيسا لهيئة قناة السويس، وكذلك تعيين اللواء محمد العصار مساعدا لوزير الدفاع[1].

استطاع الرئيس محمد مرسي استغلال أحداث رفح لمصلحته واطاحة قيادة المجلس العسكري، وقد نجم عن هذه الاحداث عدة تساؤلات بخصوص علاقة المؤسسة الامنية بالنظام الجديد، وجاء في هذه المرحلة هو ان الشرطة لم تكن دائما العدو الاساسي للحراك الذي بلور عدوا اخر هو جماعة الاخوان المسلمين وميليشياته المزعومة، ويمكن الوا أن بداية اعمال العنف في فترة محمد مرسي بدأت بعد الاعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012 والذي تضمن مايلي:

اولا: تعاد التحقيقات في جرائم القتل والشروع بالقتل واصابة المتظاهرين بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق، وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

ثانيا: الاعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة من 30 يونيو 2012 وحتة نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهاية غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ والالغاء.

ثالثا: يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات.

رابعا: لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

[1] محمد سعيد الجبور، **مرجع سابق**، ص135.

بعدما أصدر محمد مرسي الدستور الجديد والقرارات الجديدة انقسم الشعب الى فريقين، الى مؤيدين ومعارضين، والمعارضين رأوا ان المضمون الوحيد لإعلان محمد مرسي هو استبداد رئاسي مطلق، وهو امام انقلاب مرعب على الشرعية وسيادة القانون واغتيال كامل للتحول الديمقراطي.

خرج الشعب المصري في تظاهرات حاشدة حاملين شعارات مختلفة منها الانذار الأخير، وتضمنت التظاهرات مطالب عديدة متعلقة بإسقاط الاعلان الدستوري ووقف الاستفتاء على الدستور، وكان هناك تدخل من قبل الشرطة لإخماد الأمور، ولكن ما لوحظ هو الغياب التام لقوات الجيش. من هنا كان رد فعل انصار الرئيس هو مهاجمة المتظاهرين نظرا لتفاقم تلك المظاهرات بقصر الاتحادية في 6 ديسمبر دفاعا عن الشرعية، وتفاقمت الامور بين الطرفين حتى وصل الأمر الى استخدام الأسلحة، الذي تسبب في اصابة وقتل عشرات من المواطنين. ومن هنا رأى الجيش المصري أنها فرصته من أجل استعادة مكانته واستعادة ما فقده من شعبية، ومع تصاعد الخلافات التي بقيت قائمة بين محمد مرسي ومن خلفه الاخوان المسلمون والقوى الليبيرالية واليسارية والثورية التي تمثلت كلها في جبهة الانقاذ الوطني، أصبح الجيش يرى نفسه هو الحاكم في هذه الحالة وهو صاحب الخبرة والقادر على الفصل في هذه الأمور، الأمر الذي يوحي بأن المؤسسة العسكرية ستتدخل من جديد وستتولى القيادة مرة أخرى[1].

كما أن الاعلام لعب دورا كبيرا في ترسيخ هذه الفكرة لدى الشعب المصري، وذلك عن طريق تشويه صورة جماعة الاخوان المسلمين وأن الأمور ستفلت لو استمر محمد مرسي في الحكم، كما عمل على زرع فكرة أن الجيش هو خير منقذ لهذه البلاد وهو أفضل قائد لها.

وذكر معظم الدراسات أنه كانت هناك علاقة أو اتفاق بين جماعة الاخوان المسلمين والمجلس العسكري عند تنحي حسني مبارك، وأن جماعة الاخوان المسلمين كانوا من المؤيدين لتولي المجلس

[1] مروة فكري، **المؤسسات الامنية والحراك الثوري في مصر**، سياسات عربية ، http://platform.almanhal.com/Files/?ID=T2-50640-MLA0014471.pdf، في: 2017/05/05، 12:50.

العسكري للمرحلة الانتقالية، ومن الواضح أن التفاهم الذي كان بين الطرفين من قبل كان بغية رجوع الاستقرار ومن ثم تسليم السلطة للمدنيين، هذا من طرف جماعة الاخوان المسلمين، أما من طرف المجلس العسكري فرأى في مساندة هذه الجماعة له في مصلحته لأنه أراد بذلك عدم خروج هذا الحزب الى الشارع، باعتباره سيكون معرقلا لأعمال وتخطيطات المجلس. وفي النهاية تبين أنه كانت هناك مصالح بين الطرفين وأن هذا التفاهم كان مؤقتا فقط، وأنه مهما التقيا هذان الطرفان تبقى تلك العلاقة التصارعية بينهما[1].

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الاطاحة بمشروع بناء الدولة مدنية

ان الحديث عن تغير العلاقة بين الحراك والمؤسسات الأمنية يجرنا بضرورة الحديث عن الاحداث التي أدت الى خروج الملايين الى ميادين مصر بتاريخ 30 يوليو، والذي كان سببها هو التوحد ضد عدو مشترك اضافة الى تغيير تركيبة نظام الحراك الثوري، وبات الجيش هو المنقذ الوحيد بعدما قوبل بالرفض في فترة سابقة، وبعد مدة قصيرة قام الفريق عبد الفتاح السيسي بإصدار اعلان يتضمن فيه الاستجابة لمطالب الشعب[2].

عرفت مصر في 30 يونيو بداية حالات توتر جديدة بين الطبقة السياسية وشباب الثورة، في ظل وجود تنظيم يملك زمام القيادة الا انه من الواضح ليست له تجربة في الحكم، ومن هنا كان للمؤسسة العسكرية فرصة الظهور من جديد وعودة دورها السياسي من جديد[3]، حيث أصبح معظم الباحثين يرون انه في ظل العلاقة المعقدة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية أصبح الخيار الوحيد للمؤسسة العسكرية هو تدخل الجيش وفق حساباته الخاصة وليس وفق حسابات الاخوان المسلمين، وندرج هذا التدخل حسب ما كان يصرح به عبد الفتاح السيسي هو بغية الحفاظ وعدم

[1] هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص ص64،65.
[2] المركز
[3] محمد سعيد الجبور، **مرجع سابق**، ص131.

السماح بسقوط الدولة وانتشار الفوضى، انطلاقا من أن المؤسسة العسكرية ترى في نفسها المؤسسة الوحيدة المتماسكة في ظل تفكك باقي مؤسسات الدولة[1].

تضمنت مظاهرات 30 يونيو 2013 عدة مطالب أهمها المطالبة بإسقاط الرئيس محمد مرسي واقامة انتخابات رئاسية مبكرة، حيث تم التخطيط مسبقا لهذه التظاهرات واعداد حملات شعبية، منها حملة شعبية باسم تمرد قامت بجمع توقيعات المواطنين بخصوص عزل محمد مرسي، لتعيد هذه الازمة تدخل الجيش في الحياة السياسية من جديد، وللإشارة فان الجيش قد أمهل المعارضة والسلطات الحاكمة أسبوعا قبل التدخل، وكان هذا بعد اصدار بيان من طرف وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي جاء فيه **أمهل جميع القوى السياسية المعارضة والنظام أسبوعا للوصول لصيغة توافق، ومصالحة حقيقية للخروج من المأزق الحالي، وتعهد بتدخل القوات المسلحة من منطلقات وطنية وأخلاقية لمنع الاقتتال الداخلي،** واستمرت تلك التوترات السياسية وتصاعدت، وتجلى ذلك في المظاهرات الحاشدة في 30 يونيو 2013، حتى قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بإصدار بيان تضمن منح 48 ساعة كفرصة اخيرة لتلبية مطالب الشعب وتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن[2]، اضافة الى هذا فان القوات المسلحة قد أعلنت بانها سوف تشرع في اعادة اعداد خارطة مستقبل جديدة والقيام بإجراءات تشرف على تنفيذها، وهذا فور انتهاء المهلة المحددة، كما تضمن البيان كذلك أن الجيش لن يكون طرفا في الحكم أو داخل الدائرة السياسية، اضافة الى هذا فقد تم التأكيد على أنه تم منح مهلة أسبوع لكافة القوى السياسية للوصول الى حل والخروج من الأزمة، الا أنه لم تظهر أي نتيجة، وقد استقبل الشعب المصري هذا البيان بكل فرح، معتبرين أن القوات المسلحة قد انحازت الى مطلبهم عبر هذا البيان[3].

[1] **مرجع نفسه**، ص138.
[2] نور الدين حفيظي، **مرجع سابق**، ص ص 165،166.
[3] **السيسي يمهل الجميع 48 ساعة لتحقيق نطالب الشعب**، العربية، http://www.alarabiya.net/، في: 2017/05/07، 23:45.

بعد انتهاء المدة التي منحت من طرف القوات المسلحة ابدى الرئيس محمد مرسي موقفه بوضوح، وهو رفضه لإنذار الجيش وتمسكه بالشرعية الانتخابية، الامر الذي أدى الى نشوب مظاهرات أخرى تسببت في حالات عنف كثيرة، حيث أن الرئيس قام بإعلان خارطة طريق للحوار مع القوى التي تقف وراء هذه المظاهرات لكنها لم تقبل، وفي الثالث من يوليو قام عبد الفتاح السيسي بإلقاء خطاب تضمن تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، اضافة الى ضرورة اجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ويتم تسليم ادارة شؤون البلاد خلال هذه المرحلة الى رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور لحين انتخاب رئيس جديد، كما أن له الحق في اصدار اعلانات دستورية خلال هذه المرحلة، بالإضافة الى تشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية المفتوحة على الدستور بعد تعطيله مؤقتا[1].

بعد هذه الاجراءات انقسم المجتمع المصري من مؤيد ومعارض لقرارات 3 يوليو 2013، وهب الشعب المصري الذي كان معارضا لهذه القرارات ورفض الانقلاب العسكري، وطالب بإسقاط حكم العسكر، الا ان الجيش المصري لم تغب عن أذهانه فكرة ان الشعب المصري سيكون من بينهم من يعارض هذا الانقلاب، فقد قام بتحذير الشعب من أي رد فعل غاضب، هذه النقطة تشير الى عكس ما كان يصرح به الجيش بخصوص تلبية مطالب الشعب، لأنه لو كان الجيش حقيقة جاء لتلبية مطالب الشعب كيف يقوم بتحذير هذا الشعب من التعبير عن غضبه، حيث أن البيان الذي أصدره الجيش تضمن مايلي: **تهيب القوات المسلحة المصري العظيم بكافة أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدي الى مزيد من الاحتقان واراقة دم الأبرياء، وتحذر من**

*ان الجيش لم يسلم السلطة للإخوان وانما سلم الاخوان للشعب، فاذا كان الشعب قد صبر على عقود من دكتاتورية حسني مبارك فانه لن يصبر عام واحد على حكم الاخوان، وهذا يدل أعتقد من اليوم فصاعدا لن يكون هناك استقرار سياسي في مصر، وكل طرف سينزل الى الشارع للتعطيل والاعتراض على سياسية الطرف الاخر، ورغم أخطاء الرئيس الا ان هذا ليس مبررا أن تنتزع منه الشرعية نزعا وبالقوة، ولو اختلفت الان أدواتها مع تحفظي لسياسة الرئيس، ومن الواضح أن قيادة الجيش تلعب دورا محوريا في اسقاط حكم الاخوان في مصر ولو ارادت الحفاظ على هيبة الدولة واختيار الشعب لوقفت بجانب الشرعية.

[1] عبد النور حفيظي، **مرجع سابق**، ص ص 167 169.

أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج من السلمية طبقا للقانون، وذلك من منطلق مسؤولياتها الوطنية والتاريخية، وقد نتج عن تلك المظاهرات أعمال العنف من طرف الدولة وانتهاج سياسة العنف الجماعي وارهاب الدولة، فبعد الانقلاب بخمسة أيام وفي يوم الاثنين 8 يونيو بالذات كانت مجزرة الحرس الجمهوري التي شهدت عدد كبيرا من القتلى والجرحى، بالإضافة الى المجازر في النهضة ورابعة، واعتبرت مجازر رابعة العدوية من أبشع الجرائم في تاريخ مصر[1].

يعد الانقلاب الذي قامت به المؤسسة العسكرية ضد الرئيس محمد مرسي بمثابة التأكيد على فكرة ان مصر لا تقبل ان يكون رئيسها مدنيا، كما اعتبر انقلابا على أول تجربة ديمقراطية تشهدها مصر، الا أن المنقلبون وجميع من كان مؤيدا للانقلاب جعلوا له مبررات، نذكر اهمها على النحو التالي:

أولا: الانفراد بالسلطة وعودة الاستبداد السياسي

اعتبر الاعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي في 22 نوفمبر 2012 بمثابة احتكار للسلطة، بسبب تضمنه عدة بنود تسعى الى تهميش واقصاء عدة قادة سياسيين كانوا من النظام القديم، خاصة العسكريين، بغية اضفاء الطابع المدني على معظم مؤسسات الدولة، اضافة الى ما قرره الرئيس من **تحصين الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور من الحل عن طريق القضاء، وتعيين نائب عام جديد، واعادة المحاكمات السابقة الخاصة بقتل متظاهري الثورة**، أما فيما يخص احتكار السلطة فتمثل في اصدار بنود تمنع الطعن في قرارات الرئيس، كما أنه يمنع حل الجمعية العامة أو المجلس الدستوري حتى اقرار الدستور الجديد.

1 هاني اسماعيل محمد، **مصر: الثورة والانقلاب والادارة بالأزمات**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.eipss-eg.org/مصر-الثورة-والانقلاب-والإدارة-بالأزمات/1526/0/2، في: 2017/05/12، 15:40.

ثانيا: الفشل في حل الازمات الاقتصادية

الأمر الذي زاد من غضب المواطنين وسخطهم هو استمرار الازمات المختلفة التي كان يعاني منها، والتي اعتبرت من المطالب ومن الاوضاع التي طالب الشعب المصري بتغييرها، من الأزمات الغذائية والحاجات الاساسية للمواطنين، الأزمات في الغاز والمواد البترولية وارتفاع الاسعار في السلع الغذائية والخدمات ، وعدم تصدي الحكومة لجشع التجار والمخالفين للقانون، وقد تم اعتبار هذه الأسباب من دوافع الانقلاب على محمد مرسي من طرف المنقلبون والمؤيدون لهذا الانقلاب العسكري، بسبب فشل الرئيس في تلبية حاجات المواطنين وحل هذه الأزمات وعدم تحقيق الوعود التي قدمها خلال حملته الانتخابية، وارجعوا سبب الفشل هذا الى الاهتمام بالسلطة والعمل على أخونة الدولة، وكما جاء في تعبيرهم **لا بد من التظافر لحل المشاكل التي يعانيها المواطن البسيط فمشاكل المواطنين لت تكن تهم الرئيس مرسي بقدر اهتمامه بالسيطرة على مفاصل الدولة**[1].

المطلب الثالث: المواقف الدولية بعد الانقلاب العسكري

لقد اختلفت المواقف ازاء الانقلاب العسكري على الرئيس السابق محمد مرسي، حيث أن هذه المواقف لم تكن واضحة واتسمت بالغموض، فإننا نجد بان كيمون الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة قد أبدى قلقل اتجاه تدخل الجيش في هذه المرحلة، ورأى أنه من الأحسن لو تم الابقاء على الحكم المدني من أجل عودة الديمقراطية، اضافة الى ذلك فقد انتقد بشدة أعمال القمع والعنف

1 هاني اسماعيل محمد، **مصر: الثورة والانقلاب والادارة بالأزمات**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://www.eipss-eg.org،في2017/05/12، 13:40.

الممارسة من طرف قوات الأمن على المتظاهرين بغية فض تلك التظاهرات و اعتصام رابعة العدوية والنهضة[1].

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالغموض وعدم الوضوح، وخاصة فيما يخص تصنيف ما حدث على انه انقلاب عسكري لعدم وضوح ذلك بشكل كامل، وفقا للمتحدثة باسم وزارة الخارجية، التي أضافت أن واشنطن لم تقف مع أي طرف، في حين أن الرئيس اوباما كان قلقل هو الاخر بشأن عزل الرئيس والغاء العمل بالدستور، والمطالبة بعدم القيام بأعمال قمعية و اعتقالات عشوائية لأنصار الرئيس المعزول والسماح لجماعة الاخوان المسلمين بالمشاركة السياسية مرة أخرى[2].

ثانيا: موقف الاتحاد الأوروبي

اتسم موقف الاتحاد الأوروبي بالقلق في شأن تفريق المتظاهرين الرافضين للانقلاب، بحيث أن رئيس مجلس النواب الأوروبي مارتن شولتز* قد أدان بشدة التدخل الأمني بسبب عدد القتلى الناتج عن عمليات القمع والعنف الممارسة من طرف قوات الأمن،

ثالثا: الموقف الروسي

رأى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أنه من الأفضل اجراء انتخابات نزيهة بغية الانتقال السلمي للسلطة، خشية زيادة الاضطرابات بعد الاطاحة بمحمد مرسي ، ونجد لافروف يرى انه من الضروري دعم أي جهود تسعى الى انهاء مظاهر العنف بغية استقرار الأوضاع في

1 **الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي**، موسوعة الجزيرة، http://www.aljazeera.net/portal، في 2017/05/16، 13:34.

3 عبد النور حفظي، **مرجع سابق**، ص174

***مارتن شولتس** (بالألمانية: Martin Schulz) ولد في 20 ديسمبر 1955 سياسي ألماني ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني ورئيس البرلمان الأوروبي منذ عام 2012. في السابق كان القيادي في التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين في البرلمان الأوروبي. في 1 يوليو 2014 أعيد انتخابه رئيسا للبرلمان الأوروبي.

مصر، كما نجد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يخشى من أن تتحول الأوضاع في مصر وتنتهي بحرب أهلية، كما تجدر الاشارة أن المحكمة العليا في روسيا كانت قد حظرت جماعة الاخوان المسلمين سنة 2003، ووصفتها بانها منظمة ارهابية، واتهمت موسكو في الماضي الجماعة بدعم متمردين يريدون انشاء دولة اسلامية في شمال القوقاز الروسي، الذي يغلب على سكانه المسلمون.

مواقف الدول العربية:

السعودية: تحولت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجماعة الاخوان الى طريق مسدود تماما، حتى ان العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز رفض لقاء محمد مرسي بعد طلبه ذلك على هامش اجتماعات القمة العربية التي عقدت في الرياض 2013. والمملكة العربية السعودية اختارت في النهاية المجلس العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي حليفا لها في مصر، وكذلك كان واضحا ان العلاقات لم تنقطع بين المجلس العسكري وبين السلطات السعودية منذ 25 يناير 2011، كما صرح وزير المالية السعودي على ان المملكة العربية السعودية وافقت على تقديم حزمة مساعدات لمصر قدرها 5 مليارات دولار.

قامت كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر بارسال برقيات تهنئة الى المستشار علي منصور، وتقديم المساعدات المالية، أما سوريا فقد كان رأيها أن الاظطربات التي تشهدها مصر هزيمة للاسلام السياسي، أما تونس فكانت من الدول المعارضة لما حدث في مصر، وسرعان ما وصفته بالانقلاب العسكري ، وتركيا فقد رفضت هذه الخطوة التي قامت بها قيادة الجيش المصري ، وفي هذا السياق أكد لوزيرالخارجية التركي أحمد دواود اوغلو أنه من غير المقبول الاطاحة بحكزمة جاءت الى السلطة من خلال الانتخابات، عبر وسائل غير مشروعة.

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في ظل التعديل الدستوري 2014

قام وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي فور عزل الرئيس محمد مرسي من طرف المؤسسة العسكرية بإعادة وضع خطط جديدة، التي تساعد على اعادة تأسيس نظام جديد، ومن أهم الخطوات التي قام بها هي تعديل الدستور واجراء انتخابات رئاسية ونيابية مبكرة، وبهذا تكون المؤسسة العسكرية هي المسؤولة عن توجيه العملية السياسية في البلاد من خلال وضع معالم وشكل النظام الجديد، وبالتالي هذا الأمر سوف يؤثر في توجيه السياسة العامة داخليا وخارجيا من قبل المؤسسة العسكرية في ظل النظام السياسي الجديد.

المطلب الأول: صلاحيات المؤسسة العسكرية المصرية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2014

تعتبر المؤسسة العسكرية المصرية منذ تأسيس الجيش المصري قوام مؤسسات الدولة وأهمها نظرا للأهمية البالغة التي حظيت بها وكذا الدور الذي لعبته تاريخيا هذه المؤسسة، وهذا ما انجلى بصورة واضحة في التعديل الدستوري لسنة 2014، وكان هذا أولا من خلال أخذ المؤسسة العسكرية على عاتقها كل الترتيبات واجراءات في سبيل تنظيم الاستفتاء على المشروع الدستوري لسنة 2013

فقد عزز دستور 2014 موقع المؤسسة العسكرية المصرية المتميز وكرس جملة من الصلاحيات والامتيازات تمتع بها الجيش المصري منذ عقود، فهذا التكريس الدستوري جاء كضامن لدور الجيش المحوري في الحياة السياسية المصرية، التي كانت لها اليد العليا في الاحداث الاخيرة التي أدت بإطاحة الرئيس محمد مرسي.

ولدينا مختلف الصلاحيات الدستورية المعبر عنها في الأجهزة التالية: القوات المسلحة، مجلس الدفاع الوطني، القضاء العسكري، مجلس الأمن القومي، جهاز الشرطة.

الفرع الأول: القوات المسلحة المصرية:

بالعودة الى مجمع النصوص الدستورية في التعديل الموافق لسنة 2014 المتعلقة بصلاحيات المؤسسة العسكرية المصرية، نجد أن مشروع التعجيل حافظ على المقومات الأساسية التي تعرف بها المؤسسة العسكرية والتي تعرف على أساسها، بحيث تعد القوات المسلحة امتداد للشعب المصري وجزء منه، مهمتها الحفاظ على مكتسبات الأمة من أمن واستقلالية والحفاظ على السلامة والوحدة الترابية للدولة[1].

وما يشار اليه أيضا أن الدستور أبقى على حصرية المهام المناطة بالقوات المسلحة وعدم مشاركتها فيها، حيث بالرجوع الى نص المادة 200 من الدستور نجد انه يحذر على أي جماعة أو جهة مهما كانت صفتها أن تنشئ أو تشكل فرق عسكرية تحت أي مسمى.

ومن الناحية التنظيمية والهيكلية للقوات المسلحة نجد أن الدستور أبقى على سلطة وصلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتحت قيادة وزير الدفاع الذي يعد القائد العام للقوات المسلحة المصرية والذي يعين من بين ضباطها[2].

وفيما أحال مسألة شروط الخدمة والترقية والتقاعد للقوات المسلحة لقانون التعبئة العامة، وكذا حافظ التعديل الدستوري على صلاحيات اللجان القضائية للقوات المسلحة في النظر في كافة المنازعات الادارية، ومختلف القرارات الصادرة[1].

[1] المادة200 من دستور جمهورية مصر العربية، المعدل في سنة ص152014
[2] المادة 201 من دستور جمهورية مصر العربية، المعدل في سنة 2014ص16.

الفرع الثاني: مجلس الدفاع الوطني

لقد وسع التعديل الدستوري لسنة 2014 من صلاحيات مجلس الدفاع الوطني والذي يعد ركيزة أساسية في المؤسسة العسكرية المصرية. فهو مكون من تعداد القادة العسكريين للقوات المسلحة، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية وكل من رئيس الوزراء ومجلس النواب يرأسه رئيس الجمهورية[2]. فتمتد صلاحيات المجلس الى كل ما من شئنه تأمين البلاد وسلامتها. ورصد ميزانية القوات المسلحة ومناقشتها على مستوى المجلس

فيعد مجلس الدفاع الوطني كأداة فعالة في رسم السياسية الأمنية للدولة، وكل هذا في سبيل الأمن القومي المصري.

الفرع الثالث: القضاء العسكري

لعل القضاء العسكري هو الاخر أبقيت صلاحياته المعهودة من الفصل في كافة الجنايات والجنح والمخالفات التي تكون متعلقة بالقوات المسلحة وضباطها، ومن يكون في حكمهم، والتي يكون أحد أطرافها من المنتسبين الى القوات المسلحة أثناء الخدمة. مع عدم امتداد اختصاصها لمحاكمة المدنيين الا في الجرائم التي تعد بمثابة اعتداء وتمس بسلامة القوات المسلحة. وما يلاحظ أيضا على تمتع أعضاء المحكمة العسكرية والقضاء العسكري عموما، على الاستقلالية التامة في ممارسة صلاحياتهم دون امكانية عزلهم والتأثير عليهم[3].

الفرع الرابع: مجلس الأمن القومي

[1] المادة 202 من دستور جمهورية مصر العربية، المعدل في سنة 2014، ص16.
[2] المادة 203 من دستور جمهورية مصر العربية، المعدل في سنة 2014ص17.
[3] المادة 204 من دستور جمهورية مصر العربية، المعدل في سنة 2014ص19.

يعد الجلس القومي من الأمور المستحدثة في الدستور بحيث يعد امتدادا لمجلس الدفاع الوطني، في حين هذا الأخير معظم تعداده من القادة العسكريين، عكس مجلس الأمن القومي الذي يضم قادة من الجهاز التنفيذي كل من وزراء الداخلية والخارجية والمالية والعدل والصحة و الاتصالات والتعليم. ورئيس المخابرات العامة ورئيس لجنة الدفاع في مجلس النواب. مهمته اتخاذ كافة القرارات الاستراتيجية التي تهدف الى تحقيق الأمن ومواجهة مختلف الأزمات والكوارث واحتوائها على المستوى الرسمي وكذا على المستوى الشعبي[1].

الفرع الخامس: جهاز الشرطة

لعل أبرز ما ميز هذا التعديل الدستوري هو أنه قد ألغى هيمنة رئيس الجمهورية على جهاز الشرطة، حيث أوكلت مهمة قيادة جهاز الشرطة الى المجلس الأعلى للشرطة. ومع الابقاء على الشرطة كهيئة نظامية مدنية، مهمتها التكفل بالأمن والسلم والسكينة العامة، في اطار ما يخوله لها القانون، مع عدم تعديها الحريات الأساسية للإنسان المكفولة دستوريا.

المطلب الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسة الرئاسة.

لقد شهدت مصر طوال الفترة الممتدة من 1952 الى 2011 الحكم على أيدي رؤساء ذو خلفية عسكرية مثل محمد نجيب، جمال عبد الناصر، أنور السادات وحسني مبارك، هذا الأمر جعل من المؤسسة العسكرية هي العنصر الثابت في منظومة الحكم، بحكم أن الرؤساء السابقين هم من أبناء هذه المؤسسة، اضافة الى ذلك فان ما حدث في 1952 عزز من دور هذه المؤسسة في الحياة السياسية، وهذا راجع الى تركيز السلطات كلها في يد رئيس الجمهورية، والذي هو أساسا من

[1] المادة 205 من دستور جمهورية مصر العربية، المعدل في سنة 2014 ص20 .

صفوف القوات المسلحة، وبالتالي سوف يبقى محافظا على دور هذه المؤسسة وتعزيز دورها في الحياة السياسية وكذا في عملية صنع القرار[1] .

بعد وضع عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية المصرية، تم اعادة وضع خطط جديدة من اجل استكمال المسار الانتقالي، اذ وجه خطاب للشعب المصري في 26 يناير 2014 من طرف الرئيس المؤقت عدلي منصور، والذي تضمن ضرورة اجراء انتخابات رئاسية وبعدها الانتخابات النيابية، وكذا المطالبة من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بممارسة اختصاصاتها طبقا للقانون، والملاحظ من وضع خطط جديدة و اجراء الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات النيابية، أنه قد أتيحت الفرصة مرة أخرى للمؤسسة العسكرية باحتلال المشهد السياسي، وتمهيد الطريق للنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي للإعلان عن ترشحه للرئاسة، وكان ذلك اثر الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة للحراك الشعبي 25 يناير، حيث خرج العديد من المواطنين المصريين أثناء تلك الاحتفالات للمطالبة من عبد الفتاح السيسي بالترشح لرئاسة واستكمال الطريق، هذا الأمر الذي يشير الى دعم الشعب للحكم العسكري وبالتالي يشير الى الدعم للمؤسسة العسكرية، وهذا الدعم كان يؤشر الى فوز عبد الفتاح السيسي في انتخابات 2014[2].

في 30 مارس 2014 أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية عن موعد اجراء الانتخابات الرئاسية والذي كان في 26،27 ماي 2014، وتضاربت الأنباء عن ترشح وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية، واتضح ذلك بشكل رسمي بعد انعقاد اجتماع القيادة العسكرية الحاكمة في مصر أين تم التأكيد على ترشح عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية.

[1] محمد سمير **الجبور، مرجع سابق**، ص175.
[2] **مرجع نفسه**، ص ص175،176..

تم اجراء الانتخابات الرئاسية ابتداءا من 26 ماي الى غاية 28 ماي 2014، شهدت هذه الانتخابات مرشحين فقط لا غير عبد الفتاح السيسي و حمدين صباحي، جاءت هذه الانتخابات عكس ما جاءت به انتخابات 2012 حيث تم التنافس بين 12 مرشحا، وكان حمدين صبحي قد حل الترتيب الثالث في انتخابات 2012، وهو يعتبر سياسي يساري وشخصية معروفة في السياسة المصرية. وكانت نتيجة الانتخابات كما كانت متوقعة، حيث فاز عبد الفتاح السيسي بنسبة 96,6 من الأصوات وفقا لبيان النتيجة الرسمية للجنة الانتخابات الرئاسية، وهذا الفوز الذي حققه عبد الفتاح السيسي يعني فوز المؤسسة العسكرية وعودتها لسدة الحكم وتصدرها المشهد السياسي من جديد واستعادة مكانتها بعد حكم مدني دامة سنة واحدة فقط[1].

كما أننا نجد العديد من الباحثين يرون أن علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي المصري قد أصبحت معززة اكثر مما كانت عليه من قبل، اذ أنه منذ 1952 لم يكن لوزير الدفاع حصانة أكبر من رئيس الجمهورية، بحيث أنه لا يمكن عزله لمدة 8 سنوات وفقا لدستور 2014، كما يوجد العديد من القادة داخل المؤسسة العسكرية يتمتعون بنفوذ كبيرة في السلطة **في السابق كانت تحسم الصراعات في العادة لصالح مؤسسة الرئاسة: عبد الناصر وعبد الحكيم، السادات ومحمد فوزي، مبارك، أبو غزالة، مرسي، الطنطاوي**، والامر الذي تجدر الاشارة اليه هو أن التخوف وعدم اليقين التام بولاء المؤسسة العسكرية للنظام الحاكم، هو ما يؤدي الى زيادة نفوذها سواءا كان من الناحية السياسية او الاقتصادية، من أجل ضمان ولائها، في غالب الاحيان يتبع هذا النوع من الاجراءات عندما يكون الرئيس من خارج الجيش، ولكن في هذه الحالة فالملاحظ انه قد تم زيادة نفوذ

[1] نور الدين حفيظي، **مرجع سابق**، ص198.

المؤسسة العسكرية مع العلم أن الرئيس هو ابن المؤسسة العسكرية، هذا الامر الذي يقوي العلاقة اكثر ويجعلها اكثر انسجاما بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة[1].

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية المصرية بالسياسة الخارجية

لعل الأمر الذي لا جدال فيه أن المؤسسة العسكرية في أي دولة كانت تعد من وسائل تنفيذ سياساتها الخارجية خاصة الدفاعية منها، فكان يبرز دور المؤسسة العسكرية فقط في خضم الصراعات والحروب التي تنشئ كوسيلة يتم اللجوء اليها لإدارة هذه الازمات، فكانت المؤسسة العسكرية دائمة الارتباط بأي متغيرات تحصل على المستوى الداخلي او الخارجي، ومنه يمكن النظر الى العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية من منظور التأثير والتأثر، كما لها دور في تنفيذ السياسة الخارجية الدفاعية، لها دور أيضا في صنع السياسة الخارجية باعتباره كيان ذو وزن على خلق التوازن في السياسات الخارجية، ففي الأخير السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية وجهان لعملة واحدة[2].

ويتجلى مثال ذلك في موضوع دراستنا للحالة المصرية، فبالرغم من كون السياسة الخارجية تعد من اخر الاهتمامات بعد أي ثورة أو أزمة حادة تمر بها أي بلد، ورغم ذلك فان الادارة المصرية بعد الفترة الموالية ليوم 30 يونيو 2013 توجهت للاهتمام بسياستها الخارجية في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

1عماد الدين شاهين، **النظام المصري بين السلطوية المستحيلة والديمقراطية المستبعدة**، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/01/201511011252612060 0.html، في: 2017/05/15، 20:15

[2] عبد المنعم عدلي، **سياسة الدفاع: دراسة في صنع القرار**، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص ص144-146.

ولعل العوامل التي دفعت بالحكومة الانتقالية في مصر للاهتمام بالتفاعل مع العالم والتي كانت تشكل عامل للضغط عليها، تتمثل في[1]:

أولا: الموقع الاستراتيجي لمصر في منطقة الشرق الأوسط التي كانت موقع للصراعات والازمات، فكانت الازمة الليبية غربا التي تربطها معها حدود قدرها 1115كلم، وحدودها الغربية المرتبطة بفلسطين المحتلة ومع قطاع غزة خاصة، الخارج من حرب الكيان الإسرائيلي حرب غزة 2011، وكذا الوضع العام في كل من سوريا واليمن، وهذا ما جعل قيادات الدول الكبرى تولي اهتمام وتعلق على ما حدث في 30 يونيو.

ثانيا: المساس بمصالح العديد من القوى الدولية الرسمية المتعاطفة مع تنظيم الاخوان المسلمين، والتي اتخذت موقفا معاديا ينتقص من شرعية النظام المصري، والخوض في حملة دولية للتشهير بعدم شرعنة النظام المصري في المحافل الدولية، كما في حالة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، وكذا منظمة الكرامة الحقوقية. دون نسيان الدور الذي لعبته قناة الجزيرة المحسوبة على التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وارتباطها بالعائلة الحاكمة القطرية. فكان من الضروري على الحكومة الانتقالية مواجهة هذه الحملة عن طريق خطاب موازي يقدم فيه الحجج والتوضيحات والتعقيدات التي تمر بها مصر لصالح الدوائر الغربية.

ثالثا: أما العامل الثالث فينصرف الى التأثيرات والاثار الحاصلة نتيجة ارتباط الازمة المصرية بجماعة الاخوان المسلمين والأزمات التي تتولد نتيجة هذا الصراع الذي سيدخل مصر في دوامة أخرى من العنق فكانت محور اهتمام من المجتمع الدولي

1 ايمان رجب، **السياسة الخارجية المصرية والمجتمع الدولي بعد 30 يونيو 2013**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/189.، 2017/05/18، 12:45.

من خلال سردنا للعوامل الثلاثة يتجلى الدور الذي أخذته على عاتقها المؤسسة العسكرية كفاعل سياسي على المستوى الخارجي في هذه المرحلة

فكانت أولا دور المخابرات المصرية (المخابرات العامة المصرية) التي سعت الى فتح قنوات اتصال في الداخل والخارج، داخليا عن طريق الاتصال بالسفرات الاجنبية واطلاعها بالوضع الحاصل عشية 30 يونيو حتى تنحيت الرئيس محمد مرسي، وأخذ ضمانات بعدم التعرض لها وكذا تأمين محيط السفارات، أما خارجيا هنا برز الدور الفعال للملحقين العسكريين المتواجدين على مستوى السفارات المصرية في الخارج، الذين كانوا من ضباط المخابرات سعوا الى فتح قنوات اتصال مع الدوائر الحكومية خاصة في الدول القائدة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا)، واعطائهم صورة حول الوضع السائد هناك وكذا اخذ تطمينات حول مصالحهم هناك وعدم التعرض لها، في الحين نفسه سعت الى تقديم الحكومة الانتقالية المصرية كالسلطة الشرعية الوحيدة الممثلة للدولة المنبثقة عن الادارة الشعبية التي عارضت أخونة الدولة في ظل البروباغاندا الاعلامية الموجهة التي كانت تخوضها نتيجة تنحية الرئيس محمد مرسي.

ولكن لعل أبرز مظهر لعلاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة الخارجية بدأت تتضح معالمه منذ تنصيب عبد الفتاح السيسي رئيسا جديدا لمصر يوم 8 يونيو 2014، والتي تجلت أولا في شخص الرئيس ذاته ذو خلفية عسكرية استخباراتية والتي انعكست بدورها على خطابه السياسي الذي ارتكز في أساسه في محاربة الارهاب واحتواء مصادر التهديد الاقليمي لمصر في ظل استقلالية القرار المصري واستعادة مصر لدورها في السياحة العربية والافريقية[1]

1 توجهات سياسة مصر الخارجية في عهد السيسي، المستقبل للدراسات والابحاث، ، في 2017/05/18، 13:45 https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/861/استعادة-التوازن-توجهات-سياسة-مصر-الخارجية-في-عهد-.

فكان المظهر الثاني لهذه العلاقة هو صفقات السلاح التي أبرمتها مصر مع روسيا التي تمثلت في قطع بحرية ودبابات وطائرات حربية ومنظومات للدفاع الجوي التي تم ابرامها عقب زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في حين أن التسليح المصري أمريكي في الأساس، فكانت بمثابة نقلة نوعية في العلاقة ما بين الدولتين التي عرفت فترة خمول من عقود عملت على تنشيط السياسة الخارجية المصرية وكذا خلق تحالف استراتيجي.

ويبرز دور اخر للمؤسسة العسكرية من خلال مواجهتها للتهديدات الخارجية المحيطة بها، وظهر ذلك من خلال الغارات التي نفذها السلاح الجوي المصري في ليبيا في مواقع الدولة الاسلامية هناك، بعد اعدام العمال الاقباط المصريين والتي كانت تلتها من قبل محاولة مصر رفقة السعودية للقيام بعمل عسكري ودبلوماسي منسق في مصر، وهو الاقتراح الذي قابله مجلس الامن بالرفض يوم 18 شباط 2014، والذي تلاه بدور طلب مصر بإنشاء قوة عربية للتدخل لمواجهة الارهاب

فما يلاحظ من خلال هذه المجريات أن السياسة الخارجية المصرية عرفت نشاطا ملحوظا في سبيل استعادة مصر لمكانتها الاقليمية وذلك من خلال الاعتماد على ورقة القوة المسلحة المصرية ومنه المؤسسة العسكرية

وتمتد هذه العلاقة حتى التأثير على العلاقات والاتفاقيات الدولية، ومثال ذلك تنامي قوة الجيش المصري من ناحية التعداد من الجهة الشرقية للبلاد في شبه جزيرة سيناء بنحو يقارب 20 الف جندي تقاتل منابع الارهاب هناك، وهذا يعد انتهاك للنصوص واتفاقية السلام كامب ديفد بين مصر واسرائيل التي حددت الحد الأقصى ب10 و15 ألف جندي موزعين على مناطق حسب القسيم أ ب ج، فما كان هذا الانتشار الا بعد سلسلة من المطالب و المفاوضات تكللت بعد أخذ

المخابرات المصرية على عاتقها محاربة التهريب من غزة الى مصر بما يعرف بمسألة الانفاق التي كانت معبر للسلاح الى قطاع غزة، والذي أصبح مصدرا لتهديد وقلق للكيان الاسرائيلي.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد أدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية الى توسيع صلاحياتها من خلال تبوء الضباط العسكريين لمناصب سياسية مدنية، حتما عرقل عملية بناء مجتمع مدني وبالتالي دولة مدنية، وقد كان هذا التدخل من طرف المؤسسة العسكرية حجرة عثرة لكل محاولة لبناء دولة مدنية، وقد كان لهذا التدخل في الحياة السياسية مواقف دولية متباينة مبنية حسب مصالح الدول المعنية بالمواقف، وتم توسع صلاحيات المؤسسة العسكرية من خلال التعديلات الدستورية ومنها دستور 2014 وأصبحت العلاقة بينها وبين مؤسسة الرئاسة علاقة مباشرة بدون وساطة، اذ علمنا بأن جميع رؤساء مصر كانوا عسكريين من جمال عبد الناصر الى عبد الفتاح السيسي باستثناء الرئيس محمد مرسي، والشيئ الملاحظ من موقف المؤسسة العسكرية المصرية اتجاه السياسة الخارجية كان يخضع للمصلحة، فهو موقف برغماتي وهذا ما نلاحظه من خلال الحرب ضد العراق في 2003 والحرب ضد اليمن 2016.

الخاتمة

لقد تبين من خلال دراسة المؤسسة العسكرية المصرية ودورها في العملية السياسية، أن هذه المؤسسة تتمتع بقدر كبير من النفوذ والصلاحيات التي تسمح لها بالتدخل في العملية السياسية، وتصدر المشهد السياسي وتوجيهه، وبالتالي التحكم في الحياة السياسية، فقد تم التوصل في نهاية هذه الدراسة في فصولها الثلاثة التي احتوت على عدة نقاط التي تفسر طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في المنتظم السياسي المصري الذي يخول لها هذا التدخل في عملية التحول السياسي الى جملة من النتائج، تمثلت في:

- ✓ ان طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية المصرية لا ينحصر فقط في الدفاع على الوطن والحفاظ على امن البلاد، ونما يتعداه الى توجيه المسار السياسي للبلاد واتخاذ القرارات السياسية.
- ✓ يعتبر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من الأمور التي تأزم الاوضاع، وتعرقل من عملية التحول الديمقراطي.
- ✓ في معظم الأحيان يكون تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حاضرا بقوة في بعض الفترات التي تمر بها الدولة، من اجل الحفاظ على مصالح النخبة العسكرية في المنتظم السياسي والحفاظ على تموقعها، بالشكل الذي يسمح لها بالتحكم في زمام الأمور.
- ✓ ان نجاح عملية التحول الديمقراطي مبنية على مجموعة من النقاط هي أن تكون هناك رغبة وارادة من النخبة السياسية القائدة في التغيير، ووجود التفاعل بين الجهات الرئيسية الفاعلة مع احداث تغيير جذري في كل من البعد الثقافي والبعد المؤسسي والبعد الخاص بالسياسات، الا أن القادة العسكريين في مصر هم من كانوا يمثلون النخبة السياسية، أي كان هناك غياب في الرغبة في التغيير.

- ✓ يعتبر تفشي الفساد وارتفاع معدلات الفقر والتهميش والبطالة وعدم المساواة في الحقوق المدنية والسياسية من أهم الأسباب التي تؤدي بخروج الشعب والمطالبة بالتغيير، وهذا ما حدث في مصر,
- ✓ الضعف والهشاشة التي كانت تعاني منها القوى السياسية، وانقسام القوى المدنية فيما بينها، هو ما أتاح الفرصة للمؤسسة العسكرية بالتدخل في توجيه العملية السياسية.
- ✓ ان ما سمي بثورة 3يونيو 2013 اعتبر بمثابة ثورة مضادة لما حدث في 25 يناير 2011، والدخول في مرحلة ثورية جديدة
- ✓ ان الدستور المصري 2014 قام بتعزيز الامتيازات التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية، ليضمن دورها المحوري في الحياة السياسية المصرية.
- ✓ استقلالية المؤسسة العسكرية ماليا وقانونيا وسياسيا في النظام السياسي المصري، تضمن استمرار الدور المحوري للمؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية وتجعل من الصعب تحقيق سيطرة مدنية على المؤسسة العسكرية في المستقبل.

الملاحق

الملحق رقم1: اعلان دستوري لثورة الضباط الأحرار 1952

اعلان دستوري

من مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه فقد بادرت في ٢٦ يوليه ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لولي عهده الأمير كان يمثل محور الزاوية الذي يستند اليه الاستعمار.

ولكنه منذ هذا التاريخ ومنذ انفجار الأحزاب وعدة بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها وعودتها لسيرتها الأولى في ظل النظام الملكي الذي أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه وقضاء الرجعية فيه.

وأن تاريخ أسرة محمد علي في مصر كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حق هذا الشعب وكان من أولى هذه الخيانات إغراقه اسماعيل في مغامرات وإغراقه البلاد بالتالي في ديون عرضت سمعتها وحياتها للخراب مما كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للتغلغل الى أرض هذا الوادي الأمين، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمي الغريب الجالس على العرش الذي استعمد باعداء البلاد على أهلها وبذا أصبح التمرد والعرش في شركة تبادل النفع، فهذا يحمي العرش لذاك، في نظير حفنة النقط المتبادلة فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب وأصبح العرش هو الساند الذي يعول عليه رؤساء الشر ليستغرق أقوات الشعب وتقدماته ويقضي على كيانه وحيويته وحريته.

وقد خاض فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وبجح، وطغى وتجبر وكفر، فوقف بنفسه نهاية ومصيره، فأراد للبلاد أن تحمد من كل أثر من آثاره الصبودية التي فرضت عليها

الملحق رقم 2: قرار تعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية

٤ الجريدة الرسمية - العدد ٤ (مكرر) فى ٣٠ يناير سنة ٢٠١١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢ لسنة ٢٠١١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

عُيِّن السيد/ عمر محمود سليمان .. نائبًا لرئيس الجمهورية .

(المـادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ صفر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٩ يناير سنة ٢٠١١م) .

حسنى مبارك

الملحق رقم3: قرار تنحي حسني مبارك عن الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المشير / محمد حسين طنطاوى

القائد العام للقوات المسلحة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

إدراكًا من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لمسؤولياته التاريخية تجاه الوطن ، واستجابة لمطالب الشعب التى عبرت عنها جموعه ، ورغبة منه فى تجنيب البلاد مخاطر الفرقة ، فقد أبلغنى سيادته ظهر يوم الجمعة الموافق الحادى عشر من فبراير سنة ٢٠١١ بتخليه عن منصبه كرئيس لجمهورية مصر العربية ، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة مقاليد البلاد ، وطلب منى أن أعلن ذلك للشعب ، وقد أعلنت ذلك فور تكليفى به .

حفظ الله مصر ووقاها السوء ،،،

يُنشر فى الجريدة الرسمية .

نائب رئيس الجمهورية

عمر محمود سليمان

٢٠١١/٢/١١

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٥٣٠ س ٢٠١٠ - ١٩٠٧

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- أحمد بهاء الدين شعبان، 25 يناير أبحاث وشهادات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013.

- احمد فهمي، مصر2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، مركز البحوث والدراسات، ط1، 2012.

-احمد منصور، جيهان السادات شاهدة على عصر السادات، لبنان، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم،2002.

- اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954 1962_، الجزائر، دار هومة للنشر، 2009.

-أمين محمد حطيط، المؤسسة العسكرية والثورة في الوطن العربي، في: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.

-انور عبد الملك، المجتمع المصري و الجيش1952-1973، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، ط2، 2005.

-اية نصار واخرون، الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات و التحديات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط1، 2012.

- باكينام الشرقاوي، المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا، في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، تحرير، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

-بهجت قرني و اخرون، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012 .

- جميل مطر، الثورة المصرية: الخلفيات والبداية، في: رياح التغيير في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2011،

–حسنين توفيق ابراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في:الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير، عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني.

– زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة: عبد الرحمان عياش ،بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والعلم، ط1.

– زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، في: رياح التغيير في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011، سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2014.

– صافيناز كاظم، الخديعة الناصرية، القاهرة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2009، ط1.

15– طارق البشري، ثورة 25 يناير و الصراع حول السلطة، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2014.

– عبد القادر ياسين، 25 يناير مباحث وشهادات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

– محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016.

–محمد شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، مصر، دار الشروق، ط1، 2012.

–محمد عبد الكريم محافظة، التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة المحدة المصرية السورية،الاردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2008 ط1.

–نزيه الايوبي، تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2010،ط1.

–هاني سلامة، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.

رسائل الماجيستير

– محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة،2014.

– نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، 2016.

– ياسر محمد علي لوز، دور المؤسسة العسكرية في ثورة 25 يناير 2011، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2013.

تقارير

–العلاقات المدنية العسكرية في تاريخ مصر الحديث، في: تقرير المؤتمر"حكم القطاع الامني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، سويسرا، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء.

المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مدخل لقراءة العلاقات المدنية – العسكرية في مصر، دراسة تحليلية، اسطنبول، 2015.

مواقع الكترونية

–البديل، علي المنزلاوي،10 محطات رئيسية توثق علاقة الجيش بالسياسة، http://elbadil.co/، في 2017/03/8،.

–الشرق الاوسط، هبة القدسي، السادات كان يريد ان يتذكره التاريخ بانه الرجل الدي حسن حياة مصر، http://aawsat.com/home/declassified/9902 ، في:2017/03/8.

الفجر، http://www.elfagr.org/2365723، في: 2017/02/28،.

–شذرات، تنظيم الضباط الاحرار في مصر وحركة يوليو1952، http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8793، في 2017،20:25/04/05.

-عالم المعرفة، ثورة 23 يوليو-اسبابها واسرارها، https://scarhelper.com/index.php، في 2017/03/04،.

-منتدى موضوع، صالح وليد، ثورة الضباط الاحرار، http://mawdoo3.com/، في 2017/03/04،.

-منتديات بوابة العرب، http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=504676، في:2017/03/12

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/6/مصر-من-دولة-الشرطة-إلى-دولة-الجيش، في: 2017/03/12.

-السفير، زياد صايغ، نشاط العسكر غير مؤثر في الاقتصاد، http://assafir.com/Windows/PrintArticle.a، في: 2017/03/13، 12:10.

-المنتدى العربي للدفاع والتسليح، دور مصر في الثورة الجزائرية 1954 1962، http://defense-arab.com/ ، في: 2017/03/18،

-ثورة 23 يوليو 1952، http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/januaryfour.html، في: 2017/03/13،.

-سليمان ابو خضر، الضباط الاحرار ثورة يوليو 1952، https://sites.google.com/site/tarekharab/ahrar، في 2017/03/14،.

-المركز الديمقراطي العربي، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، http://democraticac.de/، في:2017/03/29،.

- مركز دراسات الشرق الأوسط، ثورة 25 يناير المصرية، www.mesc.com.jo/Studies/Studies_la_20.htm، في: 2017/03/29،.

مصطفى علوي، الجيش بين الثورة والسياسة، منتدى الديمقراطية ، - الجيش-بين-الثورة-والسياسة--حالة-/http://democracy.ahram.org.eg/News/541aspx16:00، 2017/04/30، في:مصر .

منتديات حراس العقيدة، أسباب الثورة المصرية 25 يناير) ثورة الغضب –
في: 2017/03/31، http://www.hurras.org/vb/showthread.php?t=32424

الموقف الأمريكي اتجاه مصر منذ ثورة 25 يناير حتى 3 يوليو، الوطن،
، في: 2017/04/01، http://www.elwatannews.com/news/details/763309

ثورة 25 يناير المصرية في قراءة اسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،
، في: 2017/04/02، http://www.madarcenter.org/.

أخبار مصر، 25 يناير...علامة فارقة في تاريخ مصر،
يناير-علامة-فارقة-فى-تاريخ-مصر، في: http://www.egynews.net/15-
2017/04/01.

همام سرحان، قراءة في النتائج الاولية للانتخابات الرئاسية، منتدى ديمقراطية مباشرة،
https://www.swissinfo.ch/ديمقراطية-مباشرة/صحف-مصر_قراءة-في-النتائج-الأولية-
للإنتخابات-الرئاسية/32933012، في: 2017/05/04.

مصر في جولة الانتخابات... دولة العسكر أم دولة المرشد، قنطرة
https://ar.qantara.de/content/jwl-d-lntkhbt-lrysy-lmsry-msr-fy-jwl-d-
lntkhbtdwl-lskr-m-dwl-lmrshd، في: 2017/05/04..

مروة فكري، المؤسسات الامنية والحراك الثوري في مصر، سياسات عربية ،
http://platform.almanhal.com/Files/?ID=T2-50640-MLA0014471.pdf، في:
2017/05/05،.

، في: 2017/05/07، 23:45 /http://www.alarabiya.net .السيسي يمهل الجميع 48
ساعة لتحقيق نطالب الشعب، العربية،

مراجع باللغة الانجليزية

Arem lijphard , democracy in plural societies a coparative exploration,londonK yal university ,press, 1997

I sadat anwar, in seartch of identity second impression, new york ,1981.

Samuel huntingtonK the third wave democratization in the late twentieth century, usa. university of oklahoma. Press.1991

Steven cook, ruling but not governing, the military and political development in egypt, algeria and turkey ,baltimor: johns hopkins university press, 2007.

مقدمة

الفصل الأول : نشأة وتطور المؤسسة العسكرية المصرية

المبحث الاول: نشأة وتطور الجيش المصري الحديث.....16

المطلب الاول: تاريخ نشأة الجيش المصري الحديث. 16

المطلب الثاني: ثورة الضباط الاحرار واسبابها. 19

المطلب الثالث: نتائج وانجازات ثورة الضباط الاحرار. 22

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية المصرية بعد ثورة الضباط الاحرار الى غاية 2011. 27

المطلب الاول: في عهد جمال عبد الناصر (1954- 1970).....27

المطلب الثاني: انور السادات وتخفيف الطابع العسكري للسياسة المصرية (1970- 1981).....32

المطلب الثالث: حسني مبارك وعسكرة السلطة(1981- 2011).....36

خلاصة الفصل الأول.....39

الفصل الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي المصري 25 يناير 2011.

المبحث الأول: الحراك الشعبي المصري 25 يناير 2011 – الأوضاع السائدة والمواقف الدولية-...42

المطلب الأول: الأوضاع الداخلية في مصر قبل 25 يناير 2011. 42

المطلب الثاني: الدوافع الكامنة وراء الحراك الشعبي المصري. 48

المطلب الثالث: المواقف الدولية من الحراك الشعبي المصري 51

المبحث الثاني: موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي المصري 25 يناير 2011. 58

المطلب الاول: أداء المؤسسة العسكرية حيال الحراك الشعبي المصري. 58

المطلب الثاني: ادارة المجلس الاعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية الاولى. 64

المطلب الثالث: انعكاسات الادارة العسكرية على الاستقرار السياسي المصري. 70

خلاصة الفصل الثاني 76

الفصل الثالث: دور المؤسسة العسكرية المصرية في ظل الصراع بين الدولة المدنية والعسكرية

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية المصرية بين الحكم المدني والحكم العسكري. 79

المطلب الاول: المؤسسة العسكرية المصرية في ظل الحكم المدني. 79

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية المصرية في الاطاحة بمشروع بناء الدولة المدنية 87

المطلب الثالث: المواقف الدولية بعد الانقلاب العسكري. 91

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية المصرية في ظل التعديلات الدستورية 2014. 94

المطلب الاول: صلاحيات المؤسسة العسكرية المصرية في ظل تعديل دستور 2014. 94

المطلب الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية المصرية بمؤسسة الرئاسة. 97

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية المصرية والسياسة الخارجية المصرية. 100

خلاصة الفصل الثالث 105

الخاتمة.....107

الملاحق.....110

قائمة الراجع.....114

الفهرس.....120